

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 136 ليوم الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1445 هـ

..... (5 ديسمبر 2023م) 13318

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

فهرست

دورة أكتوبر 2023

صفحة

• محضر الجلسة رقم 135 ليوم الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1445 هـ

..... (28 نوفمبر 2023م) 13286

محضر الجلسة رقم 135

التاريخ: الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1445 هـ (28 نوفمبر 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فإليكم الكلمة السيد الأمين المحترم، السي جواد الهلالي، تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 21 نونبر 2023 إلى تاريخه بـ:

- 31 سؤالاً شفهياً؛

- 20 سؤالاً كتابياً؛

- 32 جواباً كتابياً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية وموضوعه "إدماج المساجد في التخطيط العمراني".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي الحسنناوي.

المستشار السيد لحسن الحسنناوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الآليات والتدابير التي ستتخذونها من أجل إدماج المساجد في التخطيط العمراني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، شكرا لكم على سؤالكم.

فهذا الإطار، قامت الوزارة، بالتنسيق مع السلطات المختصة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إعداد دليل مرجعي ومعايير تعمرية جديدة خاصة بالمساجد، يتم اعتمادها حالياً في إعداد وثائق التعمير لتلبية احتياجات السكان من المساجد بالمناطق التي تفتح للتعمير.

تحدد هذه المعايير مساحة البقعة الأرضية اللازمة للمسجد، تماشياً مع الكثافة السكانية، بهدف استيعاب جميع الرواد من المصلين، تموقعها بشكل يعطي للمساجد مكانة مركزية مهيكلية للحي، قدر الإمكان، حتى تكون المسافة الدنيا للوصول إلى أقرب مسجد للصلوات الخمس في حدود 300 متر، والمسافة القصوى لأقرب مسجد جامع في حدود 600 متر.

كما عملت الوزارة في إطار رؤيتها للمساجد 2022-2026 على إعداد تخطيط جديد للعرض بالمساجد، يعزز دورها وفق خارطة وطنية للأماكن المخصصة لإقامة الشعائر، تلبية حاجيات سكان المناطق المفتوحة للتعمير من المساجد، وكذا معايير تحديد كفاءات إحداث وتوطين البنيات المسجدية بالعالم القروي.

كما تحرص الوزارة على مراقبة مدى احترام هذه المعايير في مشاريع

في مجال تبسيط المساطر، حيث أصدرت وزارتكم ووزارة الداخلية منذ 2012 دورية مشتركة تتعلق بمسالك ومساطر دراسة الطلبات ورخص بناء المساجد، تهدف إلى ملاءمة مساطر الطلبات من الأماكن المخصصة لإقامة منشأة للدين الإسلامي فيها.

كما نؤكد على أهمية الاتفاقية التي عقدتها الوزارة مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، همت ترميم المساجد إلى جانب تأهيل واستثمار الأملاك الوقفية.

كل هذه الإجراءات تبين بالملاموس حرصكم الدائم، السيد الوزير المحترم، على إعطاء العناية اللازمة للمساجد، ونحن على يقين تام على أنكم لن تدخروا جهدا في سبيل توفير المساجد بالأحياء التي لازالت لم تتوفر عليها، خاصة بجهة درعة-تافيلالت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد.. هل ترغبون في الرد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ المسألة عندها ضوابط معمارية وحضرية وعندها ضوابط شرعية، السنة تنهى عن ما يسمى بمسجد الاضطرار، بمعنى يكون مسجد قريب من مسجد، ما خدامش، علاش؟ لأن هاذ الجامع قبل كل شيء، المسجد قبل كل شيء، والمغاربة تسميوه جامع، المهم هو الجماعة، ما شي البنائة.

الجماعة خصها تكون يعني حتى هي موزعة فواحد الميدان بواحد الشكل، هاذي جماعة، وهاذي جماعة ما يكونشاي واحد التضارب.

لذلك، عندو جوج ديال الشرعيين بالإضافة إلى هاذ الشئ اللي تيبان لنا ديال التوزيع يعني المعماري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال الثاني حول "تعميم برامج محو الأمية بالعالم القروي".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلني السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مينة حمداي:

شكرا السيد الرئيس.

تصاميم التهيئة والتنمية المجالية الجديدة للمدن والمراكز الحضرية والقروية، التي تعرض عليها لإبداء الرأي، وقد همت 24 مشروعا بين 2021 و2022.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أريد أن أضيف إلى أن الحمد لله، ولينا دخلنا المساجد فالتخطيط، لأن عندنا قاعدة للمساجد يعني ترابية، يعني مرقمة، وعندنا يعني كنتحكموهاذا الأمر بكيفية واضحة، ولكن راه التعامل مع الطلب ومع الناس كيقاضي واحد يعني التمرين لأن هنالك يعني واحد العدد ديال المقاومة لهذه الضوابط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطيكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

كنشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى الجهود التي تقوم بها الوزارة في مجال تسهيل شروط أداء الشعائر الدينية، خاصة في مجال البناء وتجهيز المساجد.

وهذه مناسبة للإشادة بالدور الريادي الذي يقوم به أمير المؤمنين وحامي حى الوطن والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعزيزا للحقل الديني والعناية البالغة التي يولمها جلالته لشؤون الدين الإسلامي الحنيف، بما فيها حرصه الكبير في وضع المساجد رهن إشارة المؤمنين، حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية في أفضل الظروف، إلى جانب حرص جلالته الدائم على تمكين المملكة من المساجد تزاوج بين الوظيفة الدينية والجمالية المعمارية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشد بحرارة على الأيادي مغربية التي أبدعت وتفنتت في إعطاء لمسة خاصة للمساجد بالمغرب وبالخارج وأضفت عليها جمالية معمارية تعكس الثقافة والحضارة المغربية الضاربة جذورها في عمق التاريخ.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عاليا العمل الكبير الذي تقوم به الوزارة، تزيلا لسياسة الدولة المتعلقة ببناء المساجد من خلال برنامج هام، تمت بلورته بناء على حاجيات المواطنين، برنامج حرصتم فيه على ضمان توزيع متناغم لبيوت الله عبر مختلف ربوع المملكة.

إلا أن مواكبة النمو الديمغرافي الحضري، الذي تشهده مختلف جهات المملكة، يقتضي العمل على تعزيز المدن والأحياء الجديدة لمساجد جديدة من أجل تقريب دور العبادة للمواطنين.

إننا نسجل، السيد الوزير المحترم، بإيجابية العمل الذي قمتم به

تقدم وتنمية المجتمعات.

وإذ نهى بلادنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله على إيمانها بجدوى التصدي لمعضلة الأمية في أوساط الكبار، ولأهمية الرهان على تعليم وتأهيل العنصر البشري، ليكون في صلب مسيرة الإصلاح والإقلاع التنموي الشامل مع تحسين المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

فإننا ننوه بنتائج برنامج محور الأمية بالمساجد الذي بلغ كما قلتم، السيد الوزير، أكثر من 4 ملايين ونصف منذ انطلاسته سنة 2000.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن من حسنات هذا البرنامج كونه عمل على محور الأمية بأبعادها المختلفة في أوساط شرائح واسعة من المواطنين والمواطنات، بالخصوص في العالم القروي، وتنمية قدراتهم المعرفية للاندماج في واقعهم السوسيو-مجال.

إن رفع نسبة المستفيدين بالعالم القروي، كما ذكرتم السيد الوزير، إلى 47% فتحت آفاقا للعمال والقرويين، خاصة من خلال التكوينات التي تلقوها، كما نسجل بفخر استفادة الإناث بنسبة 89%.

ونجدد بالمناسبة، السيد الوزير، ترحمنا على أرواح ضحايا زلزال الحوز، ونثير انتباهكم إلى آثاره الذي تسببت في إغلاق بعض المساجد التي كانت تحتضن دروس محور الأمية، ونطلب منكم إيلاءها عناية خاصة من أجل إعادة بناء ما هدم الزلزال وإصلاح المتضررة منها بهدف فتحها في أقرب الأجل أمام عموم المستفيدين والمستفيدات.

السيد الوزير،

إن نجاح هذا البرنامج في تحقيق أهدافه يعود كذلك إلى فئة مؤطري برامج محور الأمية في المساجد التي تشتغل بصمت وصبر كبيرين من أجل إنجاحه، ولأننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نناهض العمل الهش أينما وجد، ونرفض عدم إنصاف أطر مجازة جعلها العوز وضعف الحال وانعدام فرص الشغل تقبل بهذه الوضعية.

فإننا نطلب منكم، السيد الوزير، ضرورة خلق مناخ مهني لائق تتوفر فيه شروط الدعم والتحفيز ومستلزمات الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي عبر:

- تقنين العلاقة الشغلية من خلال إبرام عقود الشغل بالجهة المشغلة؛

- رفع قيمة التعويضات؛

- وضع إطار قانوني يوطر عملهم ومهامهم؛

- وأخيرا ضمان كافة حقوقهم الشغلية بدءا بالحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتقاعد وتعويضات عائلية.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن الإستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة لتعميم برامج محور الأمية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة وفريقها على السؤال وعلى اهتمامها بهذا الموضوع.

تحرص الوزارة على إنجاز هاذ البرنامج الذي دعا إليه أمير المؤمنين حفظه الله، بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2000، وتخصص لها اعتمادات مالية سنوية بلغت برسم سنة 2023 ما يناهز 180 مليون درهم، خصص منه 84.5 مليون درهم للعالم القروي.

كما تقوم الوزارة سنويا عند بداية كل موسم دراسي بحملة إعلامية واسعة النطاق بدعم من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون ووكالة المغرب العربي للأنباء ومنابر إعلامية متنوعة لتحسيس بأهمية التعليم وتوسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج في المجالين الحضري والقروي من الإناث والذكور.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين المسجلين في برنامج محور الأمية بالمساجد منذ انطلاقه سنة 2000 إلى حدود 2023 أزيد من 4.5 مليون مستفيد، منهم مليون و875 ألف بالعالم القروي، أي بنسبة تفوق 42%.

عدد المساجد التي تحتضن دروس محور الأمية بالعالم القروي 3391، عدد المستفيدين من هاذ البرنامج بالعالم القروي خلال الموسم الدراسي 2022-2023 بلغ 137.592 مستفيدا، يعني بنسبة 47% من مجموع المسجلين، الإناث 120.130، الحمد لله، الذكور 17.462، المؤطرون 3761.

وتسعى الوزارة إلى توسيع الاستهداف بالعالم القروي إذا توفرت على الاعتمادات المالية الضرورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تشكل الأمية التعليمية والمعرفية إحدى أكبر وأعدد المعوقات أمام

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، ترغبون في الرد فيما تبقى لكم من الوقت؟
تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نعم السيدة المستشارة المحترمة.

غير بغيت نقول لكم راه هادي الحمد لله، هادي واحد السنوات قليلة طلبنا من المستفيدات من محاربة الأمية يدورو واحد المصحف، وكل وحدة كتبت كلمة، يعني أكثر من 77 ألف امرأة شاركو في هاذ المصحف، أولا كتبوه النساء لأول مرة وماشي وحدة، كتبوه أكثر من 77 ألف.

لو كان عندي النسخ الكاملة راه نصيفطها لكم، نشوف، أو على الأقل وحدة للفريق، يعني شيء بهيج.

فيما يتعلق بالناس اللي تياطرو الأمية نتعاملو معهم حسب الواقع، يعني ما اخديناهمش موظفين، اخديناهم بواحد الحصّة دالعمل تيتعضو عليها، كون لقينا لهم أحسن راه نديروه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم لآخر سؤال وجه إليكم في هذه الجلسة حول "تأهيل المساجد التاريخية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي عبد القادر.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

التساؤل الذي نظرحه السيد الوزير حول: تأهيل المساجد التاريخية ببلادنا كموروث ثقافي وحضاري، وفي مقدمة هاذ المساجد المسجد الأعظم بمدينة سلا؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه.

يحظى هذا المجال باهتمام وعناية خاصين من الوزارة التي ضمنت خطة الارتقاء بالمساجد التي أطلقتها سنة 2004، وضمنتها برنامجا خاصا وطموحا للحفاظ على هذا الموروث الثقافي وصيانته وترميمه وفق المعايير المتعارف عليها في المحافظة على المآثر التاريخية، وهو شيء في غاية الدقة، ماشي لبني ديال المسجد هو الترميم ديالو، إذا كان تراثي، بغلاف مالي بلغ خلال العشرين سنة الأخيرة 714 مليون درهم.

عرف هذا البرنامج:

- ترميم ورد الاعتبار لـ 108 من المساجد التاريخية بكلفة 653 مليون درهم؛

- مباشرة ترميم 28 مسجدا بكلفة تقديرية تناهز 120 مليون درهم حاليا؛

- وضع برنامج إنهاء الأشغال، أشغال ترميم 35 مسجد تاريخي إضافي في حدود 2026؛

- إنجاز الدراسات التقنية لترميم 36 مسجدا برسم 2024-2026 بكلفة تقديرية بـ 180 مليون درهم.

فيما يتعلق بالمساجد المتضررة من الزلزال، فقد تم:

- إبرام صفقة مع المختبر العمومي للتجارب والدراسات لإنجاز خبرات تقنية على 950 بناية دينية، موزعة على الجهات الأربع المتضررة؛

- الشروع في تدعيم 10 مساجد كبرى؛

- توفير 152 مكانا بديلا من أجل تأمين استمرارية الشعائر الدينية؛

- كما يتضمن برنامج رد الاعتبار لهذا التراث والتعريف به؛

- إعداد جرد تقني مفصل لحوالي 500 مسجد تاريخي؛

- تصنيف 189 مسجد من التراث التاريخي للمملكة؛

- إعداد دليل ترميم مباني تاريخية؛

- توجيه مختلف المتدخلين إلى أساليب وتقنيات المحافظة على العناصر المعمارية؛

- إحداث مشروع ذاكرة المساجد وهي ذاكرة رقمية تضم الوثائق المكتوبة والتصاميم المعمارية؛

- إحداث نظام معلوماتي للتعريف بالمساجد التاريخية؛

- إعداد مخططات تدبير خاصة بالمساجد التاريخية الكبرى المهمة؛

- متابعة مشروع التدبير المعرفي لتطوير كفاءات المهندسين

المعماريين والمهندسين والتقنيين، خاصة في مجال المحافظة وحماية

التراث الديني؛

- تنظيم يوم دراسي تحت عنوان من أجل مدرسة مغربية لحفظ وترميم التراث العمراني بشراكة مع وزارة إعداد التراب الوطني للتعمير والإسكان وأكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمسجد الحسن الثاني؛

- تدعيم الفريق التقني بتوظيف مجموعة من خريجي أكاديمية الفنون التقليدية التابعة لهذه المؤسسة.

الوزارة عازمة على تكثيف هاذ المجهود ومواصلته ليشمل إصلاح وترميم جميع المساجد الأثرية على المدى المتوسط والبعيد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

أولا، لابد أن نثمن الجهود المبذولة للعناية بالتراث الحضاري والثقافي والديني للمملكة عبر مؤسسة المسجد، التي هي مؤسسة لها أدوار متعددة، سواء على المستوى التربوي أو على المستوى التأهيلي وكذلك على المستوى السياحي.

ونعرف أنه هناك إشكالا فيما يتعلق بالصيانة، لكن كإين ارتباطات داخل هذه المدن، لهذا نطلب أنه الوتيرة شي شوية تسرع، مثلا المسجد الأعظم في سلا أنا كمسؤول منتخب محلي عندي مشكل مع ذوك الجوار ديالو، الناس عندها واحد الارتباط وجداني بهاذ المؤسسة، يوميا تقولهم أودي راه 18 شهر كاينة في الصفقة وراه كذا، هاذ الشي ما تيقنعهومش، هوما عاشو فذاك المسجد، بغاوتيقولك أودي ما نموتش إلا واحنا فهاذ المسجد.

إذن 18 شهر احنا تنطالعولأن كان واحد الوقت توقف العمل، الآن تنطالعو على الأعمال اللي كاينة، اللي هي أعمال جارية، ولكن تنطلبو أنه الوتيرة تسرع ما أمكن، لأنه هاذ المساجد عندها واحد الوقع على مستوى هاذ المدن العتيقة وعلى النسيج العتيق، خصوصا أنه مدينة سلا اليوم تتشعر بواحد التحول بالاتفاقية ديال التنمية ديال المدينة، فالعقد سيكتمل ولكن جوهره العقد هو المسجد الأعظم في هاذ المدينة، الاتفاقية غادي تسالي ف 2023، المسجد حتى لفربراير 2025.

تنظن، إيلا يمكن يتبذل مجهود مع المقابلة بمعنى أنه يتم التعجيل شيئا ما، على الأقل واحد رمضان هذا، إذا فات هاذ رمضان، رمضان المقبل إن شاء الله يصلبو فيه الناس ديال مدينة سلا فهاذ المسجد الأعظم، ونعرف أنه فعلا مسألة ديال الصيانة وديال الترميم هي أصعب من البناء، نظرا لهاذ الخصوصية ديال هاذ المساجد.

ولكن، ما يمكن إلا بهاذ المناسبة نثمنو الجهود المبذولة فهاذ الاتجاه للحفاظ على هاذ الموروث الحضاري والثقافي للمجتمع المغربي وفي المدن العتيقة، اللي عندو أدوار متعددة سواء للمسلمين وحتى لغير المسلمين تيبغيو يشوفو المساجد ديالنا والبناء ديالها والزخرفة اللي كاينة، بالإضافة للحفاظ على ذاك الموروث التقليدي على مستوى الصناعة التقليدية، وعلى عدد من الأمور التي بقينا كنفقتدها الآن هي موجودة في هذه المساجد العتيقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل هناك رد في بعض ثواني؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بغيت نقول للسيد المستشار المحترم.

القضية ديال الترميم، إذا قلنا بأنه 18 شهر، راه 18 شهر، التوقفات اللي كتتوقع لنا بسبب المقاولات، وثم القوانين والمرافعات وفسخ العقد والمحكمة، وكذا، أما فهاذ الشي هذا، كاين اللي استمرينا في 3 سنين واحنا فالنزاع، باش.. فلذلك كونو معنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الداخلية بحضوره معنا في هذه الجلسة للجواب والتفاعل مع الأسئلة الموجهة إليه.

ونستهلمها بسؤال حول "النقل الحضري العمومي" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قطاع النقل بمدينة الدار البيضاء يعاني من عدة اختلالات، خصوصا ما يتعلق بعقود التدبير التي لا يتم تطبيقها، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

لذلك، نسائلكم عن إمكانية تطوير منظومة النقل الحضري عموما، وبمدينة الدار البيضاء على وجه الخصوص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

أعطي الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن حالة النقل الحضري ببلادنا نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار لبيسط السؤال.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن استراتيجية الوزارة لتطوير النقل الحضري العمومي بالمدن المغربية؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع دفعة واحدة.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انخرط المغرب منذ سنة 2008 في عملية عصرنة وتحديث قطاع النقل الحضري من خلال إنجاز وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنقلات والنقل الحضري والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين مرفق النقل العمومي وتعزيز القدرة التنافسية للمدن وتنمية الاقتصاد الوطني.

وإدراكا منها بالتحديات والقضايا التي يثيرها قطاع التنقلات الحضرية والنقل، تعمل هذه الوزارة على التطوير المستمر لهذا القطاع من مختلف جوانبه، بما في ذلك النقل الحضري العمومي، ولقد تم في هذا الشأن اتخاذ مجموعة من التدابير من أهمها:

أولاً: الشروع في إعداد خارطة الطريق للتنقلات الحضرية المستدامة منبثقة من تفعيل الإجراءات الناتجة عن دراسات قامت بها الوزارة تهدف بالأساس إلى تطوير منظومة النقل الحضري شاملة ومندمجة، تعتمد النقل الجماعي كوسيلة رئيسية وذات أولوية للتنقل داخل المدن، وجعلها أكثر شمولية، خاصة من حيث تمكين ولوجيات

الفئات الهشة جسديا وماديا والمساواة بين الجنسين، مع الحرص على استحضار البعد البيئي في مراحل إعدادها؛

- التعميم التدريجي لمخططات التنقلات الحضرية المستدامة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للجماعات الترابية بهذا الخصوص؛

- كما يتم خلال كافة مراحل إعداد هاذ المخططات الحرص قدر الإمكان على توافقها مع مختلف وثائق التعمير والتخطيط الترابي بالتنسيق مع كافة الفاعلين المعنيين، خاصة المصالح المختصة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نظرا للترابط والتلازم الذي يجمع بين منظومتي النقل والتعمير.

ونتيجة لذلك، أصبحت عدة مدن تتوفر على مخططات للتنقلات الحضرية كالدار البيضاء، مراكش، وجدة، أكادير، الجديدة، تطوان، أسفي، بني ملال، الرباط، القنيطرة، سطات وفاس.

كما تواصل مدن أخرى كطنجة ومكناس وخريبكة والتجمع الحضري بالرباط- سلا- تمارة والدار البيضاء والناظور وأكادير، إنجاز دراستها المتعلقة بمخططات التنقلات الحضرية المستدامة، وتستعد أربع مدن للانخراط في هذا النهج الذي يندرج في إطار الجيل الجديد لهذه المخططات، والذي يعتمد هو الآخر مقاربة جديدة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار بعد الاستدامة.

كما تقوم هذه الوزارة، في إطار توحيد المعايير المتعلقة بقطاع التنقلات الحضرية والنقل بإعداد مجموعة من الدلائل المنهجية ونماذج لدفاتر التحملات، ولقد تم إصدار دليل عملي حول مسطرة إنجاز مخططات التنقلات الحضرية المستدامة.

ثالثاً: تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي، حيث تم الشروع في إحداث مؤسسات التعاون بين الجماعات تناط بها اختصاصات الجماعات في مجال النقل الحضري على مستوى مدن الرباط، سلا، تمارة، أكادير والدار البيضاء وطنجة وتطوان، الصويرة، الناظور، العرائش، طانطان، طاطا، سيدي بنور، خنيفرة، كلميم وبن سليمان، ومجموعة الجماعات الترابية على مستوى مدن مراكش والجديدة وبني ملال.

كما تم كذلك إحداث عدة شركات للتنمية المحلية كآلية حديثة لتدبير هذا المرفق، وذلك بكل من مدن الدار البيضاء والرباط وأكادير ومراكش وبركان وخريبكة.

- وضع آليات للتمويل المستدام عبر إحداث منذ سنة 2007 صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن (FART) من أجل مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها قطاع النقل العمومي الحضري، وقد عرف الصندوق تعديلا مهما بموجب قانون المالية لسنة 2014.

¹ Fonds d'accompagnement des réformes du transport routier urbain et interurbain

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

احنا متفقين على أن هاذ القطاع لازال يعاني من عدة اختلالات، حيث لازالت بعض شركات النقل العمومي لا تحترم بنود عقود التدبير المفوض، إكراهات حقيقية، السيد الوزير المحترم، نقف عندها كمنتخبين استعصى حلها، وأعتقد أنكم القادرون على حلها وتحتاج الاستعجال لمعالجتها.

هناك اختلالات كثيرة تشوب عملية تنظيم هذا المجال الحيوي الذي يعتبر شريان الدورة الاقتصادية، يصبطدم أولا بتمويل الجماعات الترابية، وثانيا غياب الحكامة في التدبير، يعني الجماعات تفتقر الأطر المتخصصة والكفاءة لمتابعة هذا البرنامج.

السيد الوزير المحترم،

تشهد منظومة النقل الحضري بالدار البيضاء وضعية كارثية على الرغم من توفر المدينة على شبكة الطرامواي التي خففت من معاناة الساكنة، إلا أن المواطنين والمواطنات لازالوا يعانون بشكل يومي في إيجاد وسائل التنقل التي تضمن كرامة الساكنة.

لا يعقل في مدينة الدار البيضاء ومدينة كبيرة بهاذ الحجم ديالها، لازالت تحتضن أسطول من الحافلات قديمة مهترئة، والمئات من سيارات الأجرة التي لم تعد صالحة لتنقل الساكنة وزوار المدينة، حيث تعثر تجديد أسطول هاته السيارات، كما أن المدينة تعاني من شلل في حركة المرور، يتسبب في تسابق الساكنة على الحافلات، وهذه تنشوفو هاذ المشاهد اللي هي كتشوه صورة المدينة كقطب اقتصادي وقاطرة للتنمية بالمغرب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نود في البداية التنويه بكل الأعمال الجليلة التي تبذلها وزارة الداخلية بمختلف هيكلها ومؤسساتها مركزيا وترابيا.

لقد اخترنا اليوم، السيد الوزير، طرح أحد المواضيع المهمة بالنسبة لشريحة هامة من الشغيلة المغربية، طبعاً إن ملف النقل الحضري وإشكالية تقادم النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له ليس

وبفضل الدعم المقدم من طرف هذا الصندوق، تم تمويل عدة مشاريع هيكلية، نذكر منها بالخصوص:

- مشاريع خطوط طرامواي الرباط - سلا والدار البيضاء؛

- مشروع في مرحلة الانتهاء لأشغال لخطين لحافلات ذات الجودة بمدينة الدار البيضاء؛

- مشروع إعادة تأهيل شبكة وأسطول حافلات النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء؛

- مشروع في طور الإنجاز للخط الأول للحافلات ذات الجودة العالية بمدينة أكادير؛

- إطلاق الدراسات المتعلقة بمشاريع خطوط الحافلات ذات الجودة العالية بعدد من المدن كمراكش وطنجة وأكادير.

خامساً: تحقيق البعد البيئي من خلال المساهمة في تطوير أنظمة النقل ذات قدرات عالية وصديقة للبيئة، عبر إدراج شروط متعلقة بالأسطول ضمن دفتر التحملات.

سادساً: إدماج الأفضلية الوطنية في طلبات العروض والتصنيع المحلي للحافلات كلما أمكن ذلك، من أجل العمل على تطوير منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة للنقل الحضري بكل مكوناته من حافلات وطرامواي وغيرها.

سابعاً: فيما يخص التدبير المفوض، وعلاوة على ما سبق، فقد تم اعتماد مقاربة التهيئ القبلي لطلبات العروض عبر إنجاز دراسات لإعادة هيكلة الشبكات ودراسة الجدوى المالية مع تبني عدة نماذج لتدبير العقود، نخص منها بالذكر النموذج السائد للتدبير المفوض الذي يركز على تحمل نفقات الاستثمار والمخاطر الكاملة على عاتق المفوض له.

ولذلك، أصبح من الضروري، إعادة النظر في التدبير المفوض من خلال اعتماد أنماط جديدة للتدبير ومراجعة العقود في الجوانب المتعلقة بالاستثمار وتمويله والاستغلال من أجل ضمان التوازن المالي الذي يحقق الأهداف المتوخاة من تدبير المرفق من جهة، ومصصلحة الفاعلين من جهة أخرى، وذلك حرصاً على استدامة المرفق العمومي وتمكين المرتفقين من ولوجه في أحسن الظروف.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

تفضلوا السي كمال آيت ميك.

لا يختلف اثنان عن أهمية الإجراءات الهيكلية والاستباقية التي تتخذها الوزارة لمواجهة التحديات واتخاذ الإجراءات الفعالة لإصلاح قطاع النقل الحضري العمومي ببلادنا، والنهوض بالبنيات التحتية للنقل بالمدن.

وما هو مؤكد أن المدن المغربية تنمو بسرعة سريعة وتواجه صعوبات كبيرة في مجال توفير شبكات النقل الفعالة وبأسعار معقولة، خصوصا خلال العقدين الأخيرين، مما ولد ضغوطا هائلة على شبكة النقل العمومي وتحديات حضرية كبرى تتطلب استراتيجية على مختلف المستويات من تجهيز مجال الحضري إلى السلامة على الطرق والتقنين والتمويل.

السيد الوزير المحترم،

أكد اليوم احنا في حاجة ماسة بل ملحة إلى تطوير النموذج الجديد للدعم المالي لوسائل النقل العام في المناطق الحضرية، خصوصا أن بلادنا مقبلة على احتضان أحداث وتظاهرات عالمية على رأسها كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، وما سيواكبه بكل تأكيد من ارتفاع في عدد الزوار والسياح لمختلف المدن المغربية والجماعات.

ومادامت المناسبة شرط، فمن الضروري أن نشيد بالسهرد بالكم، السيد الوزير، المباشرة على هاذ الورش، على مستوى تحفيز الجماعات على إنجاز مخططات التنقلات الحضرية المستدامة والنهوض بالنقل الحضري العمومي وفق النمط الجديد للحكامة، إضافة إلى المجهودات المبذولة، السيد الوزير، على مستوى صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن.

وهنا، السيد الوزير، من الضروري نتشاركو معكم العمل اللي خصوصيتنجز على مستوى طنجة واللي يحتاج دعمكم فيما يتعلق بإنجاز ودراسة مخطط النقل الحضري المستدام أو تجديد العقد المفوض لحافلات النقل الحضري أو على مستوى مشروع الحافلات العالية الجودة أو فيما يتعلق بالتعرفة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير نعود إليكم للرد على التعقيبات.

شكرا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هو باش نكونو مع بعضنا بواحد المنطق الصراحة.

راه جايين من بعيد، الحافلات دبلادنا احنا نتعرفوهم، راه ماشي

غريبا عليكم، فأنتم تعرفونه جيدا، السيد الوزير، بالنظر لمختلف المسؤوليات التي تقلدتم بوزارة الداخلية.

واليوم، السيد الوزير، نتمنى صادقين أن يتم حل هذا الملف الشائك والمعقد على يديكم، وذلك بالنظر إلى المعاناة الكبيرة لسائقي الطاكسيات جراء الإطار القانوني والتنظيمي الذي لم يعد ملائما لعملهم.

لكل ذلك، نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن إصلاح منظومة النقل بواسطة سيارات الأجرة لا يمكن أن يتم عبر مقارنة تقنية، بل باستحضار البعد الاجتماعي والتنموي، فهذا القطاع وعلى الرغم من أهميته مازال يعاني جراء غياب قانون منظم، وذلك لأن الدوريات الوزارية التوجيهية والتنظيمية لم تستطع حماية القطاع وتأهيله نحو الاحترافية.

وفي هذا الإطار، يهمننا أن ننقل لكم، السيد الوزير المحترم، جانبا من الملف المطالب للنقابة الوطنية لمهنيي سيارات الأجرة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

- وضع قانون إطار ينظم المجال بقواعد قانونية ملزمة للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المناطق؛

- تجميع مختلف النصوص المنظمة للقطاع في مدونة عامة؛

- ضرورة تحيين القوانين الخاصة بالقطاع، نظرا لتزايد حجم القطاع وتعدد المتدخلين فيه وتنوع الخدمات المقدمة؛

- التنزيل الأمثل لمختلف النصوص القانونية المنظمة للقطاع وفق مقارنة تشاركية وتفعيلاً للتصميم المديرى للاتمرکز الإداري؛

- تقوية وتعزيز الإطار القانوني في جانبه الحمائي للسائق المهني المتضرر أكثر؛

- وضع معايير دقيقة وواضحة لتعامل مصالح العمالات مع الدوريات الوزارية؛

- إشراك النقابات المهنية في كل تفاصيل تنزيل المقتضيات القانونية وتدابيرها الإجرائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شي حاجة، حافلات اللي كان المستوى ديالهم مستوى لا يليق ببلدنا.

اليوم دخلنا فواحد المرحلة ديال أولا إيجاد شركات اللي قابلة أنها تقوم بهاذ العمل في جو اللي هو صالح وباستثمارات اللي هي مهمة، وإذا لاحظتو اليوم فمدن بحال الرباط ولا الدار البيضاء وجاين لمدن آخرين اللي ولاو فيهم الحافلات من الطراز العالي، هذا هو الهدف، أننا فيلادنا كاملين نمشيو فجميع المدن يكونو هاذ النوع دالحافلات، وهاذ الجودة دالخدمات اللي خصها تعطى للمواطنين.

بطبيعة الحال هاذ الجودة راه تتسوى الفلوس، لأن حتى حاجة ما باطل.

فالدار البيضاء تم استثمار 700 حافلة، 700 حافلة اللي استثمرت فيها الشركة بالنصف والصندوق بالنصف الأخر، واليوم اللي نتكلمو راه يوميا الجماعات ديال الدار البيضاء ملزمة أنها تقدم أكثر من مليون درهم يوميا من أجل الحفاظ على المستوى المطلوب في النقل العمومي، في الرباط أقل شوية من هاذ المستوى، باش يولي عندنا مستوى تحتاجو ثلاثة الحوايج:

- شركات اللي تيعرفو يخدمو واللي عندهم القدرة يخدمو واللي عندهم يعني باغين يخدمو؛

- ثانيا، استثمارات مهمة اللي عندنا، خصنا نجيبو حافلات في المستوى؛

- وثالثا، خص الجماعة الترابية تقدم الدعم الكافي لهاذ الشركات باش الخدمات يبقاو فالمستوى المطلوب، لأن عمرنا ما يمكن يكون عندنا الخدمات، يعني المواطن ما يمكن يؤدي الثمن دالخدمات اللي بغيناها اليوم، هاذي متفقين عليها.

لهذا خصنا نخدمو مع بعضنا كاملين باش نلقاوا أحسن طريقة باش نوصلو لهاذ النوع من النقل العمومي، واحنا غادين فيه إن شاء الله، الهدف ديالنا الدراسات غادين لجميع المدن، الهدف ديالنا أننا نوصلو فهاذ الهدف في أقرب الأجال، والمدن عندنا مراكش قريبة إن شاء الله، عندنا طنجة، يعني تطوان راه بدينا، إلى آخرة، غادين مدينة بمدينة ومع بعضنا غادي نوصلولو.

الإشكال الثاني هو ديال السيارات، تنظن بأن ديال سيارات الأجرة، هذا إشكال كبير اللي خصو فيه مناقشة، وخص فيه واحد النوع ديال ثورة حقيقية باش نرفعو من المستوى دالخدمات ديال سيارة الأجرة واللي غادي يكون عندنا إن شاء الله وقت آخر باش نتذكرو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل معكم إلى ثلاثة أسئلة أخرى تجمع بينها وحدة الموضوع

كذلك، وسيتم تقديمها دفعة واحدة.

في البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية حول "تأهيل المحطات الطرقية".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالمحطات، هناك واحد المجموعة ديال الإشكاليات من:

- ضعف تدبير المحطات، عدم استعمال المحطات والمرافق ديالها

بشكل احترافي؛

- عدم احترام معايير تستجيب لحاجيات المرتفقين المهنيين؛

- عدم وجود مجمل المحطات، اللي عندنا 64 في المغرب إذا زولنا

منها جوج من الجيل الجديد ديال طنجة وديال الرباط؛

- هناك مشكل ديال الموارد البشرية ذات الكفاءة؛

- هناك غياب ديال الحظائر الحديثة للنقل الدولي، خصوصا

بموانئ الربط مع أوروبا كطنجة، الناظور، إلى غير ذلك.

هناك مجموعة ديال الإشكاليات اللي جعلتنا اليوم نطرحو عليكم

هاذ السؤال اللي هو حول التدبير المتخذ من أجل تأهيل المحطات

الطرقية بالبلاد ديالنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السبي عبد الإله لفحل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل

تعميم الجيل الجديد من المحطات الطرقية التي تضاهي بمرافقها

وانطلاقاً من تحيين نتائج هذه الدراسة، بناءً على المعطيات المتوصل بها من عمالات وأقاليم المملكة، تم إعداد خلاصة تتضمن مختلف التوصيات، سواء المتعلقة بمعايير البنيات أو التجهيزات أو أنماط تدبير هذا المرفق بشكل احترافي، إضافة إلى دليل يتعلق بمختلف مراحل إنجاز المحطات الطرقية وكيفية اختيار النمط التدبيري الملائم، حيث تم تعميم هذه الوثائق على مختلف الجماعات من أجل دراسة وتفعيل مختلف التوصيات الواردة بها، وذلك في أفق تأهيل وتحسين الحكامة بهذا المرفق.

إضافة إلى ذلك، تم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك بهدف مواكبة الجماعات الراغبة في تدبير محطاتها الطرقية للمسافرين في إطار شركات للتنمية المحلية.

وتزيلاً لبنود هذه الاتفاقيات الإطار، ومن أجل إحداث محطات طرقية للمسافرين من الجيل الجديد أو تأهيل المحطات المتواجدة، وضعت هذه الوزارة من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية برنامجاً استراتيجياً يهدف في مرحلته الأولى مواكبة 10 جماعات، من خلال تقديم الدعم القانوني والتقني والمالي لها من أجل إحداث وتأهيل وتدبير هذا المرفق بطريقة احترافية وهي الرباط، مراكش، طنجة، تازة، وزان، العرائش، تزنيت، الناظور، المضيق، الفينديك والرشيديّة، وذلك من خلال:

- اعتماد مكتب دراسات مواكبة القانونية للجماعات من أجل إنجاز الوثائق الضرورية لإحداث شركات التنمية المحلية لتدبير واستغلال المحطات الطرقية المستهدفة، الأنظمة الأساسية والدراسة المالية واتفاقيات الانتداب وشركات التنمية المحلية ودفاتر التحملات والعقود المتعلقة بتدبير وتسيير المحطات الطرقية؛

- تمويل هذا المشروع بكلفة إجمالية تقدر بأكثر من 44 مليون درهم، موزعة بين اعتماد مكتب الدراسات والنظام المعلوماتي وأشغال الهيئة التكميلية، وكذا التجهيزات والمعدات اللوجيستكية.

وفي إطار انطلاق أشغال الشطر الثاني من البرنامج الاستراتيجي، تقوم حالياً اللجنة المشتركة الممثلة من طرف وزارة الداخلية ووزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك بزيارة لمجموعة من المحطات الطرقية بكل من مدينة جرادة، خنيفرة، بركان، الداخلة، خريبكة ومكناس، وذلك للوقوف على الاحتياجات اللازمة من أشغال إضافية وتجهيزات، وكذا تحديد الكلفة الإجمالية المرتقبة لإنجاز هذه المشاريع، بالإضافة إلى تزويد هذه المحطات الطرقية الجديدة بنظام معلوماتي لتطوير وعصرنة تدبير هذا المرفق.

كما ستواصل هذه الوزارة مستقبلاً تفعيل هذه المقاربة بإحداث محطات جديدة أو تأهيل المحطات القديمة على صعيد كل عمالة

وخدماتها وتجهيزاتها المطارات ومحطات القطر الحديثة على ربوع المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدبير المزمع اتخاذها لتعميم الجيل الجديد من المحطات الطرقية؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على الأسئلة الثلاث دفعة واحدة.

شكراً.

السيد وزير الداخلية:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر المحطات الطرقية للمسافرين تجهيزات عمومية محلية يتم إحداثها واختيار أنماط تدبيرها من طرف المجالس الجماعية، وفق مقتضيات المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، كما يمكن إنجازها في إطار شراكة بين الجماعات الترابية أو مع القطاع الخاص.

وتشكل هذه التجهيزات التي يبلغ عددها على المستوى الوطني، حوالي 64 محطة، حلقة وصل مهمة في منظومة النقل عبر الطرق لتلبية حاجيات السكان اليومية من التنقلات بين المدن.

وللوقوف على الحالة التي تعرفها هذه التجهيزات، قامت وزارة الداخلية سنة 2012 في إطار مواكبتها للجماعات الترابية من أجل إحداث وتأهيل مرافقها العمومية وتحسين تدبيرها بدراسة حول المحطات الطرقية، وذلك بهدف تأهيل بنياتها وتجهيزاتها ووضع ضوابط ومعايير تتعلق باختيار المواقع المناسبة لها داخل النسيج الحضري مع مراعاة سلامة مستعملي هذا المرفق.

وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من الاختلالات، تتجلى في افتقاد المحطات الطرقية للمسافرين للتجهيزات الضرورية وضعف المراقبة وعدم توفير شروط السلامة وغياب معايير تتعلق بالبنيات والتجهيزات، إضافة إلى ضعف جودة الخدمات المقدمة لمستعملي هذا المرفق، هذا بالإضافة إلى مشاكل في التنظيم والتدبير وغياب نظم معلوماتية للتسيير.

باش نمشيوللمحطة.

إذن هاذ المقاربة العلمية اللي أنتم مشكور عليها، ما عندنا حتى شي شك، وخاصة وأنتم رجل تكوين علمي، أن هاذ المقاربة تأخذ بعين الاعتبار كذلك، التوقيع ديال هاذ المحطات، باش يكون عندها هاذ السلاسة ديال الوصول لها من طرف المواطنين، باش التكلفة ديال التنقل ديال المواطنين ما تكونش عالية.

كذلك، المسألة ديال البرنامج ديال التواريخ ديال الرحلات، صوبولنا واحد البرنامج محدد في الزمان والمكان، الأعياد، المناسبات، المؤتمرات، ماشي بالمناسبة نبدأ ونحلو مسائل جزئية، وهذا كيدخل فالعملية ديال الرقمنة اللي ذاكرتو عليها الآن السيد الوزير، واللي أنتم مشكورين عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى تعقيب السي عبد الإله لفحل، فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون فالعديد من المحطات الطرقية بجل مدن المملكة تعرف أوضاعا مزرية، ولا ترقى إلى مستوى التطور الذي تعرفه جل حواضر بلادنا، كما لا ترقى إلى مستويات تطلعات المواطنين، مما بات يفرض خلق جيل جديد من المحطات الطرقية كتلك المتواجدة بالرباط وطنجة، والتي تعتبر محطات نموذجية، تستجيب إلى المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، خصوصا وأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات عالمية وقارية ومقبلة على استقطاب 17 مليون سائح، تنزيلا لخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026.

السيد الوزير،

نثمن ما جئتم به في معرض جوابكم من مبادرات مهمة، تهدف إلى الرقي بالمحطة الطرقية ببعض مدن المملكة، والتي ستمكن بلا شك من تجاوز الاختلالات التي تعرفها هاته المرافق، وخاصة فيما يتعلق بغياب شروط السلامة والأمن وغياب كذلك الفضاءات والتجهيزات الضرورية.

وفي هذا الباب، ندعوكم إلى تعميم هذه المرافق العصرية الجديدة لتشمل مختلف المدن، وخاصة مدينة أزمو، المدينة العتيقة النموذجية التي تليق بمكانتها التاريخية، لتوفرها على مؤهلات طبيعية وبشرية وتجعل منها واجهة سياحية، ويتواجد بها أكبر منتجع سياحي

وأقاليم المملكة، وذلك من خلال مواكبة وتقديم الدعم للجماعات مع تحديد نمط التدبير الأنجع لهذه المحطات، سواء في إطار شركات التنمية المحلية أو التدبير المفوض، وذلك حسب أهمية المحطة والنشاط الذي تولده، وذلك حتى يتمكن المواطنين والمواطنات من الاستفادة من خدمات ذات جودة وفي المستوى المطلوب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إذن إلى التعقيب على الجواب الذي تفضل به السيد وزير الداخلية.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير على التوضيح ديالك وعلى المقاربة العلمية والدقيقة اللي شرحولنا على البرنامج المستقبلي اللي باغيين تقومو به.

أنتوما كتعرفو السيد الوزير، أنه المحطات هي القلب النابض ديال الشريان ديال نقل البضائع والأشخاص، اللي كيتحكم اليوم فاللوجيستيك يتحكم فكل شيء، الدليل على ذلك، أن ارتفاع الأثمنة اليوم ديال جميع الأشياء، هي عندها علاقة بالعملية ديال النقل.

المحطات ديال الجيل الجديد كطنجة والرباط، مثلا الرباط لاحتنا أن الممر ديال الراجلين للمحطة، خصك تقطع (l'autoroute) وضرب الطاكسي شحال ديال الوقت باش توصل للمحطة، طنجة اليوم دايرين المحطة على برا دالمدينة، خصك تشبر جوج الطاكسيات باش توصل للمحطة.

خص محاولة إدماج هاذ المحطة ديال الجيل الجديد فواحد نفوذ جغرافي اللي ما يخلقش مصاريف إضافية للمواطنين، هناك مدن كبيرة فالعالم، كتجبر محطات داخل المدينة، خص التفكير.

إذن هو واحد النوع ديال التكامل بين سلسلة ديال الطرق موصلة إلى المحطة ووجود المحطة والمكان الجغرافي، أنتم تعلمون أن حتى المحطات اليوم ولات عبارة عن نقطة ديال وجود أماكن ديال التجارة، المثل في ذلك المحطة ديال القطارات فطنجة، الموقع ديالها الجغرافي اعطاها واحد النبض عالمي، كتخرج من المحطة كتجبر الطاكسي، وكتجبر الفندق، كتجبر التواصل.

اليوم، المحطة ديال زيان فالدار البيضاء، أشنو نجددوها، نديوها على 70 كيلومتر على برا ديال المدينة ديال الدار البيضاء، نوليو نساferو

(Mazagan).

كما يجب إنهاء هاذ الوضع غير المطمئن الذي تعرفه محطة أولاد زيان، والتي أضحت ملجأ للمهاجرين غير النظاميين والمتشردين، وغيرهم ممن يهددون أمن وسلامة المسافرين.

إذ أصبح من الملح والمستعجل وضع حد لتلك الاختلالات وإحداث محطة طرقية نموذجية بالدار البيضاء، تستجيب لطموحات المسافرين والمهنيين على حد سواء، مع العمل على مواكبة كل المحطات العصرية التي تم إحداثها والحفاظ عليها وضمان ديمومة خدماتها.

كما ندعو إلى تضافر جهود الجميع لإيجاد حلول سريعة من جماعات ترابية لحل كل العراقيل التي يفرضها الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي، كذلك للرتقي بمستوى تديرهاته المرافق العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى آخر تعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير المحترم،

كما جاء في جوابكم النقل الطرق عنصر محوري في الرقي بتنمية المدن والرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي وجاذبيتها السياحية، وهو لا شك الدافع الذي جعل وزارتك، بشراكة مع باقي القطاعات الوزارية والترابية، تطلق ورش إعادة بناء وتهيئة المحطات الطرقية من الجيل الجديد تماشيا مع خطة إصلاح النقل الطرقي في شموليتها.

وبالمناسبة، نثمن من جديد المستوى الكبير للخدمات التي بات يقدم مرفق النقل العمومي من خلال المحطات الطرقية من الجيل الجديد، التي بدأ العمل بها من حيث رقمته الخدمات التي تحارب التلاعبات والأسعار، خصوصا في المناسبات والحد من الوسطاء وتنظيم حركة دخول وخروج الحافلات، وزيادة عدد الرحلات واستعمال جيل جديد من الحافلات، كما جاء في تدخلكم، وكذلك فضاء للراحة والتسوق.

كما شكلت هذه المحطات من الجيل الجديد فضاء يوفر المرافق الضرورية لكل العمال من حراس ومسيرين وعمال النظافة.

ولا شك، السيد الوزير، أن وزارتك عازمة على تعميم هذه التجربة، تزيلا للرغبة الملكية السامية لإنهاء حالة الفوضى التي باتت تعيشها العديد من المحطات الطرقية، خاصة بالمدن الكبرى كمحطة أولاد زيان بالعاصمة الاقتصادية، على اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لتنظيم وتنقية محيط المحطات الطرقية من بعض الممارسات التي لم تعد مقبولة وتشوش وتضر بصورة هذه المدن، بل وتسيء لبلادنا،

خاصة أن المغرب على أبواب تنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم وهو تحد لا يفرض فقط تهيئة الملاعب الرياضية، بل كل الفضاءات العامة وتحسين الخدمات ورقمنتها وتجهيزها وتحديث هياكلها وتمتعها بالمعدات اللوجيستكية الضرورية، وتأمين الفضاء من خلال كاميرات للمراقبة وتعزيز رجال الحراسة وضمان احترافية وحكامة تديرها وتوفير ولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة.

لقد بات المواطنون يتطلعون بتعطش كبير لبدء العمل بالمحطات الطرقية المتبقية التي استهدفتها المرحلة الأولى من البرنامج، والتي رصدت لها ميزانية كبيرة لضمان حقوق عمال المحطات الطرقية مع توفير الحماية الاجتماعية.

ونحن، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل واثقون في إرادتكم الأكيدة لاستكمال هذا الورش التنموي الكبير وتنظيم هذا القطاع مما سيكون له انعكاسات اجتماعية بالغة الأهمية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الكلمة لكم للرد على هذه التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيف كنعرفو كاملين بأن في المرحلة الأولى من بعد الاستقلال المحطات الطرقية التي كانوا في بلادنا هم عبارة عن ساحات عمومية التي كانوا ساحة جامع الفنا بمراكش، البلايا في طنجة، الساحات هوما التي كانوا محطات طرقية.

جات المرحلة الثانية الجماعات والدولة بنات المحطات الطرقية، التي دوزو واحد المرحلة ديالو، اللي اليوم ولاومتجاوزين.

خصنا نطرحو مرحلة ثالثة ديال المحطات الطرقية التي كتستاجب لانتظارات المواطنين.

اليوم وإذا لاحظتو، عندنا المحطات الطرقية العمومية التي فيها جميع الشركات، وكاين محطات خصوصية اللي المستوى ديالها عالي (CTM²)، بلا ما نجد الأسماء أخرى، بحال اللي بغينا نديرو 2 د الأنواع بالنقل، النقل للعموم والنقل اللي هو شوية بجودة عالية، بطبيعة الحال يمكن الثمن ديالو غالي.

فهاذ المرحلة بغينا نفوتوها، نديرو محطات طرقية لجميع المواطنين سواسية، ويكون فهم جميع أنواع الحافلات اللي موجودين اليوم، واش يكونو وسط المدينة أولا على برا؟ راه هذا إشكال.

الهدف ماشي أنه يكون، لا بد يكون في وسط المدينة، راكم تتعرفو

²Compagnie de Transport au Maroc.

الاتحادية.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن تأهيل المجازر نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير في هذه المجموعة من الأسئلة، لفريق الأصالة والمعاصرة.

أعطيكم الكلمة السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد خلود البرنوشي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل تأهيل المجازر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن مرة أخرى الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذه الأسئلة دفعة واحدة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعتبر مجازر اللحوم الحمراء تجهيزات عمومية جماعية، يتم إحداثها واختيار أنماط تدبيرها من طرف المجالس الجماعية، وفقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، كما يمكن للفاعلين الآخرين من القطاع العام أو الخاص إحداث وتديبر هذه المرافق.

يبلغ عدد هذه المرافق في بلادنا ما يقارب 180 مجزرة بالوسط الحضري، وحوالي 750 مذبحة بالوسط القروي داخل الأسواق الأسبوعية، تمكن من إنتاج أكثر من 300.000 طن سنويا من اللحوم.

تعرف معظم هذه المجازر على الصعيد الوطني العديد من الاختلالات، أهمها تقادم بنياتها التحتية وغياب شروط السلامة والنظافة اللازمين، وافتقادها للتجهيزات الضرورية وغياب الصيانة وعدم ملاءمة طرق تنظيم العمل بها وتديبرها، مع الإشارة أن ضعف

الإشكالية ديال وسط المدينة ديال السير والجولان، حتى هي كتطلع إشكاليات أخرى، وإلى غتجي توصل دير 3 دالساعات من مدينة لمدينة وحيث توصل لوسط المدينة باش توصل للمحطة تزيد ساعة ونصف، راه ماشي هدف فحد ذاتو.

لهذا المحطة الطرقية خص يكون عندهم واحد 3 أو 4 ديال الشروط:

- أنهم يكونو في المستوى، مستوى الخدمات اللي مطلوبة؛

- يكون الوصول لهم ساهل، ماشي لازم يكونو في وسط المدينة، لكن باش نوصلوهم يكون سهل؛

- ثالثا، يكون الجودة عالية؛

- رابعا، يكون كتلي حاجيات المرتفقين، وحاجيات أيضا أرياب الحافلات، لأن حتى هم معنيين بهاذ الاستثمارات، تيقومو باستثمارات مهمة وخصنا لازم علينا أننا نعطيوهم محطات اللي في المستوى اللي تطلبو.

لأن اليوم حيث تتقول لودخل للمحطة، تيقول لك أنا عندي الزبناء ديالي باغين واحد المستوى عالي ديال الخدمات، هاذ المحطات اللي عندكم اليوم ما تيسمحولناش أننا نعطيوهم.

لهذا، احنا خدامين مع جميع الجماعات الترابية بطبيعة الحال، باش خاصة في الأول المدن الكبرى واحنا غاديين، أننا نعطيو محطات طرقية فالمستوى المطلوب لخدمة المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما معكم ومنتقل هذه المرة إلى ثلاثة أسئلة أخرى، تتمحور كلها حول "المجازر العمومية"، وتجمع بينها بطبيعة الحال وحدة الموضوع.

أعطي في البداية الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العالوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن تأهيل المجازر العمومية نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني حول نفس الموضوع للفريق الاشتراكي-المعارضة

وللإسراع بإعداد هذه المخططات، ونظرا للإمكانيات التقنية والبشرية المحدودة على المستوى الجهوي، تعمل وزارة الداخلية على إعداد إطلاق دراسة بهذا الخصوص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم المهم الذي تضمن مجموعة من التدابير المهمة التي اتخذتها وزارتك لتأهيل المجازر العمومية وفق اتفاقيات مبرمة مع الشركاء، وخاصة وزارة الفلاحة كإجراء مستعجل نادينا به داخل فريق التجمع الوطني للأحرار منذ سنوات، وذلك لتجاوز ولتطوير الوضع الكارثي الذي تعيشه هاته المجازر العمومية، التي لازالت تفتقر إلى السلامة الصحية، وتشغل اليوم في ظروف تهدد المنظومة الصحية ببلادنا، وصحة المواطنين والمواطنات، مما يطرح إشكالا حقيقيا علينا جميعا كمنتخبين وكوزارة توابنا وتصاحبنا على الإسراع في إخراج مختلف المشاريع إلى حيز الوجود.

فالقسط غارق في العشوائية، ولا يتوفر على الحد الأدنى من المتطلبات على مستوى البنيات التحتية ومعدات النظافة والتسيير.

وضع مقلق يستوجب، السيد الوزير، منكم تدخلكم العاجل والفوري لإعادة تأهيل هذه المجازر العمومية.

السيد الوزير المحترم،

مخطط إعادة تأهيل المجازر العمومية وأسواق الجملة المحدث في سنة 2014 فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه، واثقون من تنزيل برامج جديدة تستجيب لمعايير السلامة الصحية وللتحولات والدينامية التي تعرفها بلادنا، عبر إشراك كل المهنيين في إعداد هاته البرامج لأننا في حاجة إلى مقارنة تشاركية تستجيب لتطلعات جميع المتدخلين، قطاع يعد مصدر رزق للعديد من المهنيين الذين ينتظرون بفارغ الصبر إعادة تأهيل هاته المجازر العمومية.

متأكدون، السيد الوزير، بأنكم ستردون الاعتبار للمهنيين ومختلف المتدخلين.

والسلام عليكم.

الخدمات يبقى مقرونا بمدى قدرة الجماعات على تحمل الأعباء المالية المرتبطة بصيانة هذه المرافق، خاصة وأن أغلبها لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة التي تمكنها من الالتزام بالمهام المنوطة بها في هذا المجال.

ومن أجل رؤية شاملة لإصلاح هذا القطاع، تركز على تأهيل هذه المرافق ضمن مقارنة جديدة، تهم التوزيع الجغرافي للملائم لها على صعيد كل جهة، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الحالية والمستقبلية من اللحوم الحمراء، وكذا البعد بين جماعاتي من خلال الشراكة والتعاون بين الجماعات.

تم إعداد مشروع مخطط مديري للمجازر والمذابح القروية وأسواق الماشية سنة 2018، من طرف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري.

ويهدف التعريف بمخرجات هذا المخطط المديري، تم عقد لقاءات تواصلية من أجل تحسيس السلطات الجهوية الإقليمية بأهمية المجازر والإكراهات التي تحد من تنميتها، حيث توجت هذه اللقاءات بإغلاق مجموعة من المذابح القروية التي لا تستجيب لشروط الصحة والنظافة اللازمين.

وبالمقابل، قامت هذه الوزارة بتقديم دعم مالي للجماعات، يوازي المداخيل المالية التي كان يتم تحصيلها من خلال هذه المذابح، مع اقتناء الآليات الضرورية للنقل، بغية تزويدها باللحوم الحمراء.

وعلى صعيد آخر، تقوم العديد من الجماعات، إما بمبادرة خاصة منها أو في إطار برامج التنمية بإنجاز مشاريع تأهيل هذه المرافق أو ببناء مجازر جديدة تستوفي الشروط الصحية والتقنية اللازمة، مع اقتناء التجهيزات الضرورية، وقد ترتب عن هذه المجهودات منح الاعتماد الصحي لـ 8 مجازر جماعية: طنجة، العيون، القصر الكبير، الحسيمة، كرسيف، الدار البيضاء، مراكش، بركان وجrada.

وتعمل هذه الوزارة على المواكبة التقنية والمالية اللازمة في هذا الصدد لفائدة الجماعات، حيث قامت بتعبئة ما مجموعه 27 مليون درهم خلال هذه السنة من أجل تأهيل وإصلاح بعض المجازر كبني ملال، خنيفرة إلى آخره، واقتناء آليات نقل اللحوم وفق الشروط الصحية اللازمة.

كما يتم التحضير حاليا لرؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، تركز على الارتقائية مع السياسات القطاعية، وتهدف إلى الإصلاح والتأهيل الشامل لجميع المجازر الحالية بما فيها تلك المتواجدة في الأسواق الأسبوعية، وتطوير طرق تديرها وعصرتها، وذلك وفق جدول زمنية محددة وتركيبية مالية متوافق بشأنها، حيث تعتمد هذه الرؤية على مخططات جهوية وفق مقارنة تشاركية بين جميع الفاعلين، أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والجهوية، وكذا مخرجات المخطط المديري للمجازر.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.
تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سما عيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعيش غالبية المجازر اليوم في وضعية لا تبعث على الارتياح، خصوصا وأن مخطط إعادة تأهيل المجازر لسنة 2014 من أجل تحديث المجازر وأسواق الجملة فشلا في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتتجلى هذه الوضعية في تقادم وهشاشة البنايات التي بعض منها يعود إلى سنوات القرن الماضي، فضلا عن ضعف التجهيزات نتيجة غياب أشغال الصيانة وتحديث الآليات وعدم توفر شروط الصحة والسلامة والنظافة داخل المجازر.

وبما أن السلامة الصحية للمواطنين تقتضي الاعتناء بمثل هذه الفضاءات التي تزود السوق الوطنية بمختلف المنتجات، خاصة اللحوم، والتي تعتبر مادة حساسة قابلة للتأثر بالظروف التي يتم فيها إعدادها للتسويق والاستهلاك، وجب، السيد الوزير، التدخل لدعم الجماعات من أجل تأهيل المجازر وتقنين هذا المجال تفاديا لانتشار الذبيحة السرية وتسويق اللحوم المجهولة المصدر.

السيد الوزير،

ما بقيناش عارفين آش تناكلو، الله يحضر السلامة وصافي، وأنا صراحة من نهار شفت بعض المجازر ما بقتيش.. قطعت اللحم ما بقتيش كناكلو.

السيد الوزير المحترم،

إن تأهيل المجازر العمومية يستوجب اليوم وضع دفتر تحملات يحدد شروط ومعايير الصحة والنظافة والتجهيزات الواجب توفرها بالمجازر بالصيغة الحديثة والعصرية، مع تكثيف حملات المراقبة وردع المستخفين بصحة وحياة المواطنين ومعهم من يشتغلون في الذبيحة السرية بالخصوص.

السيد الوزير،

وزارتكم مدعوة لتنسيق العمل مع وزارة الفلاحة والجماعات الترابية والمكتب الوطني للسلامة الصحية لوضع تصور عملي وبرنامج دعم محفز لتحديث وعصرنة هذا المرفق وتشجيع الجماعات على إحداث وتأهيل المجازر الجماعية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لمراقبة حسن تدبير المذابح التي تعتبر أيضا موردا ماليا للجماعات والمؤسسات الخيرية ووزارة الفلاحة، ولنا فيكم، السيد الوزير، كامل الثقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليلد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان إلى جوابكم الذي تفضلتم به مشكورا، والذي يندرج في إطار مواكبة الجماعات الترابية لعصرنة المرافق المحلية ذات الصبغة التجارية، كما لا تفوتني الفرصة، السيد الوزير المحترم، للتنويه بعرضكم أمام لجنة الداخلية بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للقطاع الذي تشرفون عليه، والذي حمل إصلاحات على قدر كبير من الأهمية، تم هذه المرافق في إطار رؤية وطنية شاملة.

السيد الوزير،

لقد سبق وأن أوضحتم خلال تفاعلهم مع مجموعة من أسئلة ممثلي الأمة أن وضعية المجازر تقتضي التحديث والتأهيل، وقد أخذتم على عاتقكم مباشرة هذه الإصلاحات وبفعل ما نلمسه اليوم من خلال عملية تحديث وعصرنة مجموعة من المجازر، رغم العديد من الإكراهات.

في هذا الصدد، تم الاتفاق على عقد شراكة بين وزاراتكم ووزارة الفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة على إعادة خارطة طريق وطنية شاملة تهدف إلى تطوير وعصرنة مجازر اللحوم المتواجدة على الصعيد الوطني، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أهمية عصرنة تطوير المجازر لعدة اعتبارات أهمها:

- احترام المعايير المحدد من قبل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

- احتواء المجازر العصرية على أنظمة لمعالجة وتثمين النفايات السائلة على سلاسل التبريد والتعليب؛

- احترام شروط النظافة والسلامة الصحية تستجيب لتطلعات المستهلكين.

وهذه المناسبة ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى إدراج المجزرة المتواجدة بإقليم كرسيف ضمن هذا المخطط البالغ الأهمية، والذي يواكب مجموعة من الأوراش والديناميات التي تنخرط فيها بلادنا، اعتبارا لأهمية هذا الإقليم ولساكنته التواقفة إلى مرافق محلية في مستوى الانتظارات، نجدد مطلبنا بعصرنة المجزرة الحالية حتى تواكب الجهود المبذولة على مستوى الإقليم تحت إشراف السيد العامل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الرد.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

كيف كتعرفو كاملين فيما يخص المجازر، يمكن نقسموهم لجوج أنواع:

كايين المجازر الكبرى ديال المدن الكبرى اللي اليوم لازم علينا، ماشي أننا ما نبقاوش ناكلو اللحم، جميع المجازر متوفرة على أطباء خصوصيين اللي كيوتقو بأن اللحوم صالحة للاستهلاك، اللحم اللي كيخرج من المجازر لحم صالح للاستهلاك ما نديروش الخلط بيناتهم فمجازر المدن وحتى المجازر ديال الأسواق، لأن الرقابة كايينة.

نرجع نقول فيما يخص المجازر ويمكن نقسموهم لجوج:

مجازر المدن الكبرى اللي اليوم بدينا العمل فواحد الإطار ديال الانسجام مع وزارة الفلاحة اللي جابت حتى هي مجازر في إطار المخطط الأخضر ديالها، باش أن جميع المدن الكبرى ولا مجموعة ديال المدن توفر على مجازر من الطراز العالي، وراه بدينا فيهم فالرباط المجزرة راه تقريبا سالات، مدن أخرى المجازر غاديين، هذو مجازر من الطراز الأول اللي كيسمحولينا أننا يكون عندنا واحد النوع ديال الخدمات من الطراز الأول.

مدن أخرى راه جاية فالطريق إن شاء الله، وجميع المدن غتوفر مجازر يا إما داخل المدينة بوحدها ولا في إطار مجموعة ديال المدن ولا مجموعة ديال الجماعات، هذا الشق الأول.

الشق الثاني فيما يخص الأسواق الأسبوعية، احنا نتعرفو كاملين بأن المغاربة كيشريو اللحم من الأسواق، كايينة فالتقاليد ديالنا وفالعادات ديالنا، لهذا حتى فالأسواق خص المجازر تكون فالمستوى، كايين برنامج وزارة الداخلية لإعادة تأهيل جميع الأسواق الأسبوعية ديال المملكة وجميع الجماعات الترابية اللي تتوفر على الأسواق، وراه بدينا خدامين فيه، وحين كنديرو تأهيل الأسواق، بطبيعة الحال أول حاجة كنبداو بها هوما المجازر، حيث تتكون هاذ الأسواق كتوفر على المجازر ديالها.

هاذ العمل بدينا فيه، كايين واحد العدد كبير ديال الأسواق الأسبوعية اللي بدينا العمل فيها وبدينا فالمجازر فيها، وإن شاء الله غنمشيو باش نأهلو جميع الأسواق الأسبوعية والمجازر ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بقات ليينا فهاذ السلسلة ديال الأسئلة الموجهة إليكم سؤالان تجمع بينهما كذلك وحدة الموضوع، يتعلقان برقمنا الجماعات المحلية.

وأعطي الكلمة في البداية للفريق الحركي لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتعميم الرقمنة في الجماعات الترابية وضمان استدامتها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية في نفس الإطار لبسط السؤال.
تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن أين وصلنا في ملف ترقيم الخدمات الجماعية الترابية في البلاد ديالنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية وتطوير وسائل عملها، أطلقت وزارة الداخلية برنامجا وطنيا لتحديث ورقمنة المصالح الإدارية لمختلف الجماعات الترابية، وذلك بغية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، قامت المديرية العامة للجماعات الترابية بشراكة مع عدد من الفاعلين بوضع ثلة من البرامج وكذا مد الجماعات الترابية بالعديد من المنصات التي تقدم عدة خدمات في مجموعة من المجالات،

نذكر منها:

- منصة "رخص";

- الشباك الرقمي الموحد لرخص التعمير والرخص الاقتصادية، الذي عرف تفعيل خاصية غاية في الأهمية، وهي اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة منذ 13 يوليوز 2023، والتي تمكن المرتفق من اللجوء إليها بمجرد انقضاء الأجل المحددة لتسليم القرار الإداري؛

- تم اللجوء من طرف المرتفقين إلى هاته الخاصية في 31 ملفا فقط من أصل 629 ملف مؤهل لتفعيلها إثر انصرام المدة القانونية المحددة؛

- إن تفعيل هاته الخاصية ساهم في تخفيض عدد الملفات التي تجاوزت الأجل القانونية المحددة بأكثر من 80% في الفترة الممتدة من شتنبر إلى نونبر 2023، يعني في مدة شهرين، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛

- ورش رقمنة رسوم الحالة المدنية لتخزين أزيد من 55 مليون رسم منذ سنة 1915؛

- ورش تحديث خدمات مكاتب الحالة المدنية الذي يقوم على مجموعة من التدابير والآليات؛

- بوابة الحالة المدنية؛

- النظام المعلوماتي لتدبير الحالة المدنية؛

- السجل الوطني للحالة المدنية؛

- التبادل الإلكتروني لمعطيات الحالة المدنية؛

- المعرف الرقمي المدني الاجتماعي؛

- تفعيل منصة (watiqa.ma)؛

- شبك تلقي الطلبات الإدارية النسخة الموجزة والنسخة الكاملة لبعود الأزيد؛

- العلاقة مع المواطنين والمقاول، مكتب الضبط الرقمي (chikaya.ma) و (chafafiya.ma)؛

- وضع برنامج معلوماتي مندمج لتدبير منازعات الجماعات الترابية وإضفاء الطابع الرسمي على التبادل الإلكتروني للوثائق المرتبطة بالمنازعات؛

- وضع منصة للتكوين المستمر عن بعد لفائدة المنتخبين وأطر الجماعات الترابية؛

- تدبير أعمال المجالس الجماعات الترابية بـ (majaliss.ma) من خلال رقمنة أعمال مجالس الجماعات الترابية: جدول الأعمال، الدعوات، مقررات إلخ..؛

- التدبير المالي لمنصة الخزينة العامة للمملكة: التدبير المندمج

للنفقات (GID³) التدبير الخاص بالأمر بالصرف، التدبير المندمج للموارد (GIR⁴):

- تدبير الموارد البشرية فيما يخص الأجور والمسار المهني للموظفين، "أجور"، "اندماج";

- نظام المعلومات الجغرافية (SIG⁵) ديال (PRDTS⁶) الذي يمكن من برمجة وتحديد الأولويات لمشاريع برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

كما يتم حاليا الاشتغال على مشروع إعداد نظام معلوماتي خاص بوظيفة الافتتاح الداخلي للجماعات الترابية، يهدف إلى رقمنة كل الجوانب المرتبطة بهذه الوظيفة، حيث سيتم في البداية العمل على تثبيت هذا النظام المعلوماتي على عينة من الجماعات الترابية، في أفق تعميمه بعد ذلك على مجموع الجماعات الترابية.

كما تشتغل وزارة الداخلية حاليا على إعداد مشاريع منصات أخرى تتعلق بتدبير كل من الوقاية وحفظ الصحة، أسواق الجملة للجماعات الترابية، وأخيرا إعداد بوابة إلكترونية والتي استفادت منها عدة جماعات ترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جوابكم، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

نشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا مع التوضيحات الواردة فيه، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، السيد الوزير، راهنت بلادنا ولا زالت تراهن على الانتقال الرقمي كأحد مداخل إصلاح الإدارة، وفي هذا الإطار نثمن الجهود المبذولة على مستوى الجماعات الترابية لمواكبة هذا الخيار الأساسي، بغية تجويد الخدمات العمومية وتبسيط المساطر الإدارية.

ثانيا، نؤكد، السيد الوزير المحترم، أن تعميم رقمنة إدارات الجماعات يتطلب مزيدا من الجهود، خصوصا في ظل غياب البنيات التحتية ذات الصلة في العديد من الجماعات الترابية، خاصة

³ Gestion Intégrée de la Dépense.

⁴ Gestion Intégrée des Recettes.

⁵ Système d'Information Géographique.

⁶ Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociale.

ديال الإدارة، الشفافية، محاربة الفساد.

بطبيعة الحال متفقين على أننا هاذ الورش هذا هو احنا في البدايات ديالو، بطبيعة الحال لابد أن ننوه بالمجهود اللي تيتبذل في هذا المجال هذا، وما يمكنش نوقف على هاذ البوابات كلها ولكن غنوقف عند هاذ المنصة الإلكترونية ديال "رخص"، ربما اخذات واحد الشوية ديال الحيز الزمي.

اليوم، الحمد لله بلادنا جميع الرخص من الرخص ديال البناء، ديال الهدم، ديال التسوية، ديال الإصلاح، ديال التجزيء، باستثناء الرخصة ديال التجزيء هي اللي ربما مازال غير مغطاة بهاذ.. ولكن كايين بعض الإشكالات فيما يتعلق بالتتبع، لأنه المهندسين المعماريين وكنشكرهم حتى هوما بالدور اللي تيقومو به باش يتبعو هاذ الملف، ولكن كايين المشكل ديال التقنين ديال الأتعاب ديال هاذ المهندسين، وكايين المشكل ديال التكلفة اللي كتزاد اليوم على المواطن وعلى المرتفق ديال العملية ديال استعمال هاذ المنصة، اللي كتتراوح ما بين 80 درهم فالرخصة ديال الإصلاح و300 و400 درهم فبعض الرخص الأخرى.

كايين كذلك القضية ديال الأجلات اللي تحدثي عليها، السيد الوزير، ديال 60 يوم ديال الترخيص الضمني، كتعرفو بأن في حالة جواب الإدارة راه ما كيبقاش هاذ الأجل وكيقتطع، وبالتالي كنوليو كل واحد تدير شغلانو بطريقة باش هذا.

المسألة ديال القضية اللي بغيت نقول اليوم، أن هاذ الإيجابيات اللي عند هاذ الرخص اليوم، هي أننا فكينا الارتباط مع التدبير المادي والورقي ديال هذا، ولكن باقي لنا بعض الأمور اللي لابد من نعاود فيها النظر، فيما يتعلق بهاذ الرخص خصوصا الجانب المتعلق.. أنا بغيت نهضر على بعض الجوانب المتعلقة بهاذ البرنامج ديال (GIR) كذلك، هو متميز فيما يتعلق بتحصيل الديون ديال الجماعات، ولكن عندو بعض الاختلالات فيما يتعلق بمتابعة إخراج هاذوك الأوامر بالتحصيل بشكل دوري أو بشكل تلقائي كل سنة، وهذا إشكال تيعيشوه الناس ديال هذا..

كايين إشكال كذلك، فيما يتعلق بتدبير الملف ديال الوعاء الفردي، لأنه ما يمكنش يكون تحصيل بدون وعاء.

كايين مسألة، السيد الوزير، ديال اليوم تتعرفو بأنه المشكل ديال الموارد البشرية، وهنا كتعرفو بأن الجماعات تعاني كثيرا من القضية ديال (les bras cassés) والموظفين الأشباح، أنا ما كرهتس اليوم تكون عندنا واحد الوسيلة من هاذ البرامج كذلك، اللي على الأقل نتبعو هاذ الموظفين واش كيجيو، وتتبعو المردودية ديالهم أشنو كيديرو، واش كايينة الإنتاجية، اللي عندو الإنتاجية مزيان واللي ما عندوش لا.

كذلك، السيد الوزير، بغيت نتكلم معكم على القضية ديال هاذ الرخص ديال التعمير، تنلاحظو بأنه ما كايينش واحد التطوير ديال الأداء الإلكتروني، والإنسان ملي كياخذ الرخصة كتدور فهاذ اللجان كلها،

القروية والجبيلية منها، مما يستلزم التعجيل بتوفير أسس عدالة مجالية في المجال الإداري وسد العجز في البنيات التحتية الرقمية في القرى والجبال.

وإنصافا لهذا الوسط الإستراتيجي في اعتمادات وبرامج ومخطط المغرب الرقي، كما في باقي السياسات العمومية، علما أننا إزاء مجال يقطنه حوالي 13.5 مليون، أي ما يشكل 40% من ساكنة المملكة، مجال يمثل 90% من مجموع التراب الوطني ويضم 1280 جماعة قروية، أي 85% من الجماعات الترابية، في انتظار تجديد المؤشرات في الإحصاء العام للسنة المقبلة، فأنتم تدركون، السيد الوزير المحترم، أنه في زمن الرقمنة يضطر المواطن المسجل في الجماعات الترابية والقاطن في المدينة للتنقل مئات الكيلومترات من أجل الحصول على وثيقة إدارية يحصل عليها المواطن المسجل في الجماعات الحضرية بمجرد النقر على الحاسوب.

لهذا، فمن باب الإنصاف، نتطلع إلى بذل مجهودات من أجل معالجة هذه الإشكالية، كما نستحضر في هذا الإطار ما تواجهه ساكنة المناطق الجبلية والعديد من المناطق القروية من صعوبات جراء محدودية التغطية والصعوبات التقنية في الولوج إلى السجلات المرتبطة بالحماية الاجتماعية.

وهي مناسبة للتنبؤ بالمجهودات الجبارة التي بذلتها وزارتك الموقرة، مركزيا ومحليا، لإنجاح هذا الورش الملكي الاستراتيجي.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، قناعنا راسخة في الفريق الحركي أن إصلاح إدارة الجماعات الترابية وضممان نجاعتها وفعاليتها ومردوديتها رهين بتحسين الوضعية المهنية المادية والاجتماعية لمواردها البشرية ورفع قدرتها العلمية والمعرفية عبر التكوين والتكوين المستمر.

وفي هذا الإطار، نغتنم هذه المناسبة، السيد الوزير المحترم، للتساؤل عن مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

أعتقد، السيد الوزير، أننا متفقون على أن هذا الورش ديال الرقمنة ليس طبعا وسيلة في حد ذاته أو هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة وألية بطبيعة الحال للتهوض بهذه الخدمات:

أولا، توفير خدمات القرب للمواطنين، التجويد ديالها، الإصلاح

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، يتعلق بـ"مخاطر الكوارث الطبيعية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم السيد الوزير حول تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من أجل نهج مقارنة استشرافية تركز على الملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والتحسيس بالوقاية بدل الاقتصار على التدخل عند حدوث الأزمات، فقد تم وضع وتنفيذ برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها، تقودها الوزارة ويتضمن ثلاثة برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي الأول الذي هو بلورة آليات للتخطيط الاستراتيجي وتحسين الإطار المؤسسي لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، وقد مكن هذا البرنامج من اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030 والتي تعتبر آلية رئيسية مكنت من توحيد الرؤية الاستراتيجية لكافة الفاعلين المعنيين، من خلال نهج مقارنة مندمجة وتشاركية.

ثانياً؛ تعزيز آلية التنسيق والحكاما بين مختلف السلطات العمومية وتطوير قدرات ووسائل المؤسسات التي تعمل في مجال اليقظة والإنقاذ والتدخل من خلال إحداث مركز لليقظة والتنسيق ومديرية لتدبير المخاطر الطبيعية ومصالح لتدبير المخاطر على مستوى العمالات والأقاليم، بالإضافة إلى تعزيز قدرات ووسائل المؤسسات التي تعمل في

تتحط الملف فواحد القسم تما ديال هذا، إلى خالص، جا وخلص راه كاخذ الرخصة، ولكن إلى ما جاش كتبقى ذيك الرخصة معلقة، أنا كنعقول بأنه واش ما كتفكروش، السيد الوزير، أننا نحلوا واحد، نعطيوا واحد الأجل اللي هو معقول، فحالة عدم الأداء يكون واحد إعادة تجديد الطلب وفرض أداءات إضافية، باش ما يبقاش هاذ الملفات، الإنسان اخذا الرخصة وتبقى الملف عالق إلى ما لا نهاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إلى كانت لكم رغبة في الرد، بعض الثواني أودقائق، خذ وقتك السيد..

السيد وزير الداخلية:

بعجالة كايين مرتكزات اللي مرتكزين عليها اليوم، اليوم بلادنا غادية فواحد الإطار اللي هو الجهوية واللامركز والرقمنة، هاذي غاديين فيها، الطريق معروف والتعليمات ديال سيدنا فهاذ الباب معروفين، لأن هذا هو اللي خصنا نمشيو فيه.

الرقمنة غاديين فيها، السيدة الوزيرة، ها هي معنا هنا، غاديين فيها بواحد السرعة فائقة.

فيما يخص الجماعات الترابية، الهدف ديالنا أن جميع الأشغال اللي كتنقوم بها الجماعات يتم الرقمنة ديالها، هذا هو الهدف ديالنا.

بطبيعة الحال، توضع إشكاليات حين كندوزو للعملية ديال الرقمنة، يمكن نتذاكرو فهم يعني بعجالة، فيما يخص مثلا القضية ديال "رخص"، "رخص" تدار من أجل التراخيص ديال السكن... إلخ، واللي طبقنا فيه السكوت هو علامة.. السكوت بمثابة موافقة.

لحد الآن، لحد الآن، بالعكس اللي قلتو، السيد المستشار المحترم، راه ما كاينش (on a interdit les réponses en cascade)، حيث كيتعطي الجواب كيتعطي مرة وحدة، ما يمكنش يرجع المرة الأخرى يعطي جواب آخر إلى آخره.

بطبيعة الحال، ما يمكنش أي رخصة تحط نعطيوا لها الموافقة، لكن الجواب ديال الإدارة ولا ديال اللجنة كيكون جواب واحد، ما يمكنش ترجع مرة أخرى وتعطي جواب آخر.

اللي لاحظنا هو أن مجموعة من المرتفقين ما كيستعملوش هاذ الحق، واخا عندهم الحق فيه، ما هضرناش علاش مازال كنعشوفوها لأن هاذي تقريبا شهرين باش بدينا، وكنتمناو إن شاء الله فالمستقبل هاذ النموذج ديال "رخص" يعطينا نوع التدخل اللي خصنا نديرو باش نجودو من هاذ الخدمات.

الترابية ديال وزارة الداخلية وجميع القوى الحية ديال المملكة ديالنا الشريفة.

اللي بغيت نقول لكم، السيد الوزير، وهو أن كاين ثلاث مؤسسات أساسية، كاين المؤسسة الملكية، وكاين المؤسسة ديال الشعب المغربي، وكاين المؤسسة ديال الحكومة والبرلمان

فاحنا شفنا كيفاش سيدنا دائما في الواجهة الأمامية، وشفنا كيفاش كاين التضامن الرائع ديال الشعب المغربي، تيبقى علينا احنا، المؤسسة التشريعية والحكومة، أننا التنفيذ والتتبع ديال الأمور تكون في المستوى اللائق.

وبغيت نشير، السيد الوزير إلى سمحتو، في آخر التدخل ديالي، إلى اسمح لي السيد الرئيس، تنظن أننا عشنا واحد الاستشارة رمزية في هاذ المسألة ديال التضامن مع الزلزال ديال الحوز، فلما عاينا ذلك العدد الضخم ديال الشاحنات اللي كانوا جاين من السمارة وكانو جاين من العميون وكانو جاين من كلميم ومن الداخلة، كان بان على أنه الإخوان ديالنا الصحراويين ما قاموش بهاد العمل فقط باش يساعدو الإخوان ديالهم في الحوز، بل قامو بذلك الشي باش يدليو بشهادة بالنسبة للملأ، بالنسبة للرأي العام الوطني ولا الدولي على أنهم ما يمكنش يتخلوا على المغربية ديالهم الأبدية، ما يمكنش يشك شي واحد في الولاء ديالهم للوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

شكرا إلى موعد لاحق إن شاء الله.

إذن نرحب بالسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

مرحبا بك السيدة الوزيرة.

إذن لديك في البداية سؤالان تجمع بينهما وحدة الموضوع، ويتعلقان بالتكوين في المجال الرقمي.

أعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار ليهبط السؤال.

تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن التكوين في المجال الرقمي؟

مجال اليقظة والإنذار والتدخل.

- البرنامج الفرعي الثاني اللي هو التحفيز على الاستثمار في الحماية والوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية، والذي يتم تمويله من طرف صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، ولقد مكن هذا البرنامج منذ 2015 إلى متم شهر أكتوبر المنصرم من المساهمة في تمويل 325 مشروعا، باستثمار يناهز 4.72 مليار درهم، ساهم فيه الصندوق المذكور بالثلث؛

- البرنامج الفرعي الثالث ويعني تحسيس عملية التمويل والتأمين في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية.

بما أنه لا يمكن تجنب حدوث الكوارث الطبيعية أو الحد من آثارها بشكل جذري، فقد تم إحداث نظام لتعويض ضحايا الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية، والذي يكرس نظاما مزدوجا للتعويض، يجمع بين نظام تأميني لفائدة الضحايا المتوفرين على عقود التأمين من جهة، ونظام تضامني لفائدة الأشخاص المتوفرين على تغطية من جهة أخرى، ويتولى صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية مهمة تعويض هاته الفئة الأخيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

طرحنا هاذ السؤال هذا أساسا باش نسجلو الكيفية باش الأمة المغربية واجهت هاذ السنين الأخيرة الأزمات والكوارث الطبيعية اللي نزلت على المغرب.

فانطلاقا من جلالة الملك، مروراً بالإدارة المغربية والشعب المغربي، كان الجميع في مستوى الأحداث، وكانو الإجراءات اللي اخذها جلالة الملك بالنسبة للمواطن المغربي كانت كلها سائرة في الطريق الصحيح، لا بالنسبة مثلا للجفاف والإجراءات اللي اتخذت والطرق السيار ديال الماء والتحلية ديال المياه ديال البحر، لا بالنسبة للجانب الصحي والكيفية اللي جلالة الملك بالاتصالات ديالو جلب اللقاحات للمواطن المغربي، ولا كذلك بالنسبة للكوارث ديال الحوز، وراه شفنا كيفاش التدابير اللي اخذها جلالة الملك والتي قامت بها السلطات في هاد الباب، ونيغوهنا نحييو جميع القوات الأمنية. وخاصة منها الجيش الملكي وكذلك الإدارة

السيبراني، كاين (DUT⁷) كاين الإجازة، كاين ماستر، كاين تكوينات ديال المهندسين، فهذا غادي يعطي دفعة قوية للتكوينات الجامعية.

الأمس، وقعنا أيضا على اتفاقية أخرى مع وزارة التعليم العالي ومع شركة رائدة في مجال التكنولوجيا، شركة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا اللي بفضل هاذ الاتفاقية فالطلبة والأساتذة ديالهم في مختلف الجامعات المغربية غادي يقدرو يستافدو من تكوينات وإشهادات وتدريبات في أحدث التكنولوجيا بطريقة مجانية وغير محدودة.

هاذ الإشهادات تيكونونو عندهم واحد القيمة مضافة كبيرة في سوق الشغل اللي المشغلين تيعرفو بأن هي إشهادات على أرض الواقع وغادي يتحسن المسار المهني ديال هاذ الطلبة.

كاينة أيضا المبادرة ديال (Jobintech) أشنو هي هاذ المبادرة (Jobintech)؟ هي تكوينات (intense) ديال 3 شهور.. إلى تكوينات مكثفة من 3 ل 6 ديال الأشهر اللي يمكن يستافدو منها مختلف الشباب، شكون الشباب اللي تيسافدو منها؟

تيمكن الشباب اللي عندو تكوينات سابقة في مجال الرقمنة وهاذ التكوينات يمكن تزيد تعاونهم يطورو المهارات ديالهم.

كاين أيضا شباب اللي يمكن مكون في مجالات أخرى بحال الرياضيات، بحال الفيزياء أو في مجال الاقتصاد وتنديرو لهم هاذ التكوينات من أجل إعادة التأهيل ديالهم في مجال الرقمنة باش يقدرو يحسنو آفاق الشغل ديالهم.

اليوم، كاين 500 طالبة وطالب اللي تيسافدو من هاذ التكوينات، في جهة الرباط وجهة الدار البيضاء، في سنة 2024 إن شاء الله غادي يوصل هاذ العدد ل 1000 طالبة وطالب في أفق التعميم ديالها بمختلف جهات المملكة، في أفق 2026.

هذا داخل في واحد التصور شامل اللي عندنا على التكوين داخل فيه مدارس البرمجة، داخل فيه التكوين المهني، اللي داخل فيه التكوين عن بعد، لأن كلشي اليوم فالمغرب تيححتاج هاذ الشباب المكون، فالإدارات تتشتغل على التحول الرقمي ديالها، الشركات الخاصة بحال الأبنك بحال شركات التأمين تيححتاجو هاذ الكفاءات البشرية.

كاين أيضا مستثمرين وطنيين وعالميين وشركات ناشئة اللي تيححتاجو هاذ الكفاءات البشرية، منين غنوفرو لهم هاذ الكفاءات البشرية غادي يقدرو يتطورو أكثر ويطورو المنتوجات ديالهم أكثر والتنافسية ديالهم أكثر.

بالطبع هاذ الشي تيعني بأنه هاذ الشباب المتكون عندو آفاق ديال الشغل مهمة إن شاء وغادي يساهم فالالاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.
تفضلوا السي وافتا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافتا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز التكوين في المجال الرقمي نسائلكن السيدة الوزيرة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

أجي للمنصة إلى بغيتي.. اختاري، لك الاختيار، لك ست (6) دقائق للجواب.

السيدة غيته مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكركم على الاهتمام ديالكم موضوع التكوين في مجال الرقمنة.

بلادنا الحمد لله اليوم ماشية بقوة في مسار التحول الرقمي، وأكثر حاجة يمكن تسرع هاذ التحول الرقمي هو الكفاءات البشرية، لأن مجال الرقمنة هو مجال معرفة بامتياز.

بلادنا الحمد لله عندنا شباب متفوق في مجال الرقمنة وعندها شباب عندو قابلية باش يتعلم هاذ الرقمنة بسهولة، فكان ضروري على أننا نشتغل باش نزيدو في العدد ديال الكفاءات البشرية في هاذ المجال في عدة نطاقات.

فمثلا وقعنا مع وزارة التعليم العالي على اتفاقية اللي الهدف ديالها هو نزيدو في عدد الخريجين في مجال الرقمنة.

اليوم، مختلف الجامعات المغربية تتكون حوالي 8000 خريج سنويا في هاذ المجال، بفضل هاذ الاتفاقية هاذ العدد غادي يطلع تدريجيا حتى يوصل 22.500 في أفق سنة 2027.

هاذ الاتفاقيات تشمل 12 جامعة مغربية في مختلف جهات المملكة، كاين تكوينات في مجال البرمجيات، الذكاء الاصطناعي، الأمن

⁷ Diplôme Universitaire de Technologie

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب.

إذن ننتقل للتعقيب، وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم توجه بلادنا نحو التسريع الرقمي تنفيذًا للتوجيهات الملكية لتحديث الإدارة وتقريب مختلف الخدمات العمومية من المواطنين، مع توحيد الرؤية بين مختلف الفاعلين حول ورش تسريع التحول الرقمي، انسجامًا مع أهداف النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر الرقمية رافعة حقيقية للتغيير والتنمية.

بكل صراحة، بلادنا تشهد تحولا مهما وملموسا في مجال الرقمية، وهناك مجهودات كبيرة ومتواصلة تبذل في هذا الإطار، إلا أنه نسجل بعض العيوب التي رافقت هذا التحول، حيث ما زلنا نفتقر إلى بنيات تحتية رقمية تواكب التحولات المهمة التي تشهدها بلادنا، مطالبينكم بضرورة تأهيل وتعزيز ترسانة تشريعية لمواكبة التحولات الرقمية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحييك على إرادتك القوية وعلى مجهوداتك المتواصلة في دعم التحول الرقمي وتحديث الإدارة، إلا أن المطلوب اليوم هو تسريع تطوير أطر الإدارة المغربية والطلبة في الجامعات والمعاهد في مجال التحول الرقمي ووضع برامج مستقبلية لتأهيل الأطر والكفاءات المغربية في هذا المجال، ولنا عبرة في الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، حيث تمكن المرفق العمومي من مواصلة أدواره في إطار حكمة رقمية ذات مفعولية، سهلت على المواطنين والمواطنات الحصول على الخدمات، وكان لها دور كبير في الحد من الرشوة واستغلال النفوذ وتسهيل الولوج للخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والمواطنات.

وائقون فيكم، السيدة الوزيرة المحترمة، في تنزيل برامج جديدة تستجيب لمعايير التكوين الرقمي وللتحولات والديناميات التي تعرفها بلادنا، عبر إشراك كل المتدخلين في إعداد هاته البرامج، لأننا في حاجة إلى انتقال رقمي يواكب تطلعاتنا جميعا في الرقي بالبنيات التحتية الرقمية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم.. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

السيد الرئيس المحترم،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيدة الوزيرة، على كم المعطيات المقدمة والتي تعكس حجم ما أنجز بهذا الصدد، تنفيذًا للرؤية الملكية السامية المؤطرة لورش الانتقال الرقمي ببلادنا، وقد تابعنا باهتمام بالغ مراسيم التوقيع على اتفاقية تنزيل البرنامج الخاص بتعزيز أعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التكوينات الرقمية، والتي تهدف إلى بلوغ 22.500 خريج في مختلف أسلاك التكوين في مجال الرقمنة سنة 2027، وإطلاق 144 مسلكا جديدا في مجال الرقمنة يهم: تحليل البيانات والتكنولوجيات الرقمية والأمن السيبراني وتطوير البرامج والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، هذا الأمر لا محالة سيوفر عدد كافي من خريجي التخصصات الرقمية، وسيسرع من وثيرة التحول الرقمي ويستجيب لتطلعات المستثمرين الوطنيين والدوليين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نتساءل كما يتساءل ساكنة الأقاليم الجنوبية عن نصيبها من هذه التكوينات المفتوحة ومدارس البرمجة التي نرى كل يوم إعطاء الانطلاقة لإنشائها في جهات المملكة، كما نرى عملية ترحيل الخدمات وتوقيع الاتفاقيات مع فاعلين دوليين في مجال الانتقال الرقمي والتكوين المرتبط به، وهو أمر نثمنه لكن نريد أن تحظى أقاليم المملكة أيضا بهذه التكوينات والبرامج خاصة ونحن على مشارف انفتاح هذه الأقاليم على العالم من خلال رؤية صاحب الجلالة، فإن كانت أمريكا مثلا حولت صحرائها إلى مدن تكنولوجية كاملة كانت تنعدم فيها أسس العيش فأصبحت منتجة للثروة، فأقاليمنا الجنوبية تتوفر على بنية متميزة ويجب نقل هذه التجربة إليها من أجل إعداد مناطق تكنولوجية ومدارس برمجة تساعد وتكون الشباب التواق لهذه التكنولوجية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن نعي جيدا أنكم تسعون إلى تنزيل معالم ورش الانتقال الرقمي الذي أصبح ذو راهنية كبيرة لبلادنا ونعلم حجم التحديات، لكننا ندعوكم إلى مزيد من الانفتاح على الفاعلين الدوليين وجلب استثمارات من المناطق الجنوبية للتأسيس لمناطق تكنولوجية البرمجة، لما لا تصدرها في يوم من الأيام إلى الدول الإفريقية.

ونحن رأينا التقاء 100 شركة مغربية ناشئة لتقديم مشاريعها بـ"جيتيكس إفريقيا" حتى تكون لديها إمكانيات التواصل مع مستثمرين

وشركات ناشئة أخرى عبر أرجاء العالم في أفق تعزيز تنافسيتها وخبرتها. كما ندعوكم، السيدة الوزيرة، بالمناسبة إلى تكوين موظفي كذلك الجماعات المحلية لتكون أكثر فعالية ونجاعة.

نحن، السيدة الوزيرة، همنا الأول هو تحقيق تنمية اقتصادية بهذه الأقاليم، والانتقال الرقمي أحد مداخل هذه التنمية، وعليه فإننا ندعوكم باسم شباب هذه الأقاليم إلى بحث كل السبل لإعطاء انطلاقة المدارس البرمجة والتكوين كمثال (École 1337) ديال (OCP⁸) التي كانت ناجحة بامتياز في هذا المجال.

لذا نطلبكم السيدة الوزيرة تعميمها على جميع الأقاليم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،
السيدة الوزيرة،

هل لكم رغبة في الرد في بضعة ثواني، السيدة الوزيرة؟

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

عندي شوية دالوقت.

موضوع البنيات التحتية فهو موضوع عندنا أهمية خاصة، فموضوع الربط بالإنترنت.

فبلادنا إن شاء الله سنة 2024 غتطلق برنامج (PNHD⁹) اللي الهدف ديالو هو ربط مناطق اللي عندها تغطية قليلة، ولا اللي ما عندها تغطية، باش تم التغطية ديالها، واحد المناطق اللي تم الجرد ديالها بتعاون مع السلطات المحلية وبتجاوب مع الممثلين المحليين، فهذا يضيف للبرنامج ب (PNHD1) وللخدمات ب (Satellite)، اللي كاين.

موضوع البنية التحتية هو واحد... ردكم على السؤال كان على العنصر البشري، واحد المكون مهم جدا هو موضوع البنيات التحتية اللي تيجي في الأسئلة مرارا، لا في مجلس المستشارين، لا في مجلس النواب.

التشريعي، احنا خدامين على مشروع ديال الإدارة العمومية اللي إن شاء الله غادي نوضعه في مسطرة المصادقة قريبا.

بالنسبة لتكوين أطر الإدارة، فهذا موضوع نتتابعوه بقوة كاين برنامج "e-TAMKEEN"، كاين برنامج "Women in Tech"، كاين تكوينات مستمرة لمختلف الإدارات والجماعات المحلية على المستوى

⁸ Office Chérifien des Phosphates

⁹ Plan National du Haut et très Haut Débit

المركزي واللامركز بالنسبة للتكوين في مجال الرقمنة.

الأقاليم الجنوبية عندها أهمية كبيرة، وكما قلت لكم هاذ الشيء راه تمهم مختلف جهات المملكة، داخله فيها الأقاليم الجنوبية، لأن عندها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع المغاربة وبالنسبة لسيدنا الله ينصرو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معكم إلى السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول "المقاولات الناشئة في المجال الرقمنة".

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبيسط السؤال.

المستشار السيد محمد حلي:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لمواكبة المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار المحترم على الاهتمام ديالو بموضوع الشركات الناشئة.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتعطي أهمية كبيرة للشركات الناشئة، لاش؟ باش تنتج لنا حلول رقمية مبتكرة للاحتياج الوطني ديالنا وأيضا للتصدير للعالم.

فهاذ الإطار، في الأسبوع المنصرم قمنا بتدشين (Technopark) الصورة اللي هو واحد تيعطي فضاء ديال العمل المرن اللي تيقدر يوصل حتى لـ 70 شركة ناشئة وحاملي مشاريع وتيعطهم أيضا تدريبات وتكوينات والربط مع مختلف الفاعلين، هذا جا باش يكمل التواجد ديال (les Technopark) في الدار البيضاء، الرباط، طنجة وأكادير.

بالموازاة مع هاذ التدشين، قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتوقيع اتفاقية مهمة مع (les Technoparks) اللي غتغطي فيه الوزارة دعم تقني ومادي لـ (les Technoparks)، لاش؟ جوج أهداف:

- الهدف الأول، هو أننا بغيينا نوسعوا التواجد ديال هاذ الشبكة ديال (les Technoparks) في 10 ديال المدن المغربية، باش أنه مختلف المدن ومختلف جهات المملكة يستافدو من الطفرة الرقمية:

- الهدف الثاني، هو بغيينا نديرو قفزة نوعية فالخدمات والمواكبة

شغل إضافية، من خلال الترويج للمغرب كوجهة تكنولوجية متميزة وكوجهة استثمار رائدة.

فيلادنا مدعومة في التطوير الاقتصادي الرقمي، من خلال دعم ومواكبة المقاولات الناشئة في مجال التكنولوجيات وتشجيع القطاعين العام والخاص على اعتماد التحول الرقمي، لأن هذا التحول ولكي يكون دعامة الاقتصاد الوطني، يتطلب تشجيع المقاولات الناشئة ودعم الابتكار عن طريق تجديد بعض القطاعات والصناعات الموجودة حاليا وتطويرها عبر الاستفادة من التطورات التكنولوجية، من خلال توفير تمويل ملائم والاستثمار في الموارد البشرية المؤهلة من خلال التكوين وتوفير بيئة مناسبة تسمح للمقاولين بالإبداع لخلق مقاولات ومشاريع وأفكار جديدة في مجال الرقمنة.

وكما هو معلوم، فإن المقاولات الناشئة عادت تواجه عدة تحديات، فإذا كانت لديها منظومة معلوماتية ناجعة ستسهم حتما في الرفع من نسبة نجاحها على اعتبار أن الرقمنة محفزة للتنمية، حيث تقوم بتقريب المقاول من السوق والزبون ومن الإدارة العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة؟

إذن ننتقل مباشرة إلى السؤال الرابع للفريق الحركي.

عطيكم الكلمة السيد الرئيس لبسط السؤال حول "مباريات التوظيف".

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير المتخذة لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة كمبادئ دستورية للولوج إلى الوظيفة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

اللي كايئة لهاذ الشركات، اللي كايينين اليوم (les Technoparks)، باش يوفرو برامج مواكبة عندنا جودة في مختلف مراحل الحياة ديالهم، بالاعتماد على خبراء مغاربة وأجانب، باش يطورو المنتوجات ديالهم، يولجوا للتمويلات، ويدخلو لأسواق محلية وعالمية، بحيث إن شاء الله أكثر من 300 شركة ناشئة غتستافد من هاذ البرامج.

في (GITEX AFRICA)، الوزارة أيضا واكبت 100 شركة ناشئة مغربية، باش تحضر فهاذ التظاهرات وتلتقى بمختلف الفاعلين والممولين ومن الزبناء.

هاذ الشئ داخل فورش مواكبة المقاولات الناشئة اللي كايين أيضا منصات (Startup Hub Maroc) كتسهل على الشركات الناشئة يعرفو مختلف المبادرات اللي كايينين في المغرب، كايين علامة التميز (Label Startup) اللي تيعطي التصنيف باش يستافدو من التسهيلات فالأداء في المعاملات الخارجية في سقف مليون درهم.

وأيا، فالاستراتيجية الوطنية الرقمية اللي احنا اليوم فالأطوار النهائية ديال الصياغة ديالها، كايين واحد الأهمية كبيرة ديال الشركات الناشئة اللي تيعتني بالجانب القانوني، بالتمويل وبالولوج للأسواق الوطنية والعالمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

في البداية نود في الفريق الاستقلالي أن نثمن كل المعطيات التي وردت في جوابكم والتي يعززها ما جاء في الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2024 الذي يتضمن عدة برامج في مجال الرقمنة خلال السنة المقبلة، من أجل التموقع في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية، والتشجيع على خلق فرص الشغل وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم هذه المبادرات أيضا، إطلاق العلامة الوطنية للترويج للقطاع الرقمي باسم "Morocco Tech" بهدف جعل البلاد وجهة رقمية مفضلة دوليا ودعم التحول الرقمي في جميع المنظومات القطاعية.

ولهذا، نوجه ونسجل كمبادرة "تميز" تحسب لبلادنا، حيث تستهدف تقوية وتوسيع قطاع الاقتصاد الرقمي، وزيادة الإيرادات لتوفير فرص

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

تفاعلا مع جوابكم السيد الوزير، نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، أنه ضدا على كل المرجعيات الدستورية والقانونية وفي صدارتها الفصل 31 من الدستور، ومقتضيات المادة 22 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية التي تنص على حق المواطنين والمواطنات في الولوج إلى الوظيفة العمومية على قدم المساواة، ووفق مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق تلجأ الحكومة إلى استعمال سلطتها التنظيمية لخرق هذه القواعد الحاسمة عبر التمييز في الشواهد العلمية وإقرار شروط متباينة حسب القطاعات والمؤسسات.

نسجل كذلك، السيدة الوزيرة، التمييز غير المفهوم في أجور موظفي القطاعات العامة حسب الوزارات، رغم نفس المستوى العلمي، ونفس الشواهد ونفس الدرجات، فعلى سبيل المثال فالأساتذة الجامعيون يبدأ بـ 1200 درهم، حتى ذلك 3000 درهم اللي قلتي لهم مازال ما تمكنوش منها، كلشي كيتسناوها الأساتذة الجامعيين مازال ما تفعلاش فكنتمناو أنها يتم التنزيل ديالها، بين الأستاذ الجامعي وبين المهندس 12.600 درهم، بالنسبة للقائد 14.000 درهم، أي كايين واحد التباين كبير في نفس المستوى، في نفس الشهادات.

والغريب أن السلم 9 في قطاع الصحة أجره هو 5500 درهم، بينما سلم 10 فالتعليم هو 4900 درهم، هناك الشي الناس علاش تتغوت السيدة الوزيرة، لابد على الأقل يكون غير تعطي للناس الحقوق ديالهم.

نسجل كذلك التباين في التعويضات حسب القطاعات، كايين اللي عندو (13 ème mois) واحد ما عندوش حتى التعويضات العادية وواحد عندو (13 ème mois).

فكذلك نفس الشي، السيدة الوزيرة، ما فهمتش واحد القضية هو أنه كايين 27.552 منصب شغل فيها يالاه تمكنتو باش تديرو 4089 اللي يولوجو هذا العام للوظيفة العمومية ديال الدولة، أي بنسبة كبيرة جدا هاذوك الوظائف كلهم غادي يرجعو للميزانية، هذا يعني أنكم عاجزين على أنكم تخرجو هاذ (les postes) التي كيتعطى لكم، هاذ المناصب ديال الشغل، ومنها 50 منصب شغل اللي عندكم في الوزارة ديالكم ولا واحد ما خرج، السيدة الوزيرة، وكنتمنا على الأقل تعاونو هاذ الشباب اللي حاملو.. راه شفتيه ولكن راه ما خرجش، بغيناه يخرج السيدة الوزيرة، راه شفناه في الميزانية كلها، حتى احنا راه تنشفوه راه تيدوزو عندنا في الميزانيات، ها هي عاود ثاني الميزانية اللي جاية، كايينة 50.000 فيها 30 اللي كايينة فالميزانية ديال الدولة، في حين 20.000 اللي غادية تكون بالنسبة للأساتذة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقعي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكركم على هاذ الموضوع، فهاذ الموضوع داخل فالاهتمام ديالنا بالعنصر البشري، لأنه العنصر البشري تكافؤ الفرص، هو أن ناخذو أشخاصا كفو هو اللي تيمكنا على أننا نجحو المشاريع الكبرى في بلادنا.

فمنظومة التوظيف تكتسي أهمية بالغة وهاذ الشي كيتضح من خلال المقتضيات الدستورية اللي كرسست مجموعة من المبادئ، كيتعين احترامها فولوج المناصب العمومية، لاسيما مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، المساواة، الاستحقاق بالشكل اللي كيضمن للإدارة التوفر على موارد بشرية كفو والاستجابة لمتطلبات وانتظارات المرتفقين.

ففي هذا الإطار تم تعميم المباراة كآلية وحيدة لولوج الوظائف العمومية، وذلك طبقا للفصل 22 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما حدد المرسوم رقم 2.11.621 الصادر بتطبيق الفصل 22 المذكور جملة من التدابير والإجراءات التي من شأنها ضمان وتجسيد هاذ المبادئ الدستورية.

فالיום كايين مباريات موحدة، كايين على أنه الإدارات فالمباريات تيجدو أشنو هوما الكفاءات اللي خصهم، وأشنو هوما المعايير اللي خصهم، وهاذ الشي تماشيا مع المتطلبات ديال الوظيفة، فكيف ما قلت لكم تحديد المعايير مهمة، وهاذ الشي تيمشي مع التخصيص، لأن الغاية الأساسية هو اختيار أجدر المترشحين، وأكثرهم قدرة على ممارسة المهام اللي تتطلبها الوظيفة المتبارى بشأنها.

فالإدارات كتعمل على تحديد المواصفات والشروط الواجب توفرها في المترشح، وبالتالي تحديد حاجياتها من الكفاءات والموارد والإجراءات اللازم اتخاذها لتغطية هاذ الاحتياجات، حيث كل إدارة التخصيص ديالها مختلف، وكل إدارة عندها احتياجات خاصة، سواء على المستوى الاستراتيجي أو التاطيري أو التنفيذي، فالاختصاصات مختلفة، وبالتالي ضرورة ملاءمة الكفاءات مع متطلبات المناصب.

وباش يكون ضمان ديال تكافؤ الفرص والمساواة فولوج الوظيفة العمومية، فالحكومة كتتنظم أيضا مباريات خاصة لفائدة الأشخاص فوضعية إعاقة، فسنة 2024 غادي تنظم مباراة للتباري بشأن 400 منصب مالي مخصص فقط للأشخاص في وضعية إعاقة.

ونبغي نأكد لكم على أنه الإدارة تهتم بشكل كبير بمبدأ الاستحقاق والمساواة وتكافؤ الفرص وعلى أنه جميع المترشحين اللي تيتوفر فيهم الشروط المطلوبة يقدرو يطلبوهاذ الوظيفة.

السيدة الوزيرة،

هل يعقل السيدة الوزيرة المحترمة نصف قواعد القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا بمرسوم يجعل الوزير طرف وحكم في التباري ووضع الشروط والحسم في نتائجها، هو اللي كيدير اللجنة، هو اللي كيحسم، هو اللي كيدير كلشي.

ختاما، السيدة الوزيرة، ألم تتشكل عند الحكومة قناعات تعديل النظام الأساسي للوظيفة العمومية لاستبدال شرط الطابع الوطني للمباريات التوظيفية بإعمال خيار التوظيف الجهوي العمومي في كل القطاعات والمؤسسات والجماعات الترابية، على ضوء تنزيل الجهوية المتقدمة؟

السيدة الوزيرة،

حتى المباريات، حتى الامتحانات تيجيو فنفس الوقت، واحد اللي فورزازات خصو يمشي لأكادير وخصو يطلع لطنجة في نفس الوقت، كاينين..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

اعطيتي شوية دالوقت للناس كلهم، السيد الرئيس، جيتي حتى للنقطة اللي بغينا نقيسو فيها الشباب، نقيسو هاذوك الناس اللي يعاد وأنت توقفنا، غير هاذ النقطة ونيجد.

السيدة الوزيرة،

هاذ الناس هاذو، الامتحانات اللي كيقولو هاذ الناس اللي كيقولو كيحطو الامتحانات كلهم في نفس الوقت وفي نفس النهار، كي بغيتي واحد يجي من ورزازات يمشي لأكادير ويمشي يطلع لطنجة؟ كنتمى أنكم تاخذو بعين الاعتبار هاذ المناطق اللي هي بعيدة.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس، أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

نشوفو واش الفريق الاستقلالي عندو شي.. نزيدو ليه، ما بقاش عندكم السيد الرئيس شي سؤال؟ ما بقاش هاذك الشئ علاش؛ ها أنت تتسألو دقيقة.

إذن ننتقل، السيدة الوزيرة، ما بقاش عندكم السيدة الوزيرة الوقت للرد.

يعني ننتقل للسؤال الموالي الله يخليكم، ويمكن هي تصرف بطريقتها فالجواب.

إذن "محاربة الرشوة" هو موضوع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الاستراتيجية الحكومية الخاصة بمحاربة الرشوة في مجال تدبير الشأن العام عبر تقديم مؤشرات واضحة نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرح سؤال يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

فالمغرب اليوم عندو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، اللي الحكومة تتواصل بمعية مختلف الفاعلين الوطنيين لتنزيل مختلف المشاريع ديالها، اليوم نسبة الإنجاز تجاوز 74%.

ونذكركم بأهم الإنجازات:

- كاين اعتماد القانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للتزاهة والوقاية من الرشوة والمحاربة ديالها اللي دخل حيز التنفيذ بعد تعيين أعضاء الهيئة، وهاذ الهيئة عندها صلاحيات كبيرة وعندها اختصاصات مهمة باش تعاون الحكومة فهاذ الموضوع؛

- كاين الشروع في التحول الرقمي على مستوى العديد من الخدمات العمومية، وهاذ التحول الرقمي تينقص من الفساد اللي تيشوفوه المرتفقين؛

- كاين أيضا "تيسير" وتفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة عبر إحداث البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات (chafafiya.ma)؛

- اعتماد وتفعيل القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية؛

- كاين اعتماد العديد من القطاعات الحكومية والأمنية والقضائية، مدونة الأخلاق المهنية التي تؤطر سلوكات الموظفين المنتمين إليها؛

- كاين أيضا التشجيع على تبليغ عن جرائم الفساد من خلال الخط المباشر اللي طلقا توراتاسة النيابة العامة، واللي كل يوم تيووقف حالات الفساد في مختلف جهات المملكة.

بشأن المغرب، لكن هذا لا يجب أن يحيد عن أذهاننا، أننا دولة ملتزمة بالعديد من المواثيق الدولية وعضو فاعل ونشط في المنتظم الدولي، بل تسعى بلادنا لإيجاد موطئ قدم في صفوف الدول الصاعدة.

انطلاقا مما أسلفت، ندعوكم كفريق التجمع الوطني للأحرار، بغية الإسراع بتنزيل سلسلة المراسيم والنصوص التنظيمية والتدابير الإجرائية الكفيلة بتقليص هامش المتلاعبين والوسطاء ومواصلة تسريع ورش الرقمنة الذي توليه، واحنا عاد تكلمنا على الرقمنة الذي توليه هذه الحكومة أولوية خاصة في سبيل تيسير الولوج للخدمات العمومية وضمان شفافيتهما ونزاهتها، مع استهداف الجماعات الترابية في هذا الورش الاستراتيجي.

وجدية هذه الحكومة في تنزيل هذا الورش الكبير، تتمثل في الاعتمادات المالية، يعني احنا ماكنكروش كايين واحد المجهود كبير، هو كيمثل في الاعتمادات المالية المهمة التي رصدت لهذا الورش في الميزانية الخاصة بوزارتكم، التي تضاعفت بـ 22 مرة بسقف بلغ 2 دالمليار و32 مليون درهم، كما جاء في عرضكم بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية باللجنة لوزارتكم باللجنة الأسبوع المنصرم.

وإذ نتطلع معكم أن تساهم هذه الزيادة في أجراً كل التدابير الرامية لترسيم قيم الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام، وبالتالي إشاعة روح الثقة والمواطنة في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم رغبة في الرد في بضع ثواني؟

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الفساد هو مؤثر مركب، وكاين إن شاء الله هاذ المشاريع القوانين، اللي إن شاء الله نعوّل عليكم يكون تعاون مع مجلس المستشارين، بحال مشروع القانون حول الوقاية وتنازع المصالح، حول التصريح بالملكات، حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد، إن شاء الله ملي يخرجو هاذ القوانين، فالترتيب ديال المغرب غادي يتحسن، وإن شاء الله يكون تعاون مع مجلس النواب ومجلس المستشارين، تعاونونا باش نخرجو هاذ القوانين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال السادس حول "رقمنة الإدارة والمرافق والمؤسسات العمومية ببلادنا" لفريق الاتحاد العام

احنا أيضا قمنا بإعداد مجموعة من القوانين ك:

- مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح؛

- مشروع قانون جديد حول التصريح بالملكات واعتماد نظام لامادي للتصريح؛

- مشروع قانون من أجل حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد في الإدارة العمومية.

احنا اليوم في التوافق النهائي مع مختلف الشركاء ديالنا، خصوصا الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمحاربة ديالها والمجلس الأعلى للحسابات باش يتم وضعها في مسطرة المصادقة.

كما أنه للجنة الوطنية لمحاربة الفساد تشتغل باش إن شاء يكون العقد ديالها في القريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تنشكركم على هاذ العرض اللي قدمولنا هاذ التوضيحات.

لم يختلف اثنان على أن الرشوة تمثل آفة وظاهرة عالمية تعاني منها جل الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت تختلف في الدرجات والمستويات، لكن ما يسر الانتباه بالنسبة لبلادنا، هي أننا ونكعبترو هنا ناقوس تنبيه، لن نقول خطر، هو التراجع بـ 14 درجة في مؤشر مدركات الفساد، الذي تصدره منظمات الشفافية الدولية منذ 2019 إلى اليوم.

فهذا التراجع في التصنيف العالمي للمغرب في سلم ملامسة الرشوة لا يتلاءم مع ما تتوفر عليه بلادنا من ضمانات دستورية قوية مصحوبة بقوانين إجرائية على مستوى القانون الجنائي الذي ننتظر تحيينه إلى جانب بنية مؤسساتية تعنى بمحاربة هذه الآفة واستراتيجية وطنية، كما ذكرتم لمكافحة الفساد.

هذه المفارقة تسائلنا جميعا، حكومة وبرلمان ومجتمع مدني، عن مكامن الخلل من أجل تعاطي معقول مع واقع ملموس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قد نتعامل بحذر شديد مع تقارير المؤسسات الدولية وتصنيفاتها

لمقاولات المغرب.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين، تفضلوا السيد المستشار المحترم من الفريق المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن خطة وزارتك لتسريع ورش رقمنة الإدارة والمرافق العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة لك الكلمة للجواب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على الاهتمام ديالو بورش رقمنة الخدمات الإدارية.

سيدنا الله ينصرو دعا باش أنه يتم رقمنة الخدمات الإدارية، باش المرتفقين، مواطنين أو مقاولات، يقدرو يستافدو من خدمات رقمية عمومية، سهلة، بسيطة، شفافة، وقريبة للمواطنين.

اليوم، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تتواكب مختلف الإدارات فالمغرب، باش تكون الرقمنة ديال الخدمات ديالها، وتكون رقمنة في خدمة المرتفقين، فوصلنا اليوم على أنه المغرب عندو أكثر من 300 منصة رقمية موجهة للمواطن، وأكثر من 200 منصة رقمية موجهة للمقاولات، اللي هي اليوم منشورة على البوابة الوطنية (maroc.ma).

نعطيكم أمثلة على كيفاش هاذ الخدمات الرقمية العمومية سهلت الحياة على المرتفقين، فكايين مثلا خدمة التصريح بالسلع للتأشير منصة "BADR¹⁰"، اللي مكنت من تبسيط ورقمنة مساطر الجمارك والضرائب غير المباشرة، باش يتم تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وتقليص مدة استلام البضائع العابرة.

فسنة 2022 أكثر من 15 ألف فاعل فهاذ القطاع، اللي استافد من

هاذ الخدمة.

كايين بوابة (SIMPL) لخدمات الضرائب الإلكترونية اللي كتمكن من أنه تكون التصريح الإلكتروني للضرائب، بجميع الأنواع ديالها، سنة 2022 أكثر من 440 مليون تصريح عن بعد اللي داز على هاذ المنصة.

كايين مثلا الصندوق المغربي للتقاعد اللي قام بحذف شهادة الحياة، فقبل كانو المتقاعدين تيخصو يمشي لمكتب الحالة المدنية باش يحصل على شهادة الحياة ومن بعد يمشي للصندوق المغربي للتقاعد باش يبقى لو المعاش ديالو، اليوم بفضل التبادل البيني تم حذف هاذ شهادة الحياة، وبالتالي تنقص العبء على المواطنين.

فهاذو أمثلة مختلفة، كايينة أمثلة أخرى، كايين مثلا الرقمنة ديال السوابق العدلية اللي أكثر من 700.000 مستفيد فالأشهر اللي فاتو، واليوم كلشي الإدارات على المستوى المركزي واللامركز مندمجين فهاذ الورش، واحنا تنواكهم باش تكون الرقمنة لخدمة المرتفق اللي تسهل عليه.

هذا ورش كبير راه عندنا أكثر من 2500 مسطرة في المغرب إدارية، فورش كبير مازال فيه الخدمة ومازال خدامين فيه ومازال نشوفو نتائج أكثر في المستقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

لا شك أن الإدارة العمومية تعتبر اليوم أحد الركائز الأساسية والمحورية في تنمية الاقتصاد الوطني وفي إنجاح النموذج التنموي المرتقب، الذي يراهن عليه الجميع.

كما أشاطركم الرأي بأن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة في مجال تبسيط ورقمنة العديد من الخدمات والمساطر الإدارية، تماشيا مع الثورة الرقمية التي يعرفها العالم، والتي تعتبر الأسرع في انتشارها والأكثر عمقا في تأثيرها.

غير أننا نرى بأن هذه المجهودات مازالت غير كافية، إذ على الرغم أن هناك العديد من المؤسسات نجحت في كسب هذا الرهان، كالإدارة العامة للضرائب، الإدارة العامة للجمارك، الخزينة العامة للمملكة، المحافظة العقارية، فهناك بالمقابل إدارات أخرى ومصالح مختلفة لازالت لم تنخرط بالشكل اللازم في هذا الورش.

السيدة الوزيرة،

بعد مرور عامين على صدور القانون رقم 55.19 لا يزال الفاعلون

¹⁰ Base Automatisée des Douanes en Réseau

في التقييم قلت لكم كايمة اليوم 300 منصة رقمية بالنسبة للمواطنين، 200 منصة بالنسبة للمقاولات كايمة في (maroc.ma) اللي خصنا نزيدونعرفوهمها.

المغاربة ما تيعرفوش جميع هاذ الدورات الجهوية، تبين أن المغاربة ما تيعرفوش عدد كثير من هاذ المنصات، مازال تيخصنا نزيدونعرفوهمها، تبادل المعطيات خدام اليوم ما بين (CNS¹¹) وما بين المستشفيات، خدام فالسجل الاجتماعي الموحد، خدام باش نزيدو نزولو شهادات الحياة، فكاين الخدمة مستمرة كلشي مستمر، أيضا فالاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي كاي شق مهم ديال الإدارة الرقمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معكم إلى السؤال ما قبل الأخير حول "الحريات النقابية بالإدارات العمومية"، لفريق الاتحاد للشغالين بالمغرب.

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.
تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس،

عن ضمان احترام الحريات النقابية بالإدارات والمؤسسات العمومية نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة للإجابة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال المهم.

فهاذ الإطار لابد من التأكيد على أن بلادنا عندها ضمانات دستورية وتشريعية قوية وصرحة فيما يتعلق باحترام الحريات النقابية، فالفصل 8 من الدستور وضح وظائف النقابات، والفصل 29 نص صراحة على ضمان حق الانتماء النقابي والسياسي لكافة المواطنين.

النقابات تمارس الأنشطة ديالها في نطاق احترام الدستور والقانون، وما يمكنش التوقيف أو الحل ديالها إلا بمقتضى مقرر قضائي، كايين أيضا ظهير 16 يوليوز 1957 اللي كتعتبر تشريع مهم فهاذ المجال والمقتضيات القانونية المضمنة فالنظام الأساسي العام

الاقتصاديون لا يلمسون تأثير أكثر من 630 إجراء إداري مبسط، ولم يتم بعد نشر خارطة الطريق لرقمنة الإدارة المغربية من قبل اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية المحدثة بموجب هذا القانون.

لذا نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، هل قمتم بإجراء تقييم مرحلي لهذا القانون للوقوف على ما تمت رقمته من إجراءات ومساطر وما لازال ينتظر؟

وما تم تنزيله على أرض الواقع وكذا مدى فعالية تطبيق تبادل المعطيات بين الإدارات والصعوبات التي تحول دون ذلك؟

كما نتساءل عن تحيين البوابات الإلكترونية للإدارات العمومية، خاصة ونحن مطالبون بمواكبة عصر الذكاء الاصطناعي وأهمية المعلومة المحيطة؟

وكذلك، وعلى الرغم من أن القانون رقم 43.20 جاء لتنظيم مجالات التوقيعات الإلكترونية والختم الإلكتروني وغيرها من أجل إزالة جميع أنواع العقبات أمام رقمنة بعض القطاعات، فلم يتم اتخاذ أية تدابير لإنشاء أنظمة خدمات موثوق بها للمعاملات الإلكترونية، ولم تصدر بعد المراسم التطبيقية اللازمة لتنفيذه.

فإلى متى يجب أن تنتظر النصوص التشريعية تنزيلها على أرض الواقع لتسريع هذا التحول الرقمي ببلادنا؟

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل من وزارتكم تعبئة كافة الجهود من أجل تجاوز مختلف العراقيل والمضي قدما في ترسيخ معالم الإدارة الرقمية، التي تقوم على الشفافية والمساطر المبسطة، من أجل تمكين المقاولات من القيام بأدوارها في خلق فرص الشغل وتقوية الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا السيدة..

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الإدارات كلها منخرطة اليوم، كايين اللي بداو هاذي سنوات، وبدينا نشوفو الثمار، وكايين اللي عاد بداو قريبا، وهذا عمل كبير، يعني ورش التحول الرقمي ماشي ورش ساهل أو لا بسيط، خصو ورش مسلسل كبير، فكلشي اليوم منخرط، كايين اللي بدا شحال هاذي ووصل، كايين اللي عاد بادي، ولكن كلشي نأكد لك على أنه كلشي مواصل وهذا..

¹¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

للووظيفة العمومية.

فكاين ضمانات قانونية قوية كتمنع التمييز في تدبير المسار المهني للموظف بسبب انتمائه النقابي، كإين أيضا ضمانات لحماية استقلالية النقابات من السلطات العمومية فيما يتعلق بتشكيلها وتسييرها.

بلادنا أيضا عضو نشيط في منظمة العمل الدولية صادقت على مجموعة من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحق النقابي اللي كتندرج في إطار تكريس حق التنظيم النقابي ودعم المفاوضات الجماعية وحماية الموظفين من أي تمييز بسبب انتمائهم للنقابات.

ومن حيث الممارسة، فبلادنا عندها تجربة مهمة بحيث أن الحق في الانتماء للنقابات هو حق مضمون للموظفات والموظفين وكإينة تعددية نقابية فبلادنا وهذا مكسب مهم.

النقابات عندهم إمكانيات وتسهيلات لممارسة العمل النقابي ديالهم، كإين سيورات خاصة بنشر المصقات ذات الطابع المهني، وكإينة عدة نقابات في مختلف القطاعات الوزارية.

المسؤولون في الأجهزة النقابية كيستافدو من رخص للتغيب للقيام بالأنشطة النقابية أو المشاركة في المؤتمرات النقابية، كما كيستافدو من التفرغ النقابي.

بالإضافة لهاذ الشيء، الحكومة التزمت بمأسسة الحوار الاجتماعي من أجل عقد جولات منتظمة.

ومن أجل تجويد هذه المنظومة القانونية فهذا المجال، فالحكومة كتواصل الاشتغال مع الشركاء الاجتماعيين على موضوع مراجعة قانون النقابات اللي كما جا في الاتفاق ديال 30 أبريل.

ونبغي نذكر على أننا المغرب عنده تجربة مهمة فمجال الحريات النقابية، وبفضل المنهجية التشاركية اللي كتتهجها الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين احنا غاديين فمسار بناء منظومة قانونية متكاملة ومنسجمة لضمان الحق النقابي.

الحكومة كتآمن بلي خصوصيكون عندنا فبلادنا نقابات قوية وشركاء اجتماعيين قويين باش يمكن لنا ندبرو السياسات العمومية والأوراش الإصلاحية وفق مقاربة تشاركية تيساهم فيها الجميع، كل من الموقع ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع لئن كانت وزارتك السيدة الوزيرة، وبحكم اختصاصاتها، هي معنية بكل القطاعات ذات الصلة بالقطاع العام، فإن موضوع الحريات النقابية في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ليست موضوعا قطاعيا، بل هو موضوع عرضاني يهم العديد من الفاعلين ويتطلب تضافر مجهودات عدة مؤسسات لضمان احترام الحق الدستوري في الانتماء النقابي، وكل ما يترتب عنه.

نحن معترزون في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل المكتسبات الحقوقية التي راكمها بلادنا، والتي أقرها الدستور ويضمنها جلاله الملك حفظه الله بمقتضى الدستور، غير أن واقع بعض؛ نقول بعض المسؤولين في بعض، نقول بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لم يستوعبوا بعد أن النقابات شريك وليست خصما، وأن الحرية النقابية حق يكفله الدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

طبعا هناك العديد من الأمثلة التي نتوصل بها من النقابات والجامعات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نحجم هنا عن إثارتها لأننا نريد أن نلفت الانتباه إلى عمق الظاهرة والإشكالية وليس استحضار حالات قد تبدو معزولة، لأن مسؤوليتنا جميعا أن نتداعى إلى دعم العمل النقابي الجاد واعتبار النقابات شريك حقيقي وفعلي في الحوار وفي حل المشاكل وتحقيق السلم الاجتماعي.

إن الاستهداف الذي يتعرض له الفعل النقابي أمر خطير وعلينا ألا نهون من شأنه، لأن المستهدف في نهاية المطاف هو مؤسسات الوساطة التي تعمل في نطاق أحكام الدستور والقانون.

إن الحركة النقابية الوطنية بشتى امتداداتها كانت ولا تزال عنوانا للتضحية والنضال والدفاع الدائم والمستमित عن الثوابت الجامعة للأمة المغربية، وكذا الدفاع الأمين والصادق عن المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة المغربية.

لذلك، على القطاعات الحكومية، وكذا المؤسسات العمومية، استحضار هذه المرجعية التاريخية والدستورية والقانونية على الدوام في تفاعلها مع النضالات اليومية للنقابات، وفي مقدمة كل ذلك أن تعتمد إلى إزالة كل ما من شأنه التضيق على الحريات النقابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة بعد استفادكم للوقت المخصص للرد، ننقل معكم إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، ويتمحور حول "النظام الأساسي للوظيفة العمومية" لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

درهم:

- كاین حذف السلم 7 بنسبة لهيئة المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين؛

- الرفع من حصيص الترقية من 33% لـ 36%، حصيص الترقية هو الكوفا ديال الموظفين اللي تيترقاوا كل سنة، فأنه طلع هاذ حصيص الترقية لـ 36% هاذ الشيء غيسمح على أنه عدد أكبر ديال الموظفين غادي يقدر ويستافدو من الترقية؛

- كاین إقرار رخصة الأبوة لمدة 15 يوما مدفوعة الأجر؛

- كاین إحداث مؤسسة مشتركة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الإدارات العمومية.

وهاذ الشيء كلو مقتضيات قانونية ومراسيم وإجراءات تم التنزيل ديالها فواحد الوقت قياسي، وهاذ الشيء يتبدل على الأهمية اللي كتولها الحكومة فهاذ الموضوع.

كاین أيضا واحد الموضوع تهتمو به بشكل كبير هو الأمراض اللي هذا.. كاین أمراض متوسطة المدى وأمراض طويلة المدى، هاذو أمراض خطيرة الله يستر، السرطان ولا شيء حاجة، ففي مرض متوسطة المدى تيعطى الموظف 3 سنين ديال الرخصة، أمراض طويلة المدى كاین خمسة سنين ديال الرخصة، غير فالوضعية الحالية هو أنه فالجزء الثاني من هاذ الرخصة تيبقى أنه الموظف عندو فقط 50% من الأجرة ديالو فالوقت اللي الموظف تيمر من ظروف عصبية.

فاحنا خدمنا على مشروع قانون اللي غادي إن شاء الله يجيكم باش واللي اخذا الموافقة أيضا ديال مع المالية باش أنه تبقوا الموظفين يستافدو من الأجرة ديالهم 100% طول مدة هاذ الرخصة، وهاذ الشيء جا فإطار على أننا نوقفو مع الموظفين في فترات العصبية ديال حياتهم.

نبغي نقول لكم على أنه هاذ الموضوع، إذ تمت أيضا المراجعة، كاین واحد الأمراض اللي ما كانوش محسوبين متوسطة المدى تم إصدار مرسوم باش تم إدراج أمراض اللي ما كانوش مندرجين.

وهاذ الموضوع ديال مراجعة النظام الأساسي ديال الوظيفة العمومية، هاذ الشيء تيجي في إطار مقارنة تشاركية، فإطار الحوار الاجتماعي، فالحكومة تتخدم به دائما مع الشركاء الاجتماعيين ديالها في مؤسسة الحوار الاجتماعي، ما يمكنش تكون مبادرة فردية من الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب على هاذ الجواب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

اللي فهمنا من المشروع ديال الميزانيات هو أنه ما تضمنوش

أعطي الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة لبيسط هاذ السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانبيرت السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تبين من خلال مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة توجه نحو تجميد مسار إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وهو ما يكشف غياب الإدارة السياسية لدى الحكومة لإعادة بناء وظيفة عمومية فاعلة وفعالة تتلاءم مع أحكام الدستور الذي جعل من الحكامة الجيدة أحد مرتكزاته الأساسية.

لذا نساثلكن، السيدة الوزيرة، عن موقع النظام الأساسي العام للوظيفة كإطار قانوني ينظم وضعية العاملين بالإدارات العمومية ويحدد لهم حقوقهم وواجباتهم من استراتيجية الوزارة لإصلاح الإدارة، خاصة وأنها تركز اهتمامها وجهودها لقطاع رقمنة الإدارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما عرفتش أنا شنو فهمتو في تقديم الميزانية من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة كتعطي أهمية كبيرة لموضوع إصلاح الإدارة وكتعطي أهمية كبيرة لموضوع الوظيفة العمومية وللموضوع ديال العنصر البشري.

للموظفين والعنصر البشري، تنقولها مرارا، هو ما اللي يمكن ينجحو جميع المشاريع وجميع الأوراش الكبرى ديال المغرب، كلشي فجميع القطاعات، فقطاع الانتقال الرقمي، فقطاع الفلاحة، فقطاع الصناعة، إيلا ما كانوش عندنا موظفين كفو وتيخدمو ما غنجحوش المشاريع الكبار ديال المغرب.

فاحنا واعيين بأهمية هاذ الورش وتنشغلو وفق مقارنة تشاركية من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

كاین اتفاق 30 أبريل اللي هو كان اتفاق مهم جدا، كانوفيه مخرجات مهمة، تذكر:

- فيها الزيادة في الحد الأدنى للأجور فالقطاع العام اللي وصل 3500

بقطاع الوظيفة العمومية، فقد اختلت موازين مجهوداتها لفائدة قطاع الانتقال الرقمي، يلاحظ تهميشها للهيئات الاستشارية التي تشرف عليها، فمن جهة جمدت نشاط المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، ومن جهة أخرى أهملت مراجعة المقتضيات المتعلقة باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، التي أصبحت متقدمة.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعو إلى مراجعة شاملة ومتكاملة بين مشروع لإصلاح الإدارة ومشروع لمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وفق مقاربة تشاركية موسعة والعمل على تطوير الوظيفة التشاورية للمجلس الأعلى للإدارة العمومية وإعادة الاعتبار لمنظومة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

السيدة الوزيرة،

ونحن بصدد دعوتكم للتسريع بتحديث النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، فينبغي ألا نغفل تضمينه لمقتضيات تتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، وهي مناسبة أيضا لدعوة الحكومة للمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 190 والتوصية رقم 206 لمناهضة العنف ضد النساء بأماكن العمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السيدة الوزيرة استنفذتم الوقت المخصص لكم.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة الأسبوعية.

رفعت الجلسة.

المقتضيات ديال الاتفاق ديال 30 أبريل، وخاصة ما يخص بتحسين ديال الدخل، يعني الزيادة العامة في الأجور والمراجعة ديال الأشرطة الضريبية والإحداث ديال الدرجة الجديدة، هاذ الشيء ما التزمتم به الحكومة وانا تنحيوكم من هاذ المنبر على القانون الخاص بالتعويض على الأمراض المزمنة.

السيدة الوزيرة،

إنه من باب الهدر التشريعي والإداري وتفويت الفرص على بلادنا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن نظل في حالة انتظار منذ سنة 2014 لإصلاح شمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، يفرضه التحول القانوني والمؤسسي على إثر دستور 2011.

فمن غير المستساغ أن يجمد مشروع مراجعة نظام الأساسي للوظيفة العمومية بعد إطلاق سلسلة من المشاورات توجت ببلورة خطة لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، صادق عليها الجمع العام العادي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية المنعقد بتاريخ 16 يناير 2019.

وقد اختارت الوزارة من خلال هذا التجميد أن تشتغل في ظل بياضات الفراغ القانوني الذي يفتح المجال للتأويلات التعسفية والفتاوى المغرضة للتضييق على الحريات النقابية مثل الاقتطاع من أجور المضربين.

كما أن الوزارة تتملص من ممارسة الاختصاصات المسندة إليها، خاصة في الجانب المتعلق بالسهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعلى انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية وبالأجور والتعويضات وبالاحتياط الاجتماعي لموظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، الأمر الذي حول قطاع الوظيفة العمومية إلى ساحة للاحتقان وللتوترات الاجتماعية، جراء التفاوت الصارخ بين الأنظمة الأساسية للموظفين وغياب العدالة الأجرية والأزمة العميقة التي تعرفها أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

وبالإضافة إلى انسحاب الوزارة عن القيام بدورها في مجال تدخلاتها

محضر الجلسة رقم 136

التاريخ: الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1445 هـ (5 ديسمبر 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال الجلسة، أحيل الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس السي مولاي عبد الرحمان وafa لإطلاع المجلس على ما جد من إعلانات ومن مراسلات.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بأنه سينوب على وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه المدرجة ضمن جدول جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 5 دجنبر 2023.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 5 دجنبر 2023.

الطلب الأول حول "منع المسيرات الجهوية الاحتجاجية السلمية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل على المستوى الوطني"، تقدم به المستشار المحترم خلمن الكرش منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الطلب الثاني، يتعلق بـ"استمرار حرمان أبناء التعليم العمومي من الدراسة بسبب الإضرابات والاحتجاجات بقطاع التربية الوطنية، رغم قرار تجميد النظام الأساسي"، تقدم به المستشار المحترم خالد السطحي.

وقد عبرت الحكومة عن تعذرتفاعلها مع الطلبين المذكورين.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة في الفقرة الممتدة من 28 نونبر 2023 إلى تاريخه.

- الأسئلة الشفهية: 45 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 14 سؤالا.

وفي الأخير، نحيطكم علما بأن المجلس سيعقد يوم غد الأربعاء 6 دجنبر 2023، ثلاث جلسات عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، وذلك كالتالي:

- الجلسة العامة الأولى: ستنتقل على الساعة العاشرة صباحا، تخصص للمناقشة العامة للمشروع؛

- الجلسة العامة الثانية: ستنتقل على الساعة الرابعة بعد الزوال تخصص للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية؛

- وتعقبها الجلسة العامة الثالثة التي ستخصص للتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع..

نقطة نظام؟

السي مكاوي، تفضلوا، في إطار التنبيه للضوابط السي مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي، نسجل نقطة نظام اليوم على التصرف

تفضلوا، الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السي عبد الإله، أنت غادي تطرح السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الوزير المحترم،

أسألكم عن إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الثاني أجل بطلب من أصحابه، كذلك الشأن بالنسبة للسؤال الثالث في نفس الموضوع.

نمر مباشرة إلى السؤال الرابع في موضوع "إنشاء محطات تحلية مياه البحر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن برنامج إنشاء محطات تحلية مياه البحر، لدعم السقي وتعزيز قدرة بلادنا على مواجهة التغيرات المناخية، نسألكم السيد الوزير؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على الأسئلة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أحضر اليوم نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري الذي يحضر نشاطا ملكيا بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسأبسط الجواب الذي توصلت به من طرف السيد الوزير.

اللي دار السيد وزير الفلاحة معي الأسبوع اللي فات في لجنة الفلاحة، والطريقة التي تعامل معي خارج القاعة ملي خرجنا.

إلا أننا نحن نمثل المغاربة، المفروض على السيد الوزير أنه يتعامل بأدب واحترام مع مستشار برلماني.

ومن هذا المنبر، احنا السيد الرئيس، غادي ننساحبو، ما غاديش نحضرو لهاذ الأسئلة، لأن ما وقع، وقع لأي مستشار هنا اليوم، غادي يتصرف نفس التصرف، وعيب وعار أنه عضو في الحكومة اليوم يتصرف بهذا التصرف، احنا راه ماشي نتجيو نطلبوهنا، راه تندافعو على حقوق الناس وما تنطلبوش أمور شخصية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الرئيس، السي عثمان، نقطة نظام؟
تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

جوابا على ما قال السيد المستشار المحترم، وكرئيس للجنة، أقول بأن هذا شيء عار من الصحة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السي المكاوي، السي المكاوي، رجاء.

الفريق المحترم اخذا موقف.

شكرا.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات "حول برنامج الوزارة لإنشاء محطات تحلية مياه البحر" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا.

السي عبد الإله لفحل، الله يجازيك بخير، عبر على موقفه والسيد جاوب صافي، صافي الله يجازيكم بخير، الله يجازيكم بخير.

هذا أولا، هذا ماشي هو الوقت المناسب لطرح مثل هاذ الأشياء، القنوات متعددة ونحن نتفهم.

وسيمكن هذا المشروع من المساهمة في المحافظة على القرشة المائية وإنتاج حوالي 500 ألف طن من البواكر بقيمة مضافة تقدر بحوالي 500 مليون درهم في السنة، وخلق حوالي 10.000 منصب شغل قار.

ومن المرتقب أن تنطلق هذه المحطة وشبكة الري في يونيو 2025.

وفي نفس المنحى تقوم وزارة الفلاحة بدراسة عدة مشاريع للسقي في عدة مناطق، منطقة الري بسيدي رحال المرتبطة بمحطة تحلية مياه الدار البيضاء، منطقة السقي بطانطان، سيدي رحال 8000 هكتار، طانطان 5000 هكتار، ومن جهة أخرى حوالي 70.000 هكتار في كل من مناطق الشرق وكلميم وتيزنيت والصويرة وشيشاوة والوالدية وبوجدور. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد عبد الإله، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بالنسبة للدعاء الذي ادعاه الفريق الحركي على الوزير، بأنه أكدوا لي في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه هاذ الشيء ما كاين منو والو، غير مجرد افتراءات كاذبة.

السيد الوزير،

لقد أصبحت إشكالية ندرة المياه ببلادنا إحدى القضايا المستعصية في السنوات الأخيرة أمام التراجع الكبير في نسبة التساقطات المسجلة على التراب الوطني، وأثر بشكل كبير على حقينة المنشآت المائية الكبرى بالمملكة، حيث انتقل معدل الفرد الواحد من مستويات 2500 متر مكعب سنة 1960 إلى 600 متر مكعب حاليا، وتشير التوقعات إلى أن هذا المعدل مرشح للنزول إلى 500 متر مكعب في أفق 2030.

وكان المغرب، بفعل الرؤية الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد أعطى انطلاقة الاستراتيجية الطموحة 2009-2020 بشكل استباقي، لكن للأسف لم تستطع الحكومات المتعاقبة من أجرأة فعلية لهذا الورش الطموح، مما جعل بلادنا تدخل في حسابات آخر لحظة والتدابير الاستعجالية وباعتمادات مالية ضخمة.

وقد شكل مشروع تحلية مياه البحر أحد المشاريع الكبرى الكفيلة لمعالجة هذا الإشكال المرتبط بهذا الشريان الأساسي للحياة، سواء تعلق الأمر بالماء الصالح للشرب أو لأجل استعمالاته الفلاحية والصناعية

يواجه القطاع الفلاحي إجهادا مائيا كبيرا، تتزايد حدته بفعل زيادة الطلب على المياه من جهة وتأثيرات تغير المناخ وحالات الجفاف المتكررة من جهة أخرى.

وقد أدت حالة الجفاف الاستثنائية والمتتالية في السنوات الأخيرة إلى وضع إمدادات المياه في مناطق الري، تحت ضغط شديد بسبب انخفاض مخزون السدود.

وباستثناء حوضي اللوكوس وسبو، شهدت مناطق الري قيودا صارمة وانقطاع امدادات المياه على مدى عدة سنوات.

وفي هذا السياق من التوتر الشديد على موارد المياه التقليدية، أضحى استخدام موارد المياه غير التقليدية، وخاصة تحلية مياه البحر أحد الحلول الهيكلية.

وتفعيلا للتوجهات الملكية، تم في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر، وفي إطار البرنامج الوطني لتوفير ماء الشرب والري 2020-2027، اعتماد تحلية المياه من أجل تلبية هذا الطلب، حيث تستهدف وزارة الفلاحة سقي 104 ألف هكتار بتحلية مياه البحر، ولهذا الغرض قامت الوزارة:

أولا، ببناء أول محطة لتحلية مياه البحر بجهة سوس - ماسة، لحماية منطقة إنتاج البواكر بشتوكة، على مساحة 15 ألف هكتار، ويهدف هذا المشروع من جهة إلى ضمان استدامة الفلاحة السقوية بمنطقة شتوكة، التي تعد أهم ممول للسوق الوطنية من الخضار، خاصة الطماطم، وتساهم بـ 90% من صادراتها.

وقد تم تشغيل هذه المحطة منذ دجنبر 2022، في مرحلة أولى عبر إمداد مدينة أكادير الكبرى بالمياه الصالحة للشرب، بسعة 150 ألف متر مكعب فالיום من جهة، وسقي منطقة إنتاج البواكر ذات القيمة المضافة العالية بقدرة 125.000 متر مكعب في اليوم.

وستنطلق في المرحلة الثانية عملية توسيع المحطة لتصل سعتها إلى 400 ألف متر مكعب في اليوم لمواجهة الإجهاد المائي بحوض سوس- ماسة، وقد تم تشغيل هذه المحطة إنتاج مشترك للمياه المحلاة لأغراض الري والشرب، منذ كما قلت منذ دجنبر 2022.

يتكون المشروع من 15.000 هكتار، الاستثمار الإجمالي بلغ 4.4 مليار درهم، سعة محطات التحلية 400 ألف متر مكعب في اليوم، طول شبكة الري 479 كيلومتر، طبعا هذا المشروع سيحافظ على فرص الشغل وعلى الإنتاج الفلاحي.

ثانيا، إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة بجماعة بئر إنزران بجهة الداخلة- وادي الذهب بشراكة بين القطاعين العامين والخاص، ويتكون هذا المشروع الذي تبنى مقاربة مبتكرة أولا على سقي 5000 هكتار وتزويد مدينة الداخلة وضواحيها بالمياه الصالحة للشرب، تكلفة المشروع هي 2.5 مليار درهم، منها 1.53 مليار درهم كدعم للدولة.

الطاقة الخضراء.

السيد الوزير،

إن الرهان على تحلية مياه البحر هو رهان استراتيجي مدفوع بالتأثير الكبير للتغيرات المناخية على الموارد المائية بالمملكة، وأيضاً بما يتطلبه التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري التي تعرفه مدن المملكة، وهو ما أكده جلالته في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء في معرض حديثه عن الاقتصاد المتكامل الذي يريده مدن الصحراء المغربية الذي يعتمد على تحلية مياه البحر لتشجيع الأنشطة الفلاحية والنهوض بالاقتصاد الأزرق ودعم الطاقات المتجددة.

فإن كانت البنيات التحتية المائية الجاري تشييدها ستعزز، خاصة في أوقات الجفاف وندرت المياه المتكررة، الاحتياجات المتزايدة لهذه الموارد في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني وخاصة الإستراتيجية الجديدة للفلاحة "الجيل الأخضر"، وتدعم موقع هذا القطاع كرافعة للتنمية المستدامة، فإننا نؤكد أهمية التقيد بالتوجهات الملكية في هذا الإطار، وخاصة ما يتعلق بتسريع إنجاز البرامج والمشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر واتخاذ الإجراءات الواجبة وبالجدية المطلوبة، وانخراط كافة الفاعلين في هذا الملف الحيوي من أجل إحداث التحول المنشود وإلى ترشيد الموارد المائية والقطع مع كل أشكال التبذير والتدبير العشوائي للماء الصالح للشرب ومياه السقي، مع اعتماد جميع الخيارات المستدامة، كالاستعمال العقلاني للماء وإعادة استعمال المياه العادمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة عن الفريق المحترم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

موضوع تحلية مياه البحر يجب الاعتراف بأن الاعتماد على الطاقات المتجددة والتنظيفة مكن أنه يخفض من التكلفة ديال الماء، والفلسفة ديال الحكومة فهاذ الموضوع هذا كتأسس:

- أولا على الشراكة مع القطاع الخاص فالتصميم والتمويل والبناء والتشغيل؛

والتي توج بإنجاز بعض المحطات، وأخرى في طور الإنجاز، وعلى رأسها تلك المرتقب إنجازها بالعاصمة الاقتصادية للمملكة، بقدرة المشروع ستبلغ 300 مليون متر مكعب.

واليوم في خضم التطور الكبير الذي تعرفه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة في ظل حكومة قوية ومنسجمة، استطاعت أجراً المشاريع الاستثمارية الكبرى الفلاحية وفي مختلف المجالات.

فقد أصبحت معها الحاجة مضاعفة للموارد المائية من أجل تحقيق الأمن المائي والغذائي وما تأتي بعد تعليماته السامية التي سعت إلى تسريع وتيرة هذا البرنامج وتحسين محتوياته في جلسة عمل خصصت لتتبع أشغال، ترأسها جلالته الملك في 9 ماي 2023.

والحمد لله الذي أنعم علينا بهذا البلد بواجهتين بحريتين بـ 3500 كيلومتر مما مكن برمجة إنجاز محطات ضخمة لتحلية مياه البحر صنفت ضمن العشر الأوائل بإفريقيا بحسب تقرير عالمي حديث نشرته شبكة (BNC) العالمية المختصة في دراسة الأسواق الصناعية لفائدة منتدى المياه في إفريقيا.

ونأمل صادقين في مضاعفة جهودكم، السيد الوزير، لبلوغ سقف 1 مليار متر مكعب من الماء الشروب والمياه الموجهة للسقي في أفق سنة 2030، من خلال محطات معالجة مياه البحر التي تم إنشاؤها والمحطات المبرمجة التي هي في طور الإنجاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للأخت فتيحة، تفضلي باسم فريق الاتحاد العام للشغالين.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نثمن جوابكم السيد الوزير الذي ينم عن فهم عميق وإيمان كبير بهذا الملف الاستراتيجي الذي أولته الحكومة الحالية الأهمية التي يستحقها، نظرا لارتباطه الوثيق والسيادة الوطنية بالأمن الغذائي الوطني، وخاصة في ظل التحديات التي تواجه تزويد العديد من المناطق والقطاعات في بلادنا بهذه المادة الحيوية بشكل منتظم ودائم.

وبالنظر كذلك إلى إشكالية التغيرات المناخية وتداعياتها الصعبة، فالندرة المتزايدة للموارد المائية وإكراهات التنمية المستدامة والتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، تفرض ضرورة تعزيز التوجه نحو بدائل أخرى غير تقليدية، وخاصة تحلية مياه البحر، سيما في ظل انفتاح بلادنا على واجهتين بحريتين، مما يتيح لها إمكانيات كبيرة للاستثمار الأمثل في هذا المجال مع ضرورة ربطها باستثمارات موازية في مجال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للفريق الاشتراكي المحترم على طرح هاذ السؤال هذا.

تمت بلورة أربعة ديال البرامج في إطار الري والتهيئة الهيدرو-فلاحية، طبعا، مع مراعاة الإمكانيات والخصوصيات ديال كل منطقة.

ويتعلق الأمر بالبرنامج الوطني الاقتصاد في ماء الري، البرنامج ديال تامين موارد المياه المعبئة بواسطة السدود والبرنامج ديال الشراكة ما بين القطاع العام والخاص في مجال الري، هو اللي تكلمت عليه في السؤال السابق، وبرنامج تنمية الفلاحة المسقية.

حيث في إطار هاذ التنزيل ديال الإستراتيجية الجديدة:

- مليون هكتار مسقي بالتنقيط في أفق 2030، هذا هو الهدف، من أصل 1.6 مليون هكتار من المساحة المسقية الآن، علما بأن المساحة المجهزة حاليا على الصعيد الوطني هي 802 ألف هكتار؛

- متابعة أشغال التجهيز الهيدرو-فلاحي لتامين الموارد المعبئة بواسطة السدود على مساحة ديال 72.450 هكتار بساقلة السدود المنجزة، حيث تم الانتهاء من الدراسات الفنية في كل المدارات، باستثناء مشروع تهيئة سهل الغرب على المساحة 30.000 الذي هو قيد الإنجاز.

وهمت الأشغال في 2023 حوالي 53% من دوائر برنامج توسيع دائرة الري، 38.100 هكتار التي توجد حاليا قيد الإنجاز. منها 6600 هكتار أنجزت؛

- مواصلة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، من خلال تتبع التدبير المفوض لخدمة الري لمشروع الكردان وأزمور البئر الجديد؛

- استلام وتشغيل محطة تحلية ومنشأة الري لمشروع شتوكة آيت باها، كما تتم حاليا مناقشة توسعة المحطة لبلوغ 400 ألف متر مكعب من المياه المحلاة في اليوم؛

- مواصلة الأشغال بمشروع الداخلة؛

- مواصلة الدراسات الهيكلية لمشاريع سهل الغرب (30.000 هكتار)، وسيدي رحال (8000 هكتار)، وجهة كلميم- واد نون (حوالي 3000 هكتار)؛

- الإشراك والالتزام ديال الفلاحين قبل تنفيذ المشاريع من خلال الانخراط في المشروع؛

- تدخل الدولة للحفاظ على أسعار الري فواحد المستوى اللي يكون مستدام ومتوافق مع المستويات د استخلاص المياه؛

- تقاسم مخاطر المشروع للحفاظ على التوازن.

وإلى سمحتيولي، نعطيكم المحطات ديال التحلية اللي غادي تكون مبرمجة، والتي من خلالها غيتم سقي 70.000 هكتار اللي تكلمت عليها:

- محطة الشرق: 250 مليون متر مكعب سنويا، سيخصص 110 منها لأغراض الري، 20000 هكتار المساحة اللي غتخصص للزراعة؛

- كلميم: 3000 هكتار، 20 مليون متر مكعب سنويا؛

- شيشاوة: 40 مليون متر مكعب بـ 5000 هكتار.

- الوالدية، بالمناسبة والتي جات بطلب من طرف البرلمانين ديال الجهة وديال المنطقة 25.000 هكتار، 135 مليون متر مكعب؛

- بوجدور: 70 مليون متر مكعب بـ 8000 هكتار؛

- حاملو المشروع في تيزنيت: السعة 60 مليون متر مكعب سنويا، والمساحة المستهدفة هي 10.000 هكتار.

إذن المجموع حوالي 70.000 هكتار إلى زدنا إلى علمهم، طبعا، الداخلة مع أكادير تيرتفع يعني الهدف المحدد من طرف وزارة الفلاحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"برنامج توسيع الري"، هو موضوع السؤال الخامس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لبسط السؤال.

السي اعبيد تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عن برنامج توسيع عملية السقي في المناطق التي تتوفر على المياه، نسألكم؟

شكرا.

بالسقي الموضوعي.

نعم، كل الفلاحين الذي سبق أن أعطيتوهم وعودا بتوسيع عملية السقي يتساءلون: متى سيتم العمل على الاشتغال على هاته العملية بطرق عصرية؟ ولما لا اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية الحديثة للوصول لأكبر قدر من الاقتصاد في المياه، والتخلص من الطرق التقليدية التي تعمل على ضياع المياه واستنزافها؟

لابد من حملات تحسيسية لاستعمال التقنيات الحديثة ودعمها للانخراط في الخدمات الإلكترونية في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" لكي نتمكن من الوصول لسياسة غذائية وفلاحية ناجعة، تضمن لهم استقرار الأئمة وكذلك استقرار الساكنة وعدم اللجوء للهجرة.

السيد الوزير،

لقد جاء في تدخل السيد وزير الفلاحة أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارته أن الفلاحة هي آخر قطاع التي تتجه له المياه، فالأولوية لابد أن تكون للمياه الصالحة للشرب بالطبع، وما دمنا نلحها ونؤكد على ضرورة توسيع برنامج السقي، فلا بد لمياه السقي أن تكون كذلك من ضمن الأولويات، فمثلا الخصاص الذي تعرفه بلادنا من الحبوب فهو راجع للنقص الحاد في المياه سواء مياه الأمطار أو مياه السقي.

ولقد استبشرنا خيرا حين قرر السيد وزير الفلاحة من سقي تكميلي للحبوب مما سيعيد التوازن للأئمة.

ومرة أخرى، السيد الوزير، نتساءل عن منطقة عبدة وبالتحديد جماعتي "لحظر" و"البخاتي"، قد سبق لمصالح الوزارة أن بشرتنا أن ما يفوق 2000 هكتار سيتم تجهيزها، لكننا نتفهم النقص الحاد في مياه السقي مع التغيرات المناخية القاسية وتعطيل هاته العملية.

وهاته مناسبة لكي نطلب منكم أن تضعوا هذه الأراضي الخصبة ضمن أجندتكم وضمن الأولويات، كما نطلب منكم السيد الوزير التفكير في حلول ناجعة من أجل التغلب على التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة بسبب التغيرات المناخية وخلق بدائل لتوفير المياه اللازمة لضمان استغلال مساحات شاسعة وتوسيع تجهيزاتها بشكل معصرين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

إلى ما كانش تعقيب نمر إلى السؤال السادس موضوعه "دعم صغار الفلاحين وتسويق منتوجاتهم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

- العمل على إبرام عقد شراكة وإطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص وانطلاق أشغال مشروع جهة كلميم- واد نون؛

- مواصلة دراسة مشروع التدبير المفوض لاستغلال منشأة الري بسهل سايس (30.000 هكتار) وشبكة الري من سد قدوسة (5000 هكتار)؛

- إطلاق طلب العروض للدراسة المهيكلية لمشاريع الري بالمياه غير التقليدية.

كما ستتم مواصلة استصلاح وعصرنة بنايات الري التقليدية بدوائر الري الصغير والمتوسط بجميع جهات المملكة، ولاسيما بالمناطق الجبلية والواحات، من خلال:

- إعادة تأهيل واستصلاح 200 ألف هكتار في أفق 2030؛

- إنجاز العتبات لتغذية المياه الجوفية؛

- وتعزيز تعبئة المياه السطحية؛

- وإصلاح وإعادة تأهيل الخطارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السي بوبكر.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ السؤال له ارتباط بالأسئلة المتعلقة بتحلية المياه التي ستعمل على إنقاذ الوضع، لأن بلادنا تعرف خصاصا كبيرا في المياه، وأن توالي سنوات الجفاف أثرت بشكل كبير على حقينة السدود وكذلك على المياه الجوفية.

ولحل إشكالية تدبير الموارد المائية واتساع رقعة المساحات المسقية وتنفيذا للتوجهات السامية لجلالة الملك نصره الله، فلا بد من الإسراع بتنفيذ مشاريع تحلية المياه والربط بين السدود لنقل المياه للأماكن التي تعرف خصاصا كبيرا، وكذلك البحث عن بدائل لضمان الأمن المائي والزيادة في المساحات المسقية وتوسيعها، ومما لا شك فيه أن توسيع برنامج السقي سيكون له وقع إيجابي على الأمن الغذائي.

لقد اطلعنا في مشروع الميزانية لهذه السنة أن شبكة السقي لسنة 2024، ستبلغ حوالي 56 ألف هكتار وفي المجموع، كما جاء على لسانكم السيد الوزير، سنصل إلى حوالي مليون هكتار في المساحات المسقية

- المشاركة فالمعارض الوطنية والجهوية سنويا: 500 مجموعة منتجة وكذا الدولية، 270 مجموعة منتجة تضم 784 تعاونية؛

- تنظيم المباراة المغربية للمنتجات المحلية والتي شارك في دورتها الخامسة 295 تعاونية تمثل أزيد من 14.200 فلاحا؛

- إرساء الرمز الجماعي (terroir du Maroc) حيث تمت مواكبة 264 مجموعة، تضم 482 تعاونية، 13.638 فلاح.

وقد تم منح التراخيص لفائدة 1140 منتوجا محليا، مواكبة 40 مشروعا للتجميع الفلاحي من الجيل الجديد ليصل الآن عدد مشاريع التجميع على الصعيد الوطني إلى 78 مشروعا لفائدة 58.800 فلاحا مجمعا، 80% منهم صغار الفلاحين.

ولابد من الإشارة إلى أن القانون 37.21 المتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضار المنتجة في إطار التجميع الفلاحي الذي جاء لتعزيز التكامل بين عالية وسافلة سلاسل الإنتاج وتمكين صغار الفلاحين المجمعين من تحسين إنتاجهم والولوج إلى مسالك التسويق. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات والأرقام اللي اعطيتو.

فعلا، كيفما تتعرفو موضوع السؤال هي المجموعات ذات النفع الاقتصادي اللي الهدف منها هو أنه تدعم وتحفز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر التعاونيات واللي كتكمل في إطار التجمعات ذو نفع اقتصادي، أو ما يصطلح عليه بـ (GIE).

إلا أنه السيد الوزير كيفما كتعرفو كاين هناك مجموعة من هاذ المجموعات على الصعيد الوطني اللي عرفت نجاحا كبيرا، بحيث أنه أصبحت.. طورت المنتوجات ديالها وأصبحت كتتنافس حتى القطاع الخاص وتطورت من بعدها التعاونيات اللي هي كتجمع فيها.

كاين بعض الحالات اللي ما عرفوش نجاح كبير نظرا، في الانطلاقة ديالهم ما تحدثت الماهام بشكل واضح، وهنا كنخص بالذكر المجموعة ذات النفع الاقتصادي "حليب جرسيف"، اللي التكلفة الإجمالية باش تدارت واحد الوحدة صناعية لتثمين المنتوجات نتاع الحليب ومشتقاته أزيد من 7 مليار سنتيم، 5 د المليون درهم أي 500 مليون سنتيم كانت مساهمة ديال الفلاحة عبر التعاونيات نتاعهم، والباقي وزارة الفلاحة وشركاء آخرون.

السيد سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن المجموعات ذات النفع الاقتصادي نسانلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا فريق الأصالة والمعاصرة المحترمة على طرح هذا السؤال.

تولي استراتيجيات "الجيل الأخضر 2020-2030" أهمية خاصة للمنتوجات المحلية والفلاح الصغير، ومن خلال العديد من المشاريع والبرامج بهدف تعزيز سبل الولوج إلى الأسواق وذلك عبر:

- أولا، وضع إطار قانوني وتحفيزي خاص بالتجميع الفلاحي؛

- خلق تواصل مباشر ما بين المنتجين والموزعين بالأسواق الوطنية والدولية؛

- تثمين المنتوجات عن طريق الترميز والتغليف والتلفيف والتسعير والترويج.

وفي هذا الإطار، تم:

- دعم وتأهيل 380 مجموعة منتجة، تضم 1130 تعاونية و29.000 فلاح؛

- تسجيل 248 مجموعة منتجة، تضم أزيد من 13.500 فلاح بصفة دائمة ومستمرة لدى الأسواق الكبرى والمتوسطة والسوق التضامني في إطار الاتفاقيات المبرمة، والتي تم من خلالها إعفاؤهم من رسوم الولوج والتسجيل وهوامش الربح الخلفية؛

- إطلاق حملات ترويجية وحملات إعلامية مؤسسية للتعريف بجودة المنتوجات المحلية وحث المستهلكين على اقتنائها؛

- إنجاز أكشاك تعاونية لفائدة 96 مجموعة منتجة، 250 تعاونية تضم 6200 فلاح؛

- إرساء منصة رقمية لترويج وتسويق هذه المنتوجات، حيث تم

تسجيل 200 مجموعة منتجة، تمثل 382 تعاونية وأزيد من 11.670 فلاحا؛

¹ Groupement d'Intérêt Economique

الله، وغادي يجي إن شاء الله الفرج، لأنه دائما بعد العسر هناك يسر، ولن يغلب يسرين عسرواحد.

فإن شاء الله هاذ الإيقاع غادي تستمر فيه الوزارة الوصية ديال إنجاز هاذ المشاريع، باش إن شاء الله ملي تتغير الظروف إلى أحسن نكونو وجدنا عاود الإمكانيات ديال الإنتاج بشكل كبير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال السابع موضوعه "تقييم استراتيجية أليوتيس" لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السي خلمين لبسط السؤال.
تفضلوا.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن نجاح أي مخطط أو استراتيجية مرتبط بتوفير الشروط المادية والاجتماعية والمهنية للموارد البشرية التي تشرف على تنفيذه، ونخص بالذكر موظفي قطاع الصيد البحري وضباط وبحارة الصيد البحري.

لم يتم لحد الآن تقييم استراتيجية "أليوتيس 2010-2020"، والتقييم الوحيد الذي عرفه المخطط كان في سنة 2016، وعرف حينها انتقادات حادة حتى من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات، لأن نفس مكتب الدراسات الذي كان وراء إعداد هاذ المخطط هو نفسه الذي أسندت له مهام التقييم.

وعليه، نتساءل عن مآل مدونة الصيد والتعويضات على الراحة البيولوجية بالنسبة للبحارة؟ ومآل الحوار الاجتماعي في قطاع الصيد البحري؟ عن نسبة تحقيق من مؤشرات استراتيجية "أليوتيس 2010-2020"؟

حيث لا يمكن الكلام عن استراتيجية جديدة دون تقييم الاستراتيجية القديمة من أجل تثبيت نقط القوة ومعالجة نقط الضعف.

كم بلغ الاستهلاك الوطني حاليا من المنتجات البحرية بعدما حدد في استراتيجية "أليوتيس" في 16 كيلو فالسنة كهدف؟

أين وصل مؤشر الاستدامة؟

أين وصل مؤشر تئمين المصطادات؟

هاذ المشروع، السيد الوزير، دشن السنة الفارطة والآن راه واقف بسبب تداخل المهام ما بين الناس اللي كتسير، اللي منتدابهم التعاونيات ومكتب دراسات عيناتو وزارة الفلاحة باش يواكب هاذ التعاونية، إلا أنه بقدرة قادر أصبح هو المسير غير الرسمي لهاذ المجموعة واللي أداو بها للإغلاق ديالها حاليا.

كنتالبيكم، السيد الوزير، أن الوزارة تتدخل، الوزارة رسلات السنة الماضية لجنة للتقصي عن أسباب فشل هاذ المشروع. بغينا المخرجات نتاع هاذ اللجنة، وبغينا التدخل الفوري ديال الوزارة باش ينقذو هاذ المشروع الهام والضخم اللي قادر أنه ينهي الإقليم من الناحية ديال التئمين دالحليب دالفلاحة، خاصة وأن الإغلاق ديالو راه يقدر يساهم فتلاشي التجهيزات الإلكترونية الدقيقة اللي خدامة بها هاذ الوحدة.

السيد الوزير،

المكان ديال الخلل ديال الفشل نتاع هاذ المشروع راجعة للسلطة المطلقة اللي تعطات بشكل غير رسمي لمكتب الدراسات اللي كان كيسير هاذ الوحدة، واللي خرجها عن الهدف اللي جات عليه.

فلذلك، لازم التدخل ديال الوزارة باش يعني ترجع وتقوم هاذ المشروع، وترجعو للأهداف الأصلية اللي تدار عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم على التعقيب.

طبعاً، شكرا على المعطيات اللي قدمت بخصوص المشروع اللي تكلمت عليه، أنا ما عنديش معطيات حول هذا الموضوع، لكن أعديك بأنني سوف يعاد فتح هذا الملف من جديد، ونشوفو الإشكالات المطروحة وكيفيات معالجتها.

نستغل الفرصة باش نتفاعل مع السي اعبيد، لأنه ما كانش عندي الوقت فالسؤال السابق.

المنطقة اللي تكلمت عليها واللي كانت موضوع ديال أنه غيتفتح فيها بعض المناطق ديال الري، نفس التوجه، هو نشوفو الإمكانيات اللي كاينة وندرسو الإمكانيات اللي ممكن أنها تعمل لفائدة هاذ المنطقة، لأن المهم هو أن هاذ المرحلة ديال الجفاف اللي كتمر منها بلادنا، هي ما خصهاش يعني تحبط من العزائم ديالنا، لأنه الخير غادي يجي إن شاء

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

طبعا ما غنتكلمش على الأهداف الاستراتيجية اللي معروفة، ولكن سوف أتحدث على أهم المؤشرات اللي تحققت فالمرحلة ما بين 2010-2020:

- بلغ الناتج الداخلي الخام ديال الصيد البحري مع تربية الأحياء مع صناعة الصيد البحري 17.02 مليار درهم، بمتوسط نموسنوي يقارب 6.8، حوالي 7% سنويا، وهو ما يمثل 79% من الهدف المسطر، الهدف اللي كان قبل هو 21.9 مليار؛

- الانتقال من 5 إلى 96% من نسبة الكميات المفرغة المدبرة بصفة مستدامة، أزيد من 100% من الهدف المستهدف؛

- الرفع من الكميات المصطادة سنويا بنسبة 2% من حيث الحجم و5.4 من حيث القيمة، يمثل 83% من الهدف المسطر؛

- بلغ حجم الصادرات 841 ألف طن سنة 2020، بمتوسط نمو سنوي قدره 5.1 ما بين 2010-2020، وبلغت قيمتها في نفس السنة 22.6 مليار درهم؛

- مناصب الشغل، أنا كنعرف كييجيك الجانب الاجتماعي أكثر السيد المستشار، على متن سفن الصيد البحري بمختلف أنواعها 127.339 منصب شغل، هذا في سنة 2020، في اليابسة 110.000 منصب شغل مقارنة مع أقل من 69.000 اللي كانت في 2010، أي بمعدل زيادة سنوية قدره 5.1%؛

- الاستثمارات الإجمالية الخاصة في مجال صناعة التثمين 5.38 مليار درهم؛

- على المستوى الاجتماعي: تم تعميم التغطية الاجتماعية والصحية والتأمين الصحي على حوادث الشغل على جميع البحارة وتنوع وتطوير عرض التكوين البحري 14 مؤسسة للتكوين البحري وتطوير الإطار القانوني لإنقاذ الأرواح البشرية؛

- على المستوى القانوني: تم تنزيل وتعزيز مجموعة من القوانين، بلا شك كلكم تتعرفو على أنها مرت من هاذ الغرفة المحترمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب المجموعة المحترمة.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

هذه نقط القوة، واسمع لنا نقط الضعف.

رغم كل ما جاء في جوابكم، فإن قطاع الصيد البحري لازال يتخبط في عدة مشاكل والتي تضر بأهداف استراتيجية "اليوتيس"، خاصة في شقها المتعلق باستدامة الموارد البحرية، حيث عرفت هذه السنوات الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في إنتاج دقيق وزيت السمك تجاوز 250.000 طن سنة 2022، وهو رقم قياسي في تاريخ المغرب.

وللتذكير فإن من أجل إنتاج هذه الكمية من الدقيق وزيت السمك أي 250.000 طن يتطلب طحن مليون طن من السمك، نعم السيد الوزير، مليون طن من الأسماك، هذا يعني ببساطة ثلثي الإنتاج الوطني المصرح به في الوثائق الرسمية، تم توجيهه إلى معامل ما يسمى بـ"الكوان" ومعامل تدقيق السمك مما يؤدي إلى استنزاف خيرات البلاد، الشيء الذي يحرم خزينة الدولة من ملايين من الدراهم والعملية الصعبة وضياح عدد كبير من اليد العاملة.

أما بخصوص السردين المجمد، فهو طامة أخرى حيث يتم تصدير حوالي 200 ألف طن من السردين المجمد من أجل تزويد معامل تصبير السردين، السمك في الخارج في مختلف دول العالم مما يتسبب في منافسة قوية للسردين المصبر بالمغرب.

ونتيجة لهذه السياسة نجد أن صادرات معامل تصبير الأسماك في تناقص لم تتجاوز 168.000 طن سنة 2022 بسبب قلة المادة الأولية التي تنتج إلى لـ"الكوان" أو إلى معامل التجميد.

ورغم ضعف هذه الكمية المصدرة من السردين المصبر، فقد حققت أرقاما قياسية، حيث تجاوزت 7 مليار درهم سنة 2022 بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة مهمة.

كما أن هذه السياسات تهدد الأمن الغذائي للبلاد في ظل ارتفاع مهول لأسعار السمك في الأسواق المغربية، كما أن جل الموانئ المغربية تعرف انتشارا كبيرا في استعمال آلية صيد ممنوعة وطنيا ودوليا، ولهذا يجب وضع حد لهذه الممارسات غير القانونية وتشديد المراقبة على بعض لوبيات القطاع الذي همها الوحيد هو الربح السريع.

السيد الوزير،

الوزارة دايرة واحد الاستراتيجية من 2020-2030، هاذ الاستراتيجية حتى شي واحد ما تيعرف بالضبط أشنو هو المغزى ديالها والمحاور ديالها وأشنو التوجه ديالها وهذا هو الخطير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه "تعزيز دعائم التطوير القطاعي الفلاحي".

الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي الحسين، تفضلوا.

المستشار السيد الحسين ودمين:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي وضعتها الوزارة من أجل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي، الذي بات اليوم محركا إستراتيجيا للمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لفريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه هذا السؤال.

ترتكز إستراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" لتنمية الفلاحة الوطنية على أساسين:

1- إعطاء الأولوية للعنصر البشري ووضع التنمية البشرية قلب معادلة التنمية؛

2- عبر مواصلة دينامية التنمية الفلاحية وتطوير فلاحية مستدامة وفعالة إيكولوجيا.

ويتم تنزيل الإستراتيجية على ثلاثة أبعاد:

- هناك البعد الترابي، عبر مخططات الفلاحة في كل جهة جهة، التي تركز على المخططات الإقليمية؛

- البعد الثاني هو بعد سلاسل الإنتاج باعتماد عقود البرامج لعشرين سلسلة الإنتاج الأساسية؛

وعليه نطالبكم، السيد الوزير، إعادة النظر في السياسة المعتمدة لتكوين مصطادات عبر تشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة، تقليل كمية الأسماك الموجهة لـ "الكوان" وعبره تحديد الكوفا، تقليل كمية الأسماك السطحية الموجهة إلى معامل التجميد الموجهة للتصدير عبر تحديد الكوفا، تشجيع توجيه الأسماك السطحية.

والأساسي والمهم في هاذ العملية، السيد الوزير، هو الاهتمام بأطر وموظفي وزارة الصيد البحري، لأنهم هوما في الواجهة في تطبيق القانون وتفعيل وتنزيل هاذ المخطط ديال "أليوتيس"، أيضا ضباط وبحارة الصيد البحري اللي كيعانيو الأمرين من هاذ التوقفات ديال الراحة البيولوجية اللي دايمًا تنقلو خص آلية للتعويض عن الراحة البيولوجية لأنهم تيعيشو حالة اجتماعية صعبة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، في إطار التفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

جملة من القضايا اللي تكلمتي عليها راه تتناقفو عليها، يعني جملة من القضايا اللي تكلمتي عليها احنا تتناقفو عليها داخل الحكومة لأنه السلسلة والاستراتيجية كلها تتستهدف التوازن، التوازن في الإنتاج، التوازن في الحفاظ على الموارد، إذن هاذ الشيء هذا تقريبا راه احنا تنتقاسموه، لذلك سوف يتم مواصلة العمل في المرحلة الثانية من "أليوتيس" عبر تنزيل عدة تدابير لتعزيز مخططات تدبير المصايد الحالية، من خلال إرساء مقاربة جديدة تعتمد على الهيئة المجالية لمجهود الصيد، تأخذ بعين الاعتبار الأصناف المستهدفة ووسائل الصيد المستعملة-تكلمتي عليها-وحالة المخزون بكل منطقة.

كما نضع العنصر البشري، واللي تكلمت عليه أيضا في التعقيب ديالك، السيد المستشار، نعتبره محورا أساسيا، لأن هو اللي غيدير المراقبة، هو اللي غيدير التتبع، هو اللي غيدير التنزيل ديال الأهداف.

فلذلك تعكف الوزارة على تقوية الجانب الاجتماعي وعلى تقوية القدرات التدييرية للمصايد، بما يساهم من تحسين ظروف العيش وعمل الفاعلين في هذا المجال عموما.

وتقفون على أورش الوزارة في كل مناطق المغرب.

جوابكم تضمن مجموعة من التدابير المهمة التي اتخذتها وزاراتكم لتعزيز دعائم وتطوير القطاع الفلاحي، مجهوداتكم كبيرة ومتواصلة لتنمية القطاع في إطار تنزيل إستراتيجية "الجيل الأخضر"، خصوصا فيما يتعلق بتوفير عوامل الإنتاج وتنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية ومواكبة الفلاحين الصغار، دون أن ننسى تديركم المحكم ملف البرنامج الاستثنائي للحد من آثار التساقطات المطرية، التي أشرفتم عليها لدعم الفلاحين ومربي الماشية في أكبر عملية دعم عرفتها بلادنا منذ الاستقلال، مشيدين في هذا الإطار بعناية جلالة الملك التي يسبغها على رعاياه الأوفياء.

السيد الوزير المحترم،

جهة كلميم- واد نون بحاجة إلى برنامج خاص لتدعيم القطاع الفلاحي، لأن المنطقة تعيش إشكالا حقيقيا مرتبطا بندرة المياه وتديبر هذه المادة الحيوية.

وإذ نطالبكم بالتفاتة خاصة لفلاحي المنطقة لأن السلسلة الفلاحية تعيش وضعا خطيرا ومقلقا، خصوصا الواحات التي تعرف تدهور بيئي وإيكولوجي، حيث تم اجتثاث الآلاف من أشجار النخيل وزيت الزيتون وأركان وفاكهة الصبار، توقفت على إثرها الأنشطة الفلاحية والدورة الاقتصادية بأكملها ببعض المناطق، مما تسبب في استفحال الهجرة القروية وتحولت العديد من الواحات إلى صحاري قاحلة تنعدم فيها الحياة.

كما أن فاكهة الصبار التي تعتبر رمز المنطقة، تعرضت لهجوم الحشرة القرمزية التي أتلقت محاصيل الضيعات الفلاحية والهكتارات من هاته الفاكهة التي تتميز بجودتها العالية.

وإذ نثمن مجهوداتكم، نجدد مطالبتكم بالتفاتة خاصة للجهة، وأملنا كبير فيكم، السيد الوزير، لدعم وتطوير القطاع الفلاحي والفلاحين ومربي الماشية، حفاظا على كرامة ساكنة المنطقة التي تشتغل في غالبيتها في القطاع الفلاحي، الذي يعد المصدر الوحيد لقوتها اليومي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، هل من تعقيب؟

السيد الوزير، ما كاين تعقيب.

إذن نرحب بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والتشغيل.

ونمر إلى السؤال التاسع وموضوعه "تطوير سلاسل الإنتاج الخاصة بالدواجن".

- والبعد الموضوعاتي، هو الذي يهم الأوراش الأفقية، بحال الماء، بحال التربة، بحال التسويق، بحال التكوين، البحث والابتكار إلى غيره.

تنزيل الأساس الأول المتعلق بالعناية بالعنصر البشري عبر أربع محاور:

- تهيئة الظروف الملائمة للمساهمة في توسيع الطبقة الوسطى الفلاحية، وهادي جات في الخطاب ديال جلالة الملك؛

- إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب عبر عدة ركائز؛

- تطوير جيل جديد من التنظيمات الفلاحية ومتابعة هيكلتها لبلوغ نسبة 25% من الفلاحين المنخرطين بها؛

- جيل جديد من آليات المواكبة، من خلال مشاريع الفلاحة التضامنية وإدخال التقنيات جديدة ورقمنة الخدمات الفلاحية لحوالي 2 مليون فلاح وإطلاق جبل جديد من مشاريع التجميع الفلاحي.

الأساس الثاني المتعلق بتطوير فلاحية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية وناجعة إيكولوجيا، يتم تنزيهه عبر أربعة محاور:

- تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية، عبر مواصلة استهداف عالية السلسلة الفلاحية وتكثيف الجهود على مستوى السافلة، السافلة يعني التسويق؛

- تحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية وهيكلتها وتحديد مسالك التوزيع، عبر عصرنه 12 سوق جملة جهوي للخضر والفواكه وتأهيل الأسواق الأسبوعية؛

- اعتماد 120 مجرزة محدثة أو جديدة؛

- تعزيز الجهود والجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، عبر مضاعفة المراقبة الصحية للمنتوجات الفلاحية؛

- مضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتنمية بمعدل 1.5 إلى 2؛

- تطوير فلاحية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية، من خلال مواصلة برامج الري والتهيئة الهيدرو-فلاحية وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للفريق المحترم السي الحسين، تفضل.

المستشار السيد الحسين ودمين:

السيد الوزير المحترم،

نحي عاليا تواصلكم عن المنتخبين ومع المهنيين، تزورون الأقاليم

- إنجاز مشاريع التجميع حول المجازر الصناعية ووحدات التقطيع والتلفيف ووحدات معالجة البيض؛

- دعم تنفيذ المشاريع المتعلقة بإنجاز مصانع الأعلاف ووحدات التفريخ وتعزيز عمليات التأطير الصحي والتقني على صعيد جميع حلقات سلسلة قيمة الدواجن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكرك، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الغني بالمعطيات.

تتوفر بلادنا على منظومة متكاملة لإنتاج لحوم الدواجن وبيض الاستهلاك، يصل رقم المعاملات اللي أكدتيو عليها إلى 37 مليار درهم سنويا، كما تمكن هذا القطاع في إطار مخطط المغرب الأخضر أن يصبح قطاعا مصدرا ومستثمرا هاما في بعض الدول الإفريقية، وهو ما ساهم في تحقيق السيادة الغذائية في هذا المجال.

وقد أعطى معرض الدواجن في نسخته الرابعة والعشرين الذي نظمته الفيدرالية البيشمبية لقطاع الدواجن (FISA²) الأسبوع الماضي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، صورة كاملة على مدى تطور قطاع الدواجن بالمغرب.

ولابد أن نذكر بأن السنة الماضية عرفت خلال المعرض الدولي للفلاحة بمكناس تأسيس "الكونفدرالية الإفريقية للمنظمات المهنية الإفريقية لقطاع الدواجن"، حيث حظي المغرب بشرف رئاستها واحتضان مقرها الرئاسي.

السيد الوزير،

غير أن هذا القطاع لا زال يعاني من مشكل التسويق والتوزيع، وهو ما يتطلب معالجته من خلال العمل على:

- أولا، تفعيل الدورية المشتركة بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، والتي تحدد شروط تأهيل الرياضات كوحدة القرب لذبح الدواجن؛

- ثانيا، دعم المجازر الصناعية المعتمدة -كما جاء في كلمتك- من خلال حث الفنادق والمطاعم ومطاعم المستشفيات والسجون وغيرها على اقتناء لحوم الدجاج من المجازر العصرية؛

- ثالثا، إعادة النظر في أسواق الجملة.

والكلمة للسيد يوسف العلوي، تفضل.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن إجراءات الوزارة لتطوير سلاسل إنتاج الدواجن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الرئيس المحترم، على طرح هذا السؤال هذا.

بالفعل، مجموعة من المجهودات بذلت في إطار واحد العقد برنامج ديال 2010-2020، والذي تم إبرامه في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، تحقق سلسلة رقم معاملات سنوي قدره 37 مليار درهم، وأحدثت 142.000 منصب شغل مباشر و328.000 منصب شغل غير مباشر، هذه السلسلة تنتج حوالي 782.000 طن من اللحوم البيضاء، و6.9 مليار وحدة من بيض الاستهلاك، مما يسمح بتغطية 100% من حاجيات الاستهلاك الوطني.

في إطار "الجيل الأخضر" وبتاريخ 4 ماي 2023 على هامش الدورة 15 للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس، تم التوقيع على عقد برنامج جديد للفترة ما بين 2021-2030.

طبعا، الأهداف ديالو هو:

- الرفع من مستوى الإنتاج الإجمالي من اللحوم البيضاء ليصل إلى 912.000 طن والبيض إلى 7.6 مليار؛

- إحداث 140.000 منصب شغل جديد ليصل العدد الإجمالي إلى 600.000 منصب شغل؛

- إعادة تأهيل وتحديث وحدات تربية الدواجن؛

- تنظيم شبكة تسويق الدواجن ومنتجاتها؛

² Fédération Interprofessionnelle du Secteur Avicole

السيد الوزير،

إن مهني قطاع الدواجن إذ يتفهمون تساؤل المستهلك عن ارتفاع أثمان الدواجن وبيض الاستهلاك، فإنه لا بد من التوضيح بأن هذه الأسعار تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الأسواق الدولية للمواد الأولية، إضافة إلى توقف الإنتاج في العديد من الضيعات بسبب مشكل التمويل.

وعلى الرغم من توالي الأزمات بداية من أزمة "كوفيد-19"، فإن مهني الدواجن وبيض الاستهلاك لم يتوقفوا عن تزويد السوق الوطني رغم الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن انخراطنا الأكيد لتطوير هذا القطاع الهام في إطار "مخطط الجيل الأخضر"، الذي يتوافق برنامجه الزمني مع أهم التظاهرات الدولية التي ستنظمها بلادنا سنة 2030.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، هل من تعقيب؟

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الرئيس المحترم، على التعقيب.

طبعا في إطار هاذ الموسم، وهاذ الشئ كتعرفوه، السيد المستشار المحترم، وفي إطار البرنامج الاستثنائي لمواجهة آثار العجز في التساقطات المطرية ودعم القطاع الفلاحي والبي فالنهاية هو دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، خصص دعم 800.000 طن من الأعلاف المركبة الموجهة لحماية الدواجن بميزانية قدرها 1.1 مليار درهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر للسؤال الموالي، موضوعه "وضعية قطاع الزيتون ببلادنا".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

يعرف قطاع الزيتون-والمناسبة شرط-حركة دائبة تنشط فيها ساكنة العالم القروي، فماذا أعدت حكومتنا للنهوض والعناية بهذه المادة الحيوية والتي تشكل حوالي 6% من الناتج الداخلي الوطني الفلاحي الخام؟ ما هي هذه الإجراءات؟

نعلم جيدا ونشكر الحكومة والسيد وزير الفلاحة على منع تصدير هذه المادة الحيوية، فماذا وراء عدم التصدير؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيد الوزير على سؤال الفريق المحترم.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

شكرا سي اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، على طرح هذا السؤال المهم.

بالفعل، تغطي زراعة الزيتون 68% من مساحة الأشجار المثمرة على الصعيد الوطني وتوفر أكثر من 50 مليون يوم عمل سنويا، ما يعادل 200.000 منصب قار، 25% منها للنساء.

وبالنسبة لخريف هذه السنة 2023 يبلغ الإنتاج المتوقع للزيتون حوالي 1.07 مليون طن، أي نفس مستوى الموسم السابق، على الرغم من العجز الحاد في المياه والذي لا يزال قائما، هذا الإنتاج يسجل انخفاضا بنسبة دبال 45% مقارنة بإنتاج خريف 2021، الذي بلغ 1.97 مليون طن.

من المتوقع أن يبلغ حجم المعاملات 7.4 مليار درهم بزيادة 10% مقارنة بسنة 2022، يعني كايين ارتفاع دبال حجم المعاملات، ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاج أساسا إلى:

- التأثير المشترك لاستمرار الجفاف في الموسمين الماضيين؛

- موجة الحرارة خلال شهر أبريل في وقت إزهار بساتين الزيتون؛

- البرد في بعض المناطق بجهة الشرق، خاصة تاويرت؛

- تأخر الأمطار الخريفية خلال الموسم الحالي الذي عادة ما يكون لها الأثر الإيجابي في تحسين حجم الثمار ونسبة الزيت بها؛

- ارتفاع مهم لدرجات الحرارة خلال شهر شتنبر وبداية شهر أكتوبر، مما أدى إلى سقوط هذه الثمار.

ولضمان تموين السوق الوطنية والحد من ارتفاع الأسعار، قررت الحكومة إخضاع تصدير الزيتون ومشتقاته بترخيص، إلى غاية 31 دجنبر 2024، وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم 89.13 المتعلق بالتجارة الخارجية.

بالنسبة للمستقبل، أشنو غادي يتعمل؟ واللي جا في السؤال ديالك.

أولا، في إطار الاستراتيجية:

- تم توقيع عقد برنامج 2021-2030 توسيع المساحة بـ 300.000 هكتار لتصل إلى 1.4 مليون هكتار مقارنة بـ 1.1 مليون هكتار في عام 2020؛

- إعادة تأهيل المزارع القائمة على مساحة 100.000 هكتار؛

- تحسين الإنتاج ليصل إلى 3.5 مليون طن؛

- استدامة الاستثمارات المنجزة في إطار مشاريع الركيزة الثانية لـ "مخطط المغرب الأخضر" على مساحة 100.000 هكتار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الرئيس، تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلا، السيد الوزير، على المعلومات الشافية وعلى اطمئنان وطمأنة ساكنة العالم القروي بالخصوص، حيث تعتبر مادة الزيتون هذه المادة الحيوية التي أصبحت ضرورية لموائد كافة شرائح المجتمع المغربي، زيت العود أو زيت الزيتون تعتبر مادة أساسية في الوجبة الرسمية لساكنة العالم القروي.

ذكرتم، السيد الوزير، مشكورا اليد العاملة وامتصاص البطالة في هذا العالم القروي، فلزال النقص حادا في اليد العاملة، لازال الطلب على اليد العاملة كثيرا وكثيرا.

فاليوم، السيد الوزير المحترم، كنعرفو أن هذه المادة دخلت إليها الأيادي التي تحاول التشويش من حيث ثمنها أن كايين اللي تixelعو الناس الثمن وصل لـ 100 درهم، 95 درهم، هذا واحد.. إضافة إلى أن

هناك من يحاول المس بجودة الزيت المغربية.

وهنا كنشكرو الحكومة ومرتاحين للتدابير اللي دارتها وزارة الفلاحة في هذا الموضوع للضرب على أيادي الناس اللي كيحاولو الغش وتلويث سمعة الزيتون والزيت الذي خرجت دعايتها وجودتها إلى خارج التراب الوطني، وأصبحت مطلوبة عبر مختلف أرجاء العالم، تنافس الدول التي سبقتنا.

فأتمنى، السيد الوزير المحترم، أن يكون هناك دعم للفلاح حتى يعتني بهذه الشجرة التي عانت وعانت كثيرا من الجفاف.

فشكرا لكم وتحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، هل من تعقيب؟

إلى ما كانش تعقيب نمر للسؤال الحادي عشر في المحور الأول، موضوعه "تأهيل قطاع الصيد التقليدي بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي كمال تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارات.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة الوصية من أجل تطوير قطاع الصيد التقليدي والرفع من إمكانياته الاقتصادية ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير..

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا هاذ السؤال ما يمكن يطرحو إلا السي كمال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الجواب القيم ديالكم.

أولا، نتشرف بتلقي الجواب من طرفكم السيد الوزير، أولا في إطار التضامن مع الحكومة وكذلك في إطار التمكن ديالكم من واحد المجموعة من الملفات وخاصة الملف ديال قطاع الصيد البحري اللي كتعطيه واحد الأهمية وكتربطكم واحد العلاقة كبيرة مع القطاع ديال الموانئ، خاصة أنكم منحدرين من ميناء سيدي إفني اللي عندو واحد التاريخ فالصيد، ويمكن نقولوبأن أحسن الصيادين نشأتم هاذ الميناء هذا.

السيد الوزير،

كنعرفو كاملين بأنه فالحقيقة هاذو جوج ديال القطاعات أو جوج ديال الاستراتيجيات كيغرفو واحد المجموعة ديال المزايدات السياسية، سواء "المخطط الأخضر" أو "مخطط أليوتيس"، ولكن الأرقام—وراكم ذكروها، السيد الوزير، فالتدخلات ديالكم بجوج—كتعكس الواقع ديال ما تعيشه هذه القطاعات والتطورات اللي عرفتها هاذ القطاعات، لازم أننا نكن الاعتراف للناس اللي جاو بهاذ الأفكار، وخاصة السيد رئيس الحكومة لما كان وزيرا وصيا على هاذ القطاعات، اليوم النتائج هي ظاهرة والخبرات الحمد لله في بلادنا رغم الارتفاع ديال الأسعار، ولكن على الأقل كنعلقوا مواد غذائية اللي هي متواجدة.

فيما يخص الموضوع ديال الصيد التقليدي، السيد الوزير، أولا، كذلك أجدد الشكر، لأنه من الجانب الاجتماعي فعلا أن هاذ القطاع خطا واحد الخطوات جد مهمة، بحيث أنه كاين اليوم جميع البحارة العاملين على هاذ النوع من الصيد، الصيد التقليدي هو ذوك القوارب الصغيرة اللي كنعلقوا في مختلف الشواطئ ولا عبر شواطئ المملكة، واللي هاذ الحالة ديالهم ما تعكسش الواقع ديال هاذ الفئة هذي.

فعلا، كما قلت أن هاذ الفئة استفادت من التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية، هاذ الفئة كذلك كتساهم بطريقة مباشرة، أولا في الاقتصاد الوطني للأسمك ديالها توجه إلى التصدير، كذلك هناك ما يقارب وعلى حساب الرقم اللي ذكرو ديال عدد القوارب، السيد الوزير، تشغل 80.000 منصب شغل مباشر.

إذن اليوم المطلب ديال مهني ديال الصيد التقليدي، السيد الوزير، هو التأهيل ديال هاذ القوارب ديال الصيد.

تنعرفو بأن القوارب ديال الصيد كلها ما تتشغلش في الموانئ، تتشغل في الشواطئ لما تتكون سوء الأحوال الجوية ما تيتمكنوش من الخروج للبحر، أولا السلامة ديالهم وبالتالي لأن ذوك القوارب ما تتستاجبش لهذيك الظروف ديال العمل.

تنظن اليوم، السيد الوزير، هذا واحد الورش اللي هو جد كبير

شكرا على طرح هاذ السؤال هذا.

بالفعل، يعد قطاع الصيد التقليدي مكونا أساسيا في منظومة الصيد البحري الوطني، إذ يضم الأسطول حوالي 10.409 قاربا مسجلا إلى غاية 31 دجنبر 2022، ويساهم بحوالي 7% من الإنتاج الوطني من حيث الحجم و23% من حيث القيمة.

ومن أجل تطوير هذا القطاع، أقرت استراتيجية "أليوتيس" دعما متواصل عبر:

- وضع مخططات تهيئة المصايد ومحميات بحرية لضمان الصيد المستدام، ونحن بصدد إنجاز محميات أخرى بكل من جهة سوس-ماسة وإقليمي بوجدور والناظور؛

- إنشاء 45 قرية للصيادين ونقط التفرغ مجهزة بكلفة 3.2 هادي موجودة تقريبا على طول الساحل الوطني؛

- تجهيز 15.610 قارب للصيد التقليدي بـ 3 صناديق عازلة للحرارة لكي نحافظ على الجودة ديال المنتج بغلاف مالي يقدر 93 مليون درهم؛

- استفادة 938 قارب صيد تقليدي من دعم حوالي 5.3 مليون درهم، في إطار برنامج "إبحار" ديال المحركات إلى غير ذلك؛

- الرفع من الحمولة الإجمالية لقوارب الصيد التقليدي، وهذا كان مطلب ديال البحارة؛

- نظام تحديد هوية قوارب الصيد التقليدي لتعزيز المراقبة وضبط وتحديد هوية القوارب؛

- برنامج الدعم التقني واللوجستيكي والمالي للتعاونيات، 100 مليون درهم؛

- تعميم التغطية الصحية الاجتماعية، هذا قبل من الورش ديال الحماية الاجتماعية، والتأمين أيضا على حوادث الشغل التي تقع فالمرابك ديال الصيد التقليدي؛

- إنجاز 22 وحدة طبية بالموانئ، وفهاذ الأسابيع دوزنا القانون.. المرسوم المتعلق بهاذ الموضوع ديال النقط اللي كاينة على مستوى الموانئ ديال الطب؛

- تجهيز 6245 قارب صيد فالأطلس الجنوبي بمعدات السلامة البحرية، وسيتم تعميمها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي كمال، تفضل.

والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وموضوعه "تمدد القطاع غير المهيكّل ببلادنا".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنساء لكم عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لإدماج القطاع غير المهيكّل في الاقتصاد الوطني، وعن آجال تنزيل هذه الإجراءات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم، تفضلوا للإجابة عن السؤال.

السيد يونس السكوري وبحسو وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص سؤالكم على القطاع غير المهيكّل، تجدر الإشارة على أنه المندوبية السامية للتخطيط بصدد التحضير لدراسة معمقة في هاذ المجال لأن آخر دراسة هي قديمة شي شوية، ورغم أنه جميع الدراسات التي توفرت ما بين في هاذ العشر سنين و15 عام الأخيرة تؤكد على أن كاي هنالك واحد الانخفاض، ولكن ما عرفناش بالضبط إلى أي مدى وصل واش 30% واش قل من 30% إلى آخره.

المعلومات التي نتوفر عليها هي معلومات جاية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي كيسمح أننا نقيس بشكل أوبآخر تطور القطاع غير المهيكّل عبر مؤشرين أساسيين:

- المؤشر الأول هو عدد المقاولات النشطة، أي عدد المقاولات التي تصرح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي فاق عددها 300.000 بكتلة بشرية فاقت 4 المليون ديال الأجراء، فهذا يعني على أنه أكثر من 300.000 مقالة تصرح بالمستخدمين ديالها، وهو مؤشر يعني تقدم ولم يتأخر؛

- ثانيا، هو العدد ديال التصريحات ديال المستخدمين في سوق

وكبير جدا من أجل تجديد هاذ القوارب، لأن في بلادنا هو البلد الوحيد اليوم التي تيستمرو في بناء هاذ القوارب من الخشب، مع العلم أننا اليوم يمكن لي نؤكد بأن هاذ النوع من الصيد وهاذ المهنيين ديال الصيد التقليدي هوما من الأولين التي تيحترمو القوانين المنظمة للصيد، التي تيحترمو الراحة البيولوجية والتي تكون التوقف بعض المرات لمدة شهر أو ثلاثة أشهر، السبب التي تيلخي أن هاذ القوارب ديالهم تتلاشى في الأوقات ديال التوقف والعامل ديال الشمس وديال المناخ.

اليوم، الدول كلها تتمشي القوارب مصنوعة من البوليستير، هذا واحد الورش واحد الصناعة جديدة التي اليوم يمكن يقولو بأن السوق هو عندنا هوما هاذ القوارب المتواجدة، يمكن لنا اليوم مع الجهات مشكورة التي تتشارك في هاذ الأوراش من أجل التأهيل أو كذلك تعطيو فرص لهاذ المهن الصغيرة، فكنتظن هذا واحد الورش، السيد الوزير، التي خصنا نفكرو فيه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، هل من تعقيب؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

سريرا، فقط بغيت نتفاعل مع السيد المستشار المحترم.

هاذ الإجراءات التي تكلمت عليها هي ساهمت في تعزيز مردودية الصيادين التقليديين، حيث ارتفع معدل رقم المعاملات الخاصة بكل قارب صيد تقليدي نشيط بنسبة 162%، حيث انتقل من 78.000 درهم سنة 2010 إلى 204.000 درهم سنة 2022.

فشكرا، السيد المستشار، بالفعل عندي علاقات وجدان مع القطاع ومع الصيد عموما، ولكن ما عندي لا باطرة لا فلوكة لا والو، عنداك لا تخرج عاوتاني شي (station) ولا مدرسة وتزاد عليها باطو عاوتاني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

سؤال الفريق الحركي سيسحب كما انسحب الفريق الحركي.

إذن نشكر السيد الوزير المحترم على إسهامه في هذه الجلسة القيمة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لوزارة الإدماج والاقتصادي

واحد 80 مليار ديارال درهم خلال الدراسات 80 مليار ديارال درهم اللي كتضبع للصندوق الضمان الاجتماعي، ولا سيما احنا في واحد الوقت محتاجين، يعني، هاد الحماية الاجتماعية محتاجة للميزانية مهمة، محتاجة لإيرادات مهمة والديمومة ديارال هاد الموارد المالية.

النتائج، السيد الوزير، كذلك كايين التهرب الضريبي، في 2021 تنظن كانت شي 80 مليار ديارال درهم وفي 2022 تدارت دراسة بأن المبلغ تيتفاقم إلى 90 مليار ديارال درهم، أرقام مهمة اللي صدرتها بعض الدراسات وحتى في الغرفة الأولى، احنا في (la première chambre) أشارو لهاذ الرقم هذا، لجنة المالية أشارت لهاذ الرقم هذا.

هاذ الآفة، تتسبب في واحد الغياب ديارال التنافسية ولاسيما عند هاد (les TPE⁵) المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة، اللي تيشكلو واحد 95% في النسيج والمقاولات في المغرب، هاد المشكل تيسبب إفلاس ديارال 50% من المقاولات الصغيرة، وصدر واحد التقرير مؤخرا تيقول لك هجرة ديارال 600.000 مقاوله اللي هوما (auto-entrepreneur)، المقاول الذاتي إلى القطاع غير المهيكل؛ إذن الأمور تتفاقم. السيد الوزير،

كايين استنتاج بأن هاد الآفة، آفة القطاع غير المهيكل عندو خطورة على الاقتصاد الوطني، عندو خطورة على الهشاشة الاجتماعية لليد العاملة ولاسيما القطاع الفلاحي.

التعقيب ديانا، أشنو هي الحلول الأنوية والمستقبلية للحد من هذه الآفة.

كنقترحو فالمجموعة ديانا المقاربة الضريبية عبر تحفيز المقاول الذاتي أبانت عن محدوديتها، والمثال احنا كنعطيو الهجرة ديارال 600.000 مقاول ذاتي للقطاع غير المهيكل.

إذن، كنبالو بمقاربة أخرى، مقاربة اجتماعية من خلال إصلاح مدونة الشغل، من خلال فتح تمويلات مهمة ومواكبة هاد المقاولين الصغار جدا، المقاوله الصغيرة جدا عبر برامج، اللي فيها السنوات واللي فيها الاستشارة خصها تكون من عند الاختصاصيين من أجل دعمهم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لبسط السؤال.

الشغل، فإلى اخدينا الأرقام ديارال المندوبية السامية للتخطيط في الثلث في هاد الأخير ديارال 2023 كان أكثر من 621.000 منصب شغل تم التصريح به أو ما يسمى بالعمل المأجور، وهو يعني على أن القطاع المهيكل هو في تقدم على الأقل من هاد الناحية.

بالنسبة لنا احنا في الوزارة، أولا خصكم تعرفو أن النتيجة ديارال الحوار الاجتماعي اللي أعطت الرفع في مرحلتين من الحد الأدنى للأجور، أدى إلى ارتفاع عدد التصاريح بالمستخدمين، لأن 620.000 اللي كايينة في هاد العام حسب المندوبية السامية للتخطيط هورقم غير مسبوق أبدا في التاريخ ديارال المغرب، أكثر رقم وصلنا له بحال دابا العام اللي فات كان 130.000، فتخيلو أنه في سنة واحدة دزنا من 130.000 إلى 620.000 منصب شغل، هادو الأرقام ديارال المندوبية السامية للتخطيط.

إذن احنا أشنو درنا؟ نتوجهو للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا عبر برنامج "أنا مقاول"، اللي أول مرة غنعطيو شيك ديارال الكراء، لأن أهم حاجة في القطاع المهيكل هو يكون محل، وثانيا كان برامج ديارال التشغيل، واللي من ضمنها واحد البرنامج ديارال "أوراش" في الشق ديارال البعيد، الطويل الأمد في التشغيل، أكثر من عام، وهذا حتى هو تيلقى واحد النجاح ماهر، 50.000 منصب شغل وصلنا غير في شهرين فقط، فتنا 15.000 منصب شغل لأكثر تقريبا سنة ديارال التشغيل، وهذا مؤشر كذلك على أن كايين هناك انخراط من طرف المقاولات في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن التعقيب للمجموعة المحترمة، السي سعيد.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا.

السيد الوزير،

بما أنكم أشرتكم للإحصائيات ديارال (l'HCP³) نبغي نقول لكم بلي حتى احنا عندنا واحد الإحصائيات، عندنا واحد (constat) عندنا البنك الدولي تيقول بأن هاد العمل غير المهيكل تيشكل واحد النسبة تناهز 77%، وتنقلوا بأن (l'HCP) حتى هي أصدرت واحد الإحصائيات غير مطمئنة، اللي تتقول بأن هاد النسبة تتجاوز 67%.

بما أنكم قلتكم، السيد الوزير، بأن هاد القطاع غير المهيكل تيساهم أو تيشكل واحد 30% من الناتج المحلي الإجمالي، يعني (PIB⁴) درنا حتى احنا واحد الدراسة في المجموعة ديانا، صبنا بأن المساهمات في القطاعات الإنتاجية: الفلاحة، الصناعة، الخدمات، صبنا بأن تقريبا

³ Haut-Commissariat au Plan

⁴ Produit Intérieur Brut

⁵ Très Petite Entreprise

ولكن حتى الناس اللي عندهم مسؤولية واللي كانوا فامسؤولية قبل، راه كاين واحد العدد منهم تم تثبيته في مسؤوليته وعدد آخر تم توزيعه مشاومسؤوليات أخرى.

بالإضافة إلى التكوين، لأن هو واحد الرافعة مهمة، ودرنا واحد البرنامج كبير جدا فهاذ السنة بالنسبة للنساء سميناه "ريادة النساء" أكثر من 100 ديال النساء في التكوين المهني وفي التشغيل و(ANAPEC⁶) وف (OFPP⁷) وحتى هو اعطى النتائج ديالو، واحنا مستمرين فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

الأستاذة سليمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الواقع، اخترنا في الفريق وبمجرد أن أحيلت علينا لائحة القطاعات المرصحة في هذه الجلسة، سؤالايم وضعية مفتشي الشغل، ولكن بعد العودة للتواصل مع الجامعة الوطنية للشغل المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تبين لنا أن هناك حاجة إلى مساءلتكم، السيد الوزير، ليس فقط عن وضعية مفتشي الشغل والتي ما فتئنا نطالب بدعمهم، كان آخرها لحظة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة، ولكن تبين لنا في الواقع أن هناك حاجة إلى لفت انتباهكم، السيد الوزير، إلى ضرورة التفكير في مداخل تعزيز وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع وإطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي به.

فإذا كان هذا القطاع هو المسؤول عن متابعة سيرالحوار الاجتماعي، فالقطاع الخاص برمته هو المعني بالأوراش التشريعية المرتبطة بالحوار الاجتماعي المركزي، فالأحرى أن يكون نموذجا على مستوى تمثل ثقافة الحوار والإصغاء للفاعلين الاجتماعيين.

نعم، السيد الوزير، لقد قمتم بأدوار أساسية من أجل مؤسسة الحوار الاجتماعي، الذي عرفته بلادنا سنة 2022، والذي أسس لدينامية حقيقة بمسؤولية وواقعية وفي ظروف اقتصادية صعبة، إلا أن الحوار في القطاع الذي تسهرون على تديره عرف جمودا كبيرا خلال

الأستاذة سليمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن وضعية الموارد البشرية العاملة في القطاع، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة للموارد البشرية العاملة في القطاع:

- أولا، هنالك تقدم مهم لعدد ديال مفتشي الشغل طلع تقريبا 30% ما بين سنة 2022 سنة 2023، ارتفع العدد؛

- ثانيا، بالنسبة لمناصب المسؤولية، أنا قمت بواحد المبادرة لفتح مناصب المسؤولية أمام جميع الرتب تقريبا 105 ديال مناصب المسؤولية في نفس الوقت من مديرين وكتاب عامين ورؤساء أقسام ورؤساء مصالح، وحددنا لهم.. بطبيعة لم يتم إعفاء أي واحد من المنصب ديالو.

فقط، قلنا المناصب الشاغرة خصها تعمر، لأن لقيت واحد المناصب شاغرة لسنتين كثيرة؛ وكذلك ثانيا، المناصب ديال الناس اللي فاتوا واحد العدد ديال السنين، اللي فات أربع سنين ولا خمس سنين، ما يمكن لوش يبقى فالمنصب، كتلقى المسؤول 13 عام وهو نفس المنصب، ما بقى عنده ما يعطي وكبحرم هاذوك اللي كاينين تحت باش حتى هوما يترقاو، والحمد لله تم تعيين رؤساء الأقسام فالأسبوع الماضي، وكاين واحد نسبة تجديد مهمة جدا وفيها نسبة الترقية كبيرة ونسبة التأنيث كذلك فامسؤولية اللي هي كبيرة، واعطى واحد الارتياح، سواء فالقطاع ديال الكفاءات ديال التكوين المهني ولا القطاع ديال التشغيل.

وهاذ الأسبوع هذا إن شاء الله، غادي تنمورؤساء المصالح كذلك، وهو العدد ديالهم كبير ومهم جدا، وخصكم تشوفو ملي جمعنا هاذ الموظفين كلهم تقريبا أزيد من 600 ديال الموظفين فالقطاع كله، خص تشوفو الناس شحال رجع لهم الأمل أن هاذ الحكومة كتتنصفهم وما كاين حتى شي استحضار لشي مقياس حزبي نهائيا فهاذ المجالات هذا، لأن هاذو موظفين وموظفات ديالنا تينتميو للبلاد وهوما ملك للمؤسسة ديالهم، والمؤسسة ديالهم حتى هي تيمتلكوها.

وبالتالي اعطيناهم واحد الفرصة ولاسيما الشباب ولاسيما النساء،

⁶ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

⁷ Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه "الإجراءات المواكبة لمراجعة المنظومة القانونية لمدونة الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السيدة هند، تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن مدونة الشغل لم تتم مراجعتها منذ 20 سنة من تاريخ دخولها إلى حيز التنفيذ، وإطلاق ورش إصلاحها الشامل نعتبره مبادرة مهمة لتعزيز دولة الحق والقانون، فالتزاماتنا الدولية وما يشهده عالم الشغل من تحولات جذرية بفعل العولمة والتغيرات التكنولوجية، وكذلك التوجهات الاستراتيجية الجديدة للمملكة والأوراش الكبرى المهيكلية، التي أطلقها صاحب الجلالة، نصره الله، تؤكد بأن المدونة الحالية أصبحت متجاوزة وغير قادرة على مواكبة هذه المستجدات، وهذا النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وهذا يحتم علينا خلق جيل جديد من الإصلاحات التشريعية قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات الراهنة بالطريقة التي تواكب الرؤية الحكومية التي تكلم عليها السيد رئيس الحكومة فيما يخص معادلة التشغيل والاستثمار.

اليوم، ما يمكنش نتصورو أن ميثاق الاستثمار اللي خرج في ظرف سنة من عمر الحكومة من بعد تعثرات كبيرة اللي عرفها في السابق ما تكونش مواكبة ديالو بالنصوص التشريعية اللي تسهل تزيل المقتضيات ديالو كاملة، خصوصا ما يتعلق بتحسين علاقة الأجير بالمشغل وتوطيد السلم الاجتماعي داخل المقاولات، وبالتالي الرفع من منسوب الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والدوليين، وهنا ما كنتكلمش فقط على مدونة الشغل، ولكن كذلك على قانون الإضراب وباقي القوانين المؤطرة لعلاقة الشغيلة بالمقاولين.

وبهذه المناسبة لازم ما نثمن المقاربة التشاركية اللي كيتم اعتمادها مع النقابات وأرباب العمل وكافة الفاعلين اللي كنعترضوها حرص منكم على تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن باقي الإجراءات المواكبة التي تعزمون اتخاذها لتتزيل هذا الورش الهام؟

وشكرا.

الفترة الأخيرة، رغم طلبات النقابات لمواصلة الحوار القطاعي، وخاصة طلب الجامعة الوطنية للشغل المنضوية تحت الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

كان آخرها المراسلة المؤرخة في 2023/11/08 والتي دعتمكم من خلالها إلى هذا الحوار، إلا أنه لم يتم التجاوب إلى حدود هذه اللحظة مع طلباتها الرامية إلى دراسة بعض المشاكل المتعلقة بشغيلة القطاع، وكذا السبل المتاحة لتطوير الحلول النقابية وضمان ممارستها في أحسن الظروف.

لذلك نهيب بكم، السيد الوزير، ومن خلالكم المسؤولين في الوزارة إلى التجاوب مع الجامعة الوطنية للشغل، كما ندعو أيضا بهذه المناسبة إلى نهج سياسة تواصلية من الموارد البشرية بالقطاع، باعتبارها شريكا مركزيا في الأوراش المفتوحة، سيما في ظل وجود بعض المواضيع التي لازالت عالقة ومنها: هيكلية وتنظيم قطاع الشغل، مراجعة النظام الأساسي لهيئة تفتيش الشغل على غرار الأنظمة التي تمت مراجعتها، تنظيم الحركة الانتقالية، حالات التضييق على الحريات النقابية، وأخيرا بعض التعسفات التي يواجهها بعض ممثلي المكتب النقابي، حالات النقل التعسفي للكاتب الجهوي للجامعة بأسفي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تعقيب أو تفاعل السيد الوزير مع التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هو في الحقيقة كايين عندكم 3 ديال الأسئلة واحد على المفتشين وواحد ديالكم على الموارد البشرية وواحد على الحوار القطاعي، عليها أنا ما جاوبتشي على الحوار الاجتماعي القطاعي اللي غادي يمكن نتوسع فيه، ولكن نقول لك، أولا، على أنه بطبيعة الحال أنا دائما منفتح على الحوار.

ثانيا، تم تحقيق عدد من المنجزات اللي غادي نتكلم عليهم، وثالثا بالمناسبة ديال هذه المناصب المسؤولية الجديدة، لأن الحوار خص شكون غادي يقودو، ما تيقودوش الوزير بوحده خص الإدارة كذلك فإن شاء الله غادي يبانو النتائج في الأيام المقبلة، وغادي نعاودو إن شاء الله المسار ديالنا وراه حققنا فيه أمور جد إيجابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

مدونة الشغل هو موضوع مهم، وهو حدث هام ما تيكونشاي كل سنة أو كل 3 سنين أو حتى كل 5 سنين.

في الحياة ديال واحد الدولة ربما تيكون كل 15 عام أو كل 20 عام، وبالمنااسبة آخر صيغة ديال مدونة الشغل اللي تم التوافق عليها في المغرب هي كانت في سنة 2004 هادي تقريبا 20 عام.

مدونة الشغل هو ورش من الأوراش المهمة والتي أصبح لدى الجميع القناعة أنها خصنا نباشروها، ولهذا تمت برمجتها في الحوار الاجتماعي الوطني بين الحكومة وبين النقابات وما بين أرباب العمل؛ المداخل ديالها متعددة:

- أولا، كايين واحد العنوان خص يكون عندنا في مدونة الشغل هو رفع الحيف على عدد من الفئات التي تعاني من مشاكل في ممارستها العمل ديالها، وأولها العمال ديال الحراسة اللي كييجي واحد العدد ديال الأسئلة ديال جميع السيدات والسادة المستشارين عليهم؛

- ثانيا، لازم على أن مدونة الشغل تعطينا أجوبة مهمة في واحد العدد ديال المجالات، ومن ضمنها المجال اللي كان في السؤال السابق ديال الدور ديال المفتشين ديال الشغل، اللي هو محدود وملجوم في مدونة الشغل الحالية، والذي لا يمكن ولا تتيح لمفتش الشغل أنه يفوت واحد المرحلة في العمل ديالو باش يقدر يجعل أن هاذيك المقولة أو هذالك الأجير يقدر يخفضو للقانون بشكل مباشر وسلس؛

- ثالثا، يجب أن نجيب على قضية الحقوق بصفة عامة، لأنه راه الأرقام اللي عندنا والمتوارثة ديال التصريحات ديال العمال ديالنا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ترتفع، ولكن خصنا نحرصو على العمل اللائق، خصنا نشوفو واش كلشي كيتوفر على الشروط ديال العمل اللائق وعلى رأسها الأجرة اللي خصها تكون خصها توصل للحد الأدنى للأجور، وراه ماشي كلشي كيتخلص بالحد الأدنى للأجور، وزد عليها ساعات العمل.

إذن هذه كلها واحد العدد ديال الأمور وزد عليها الأمور اللي كتهم التنافسية ديال المقاولات باش نشوفو واش هاذيك الطريقة باش المقاولات كتوظف الناس واش مناسبة أو غير مناسبة، ولكن الأهم هو ذاك الشي اللي كملتي به، السيدة المستشارة، في السؤال ديالك، ألا وهو بشكل تشاركي، لأن القانون الحكومة ما كتصايبوش لراسها وما

كاتصايبوش لأرباب العمل بوحدهم وما كتصايبوش للنقابات بوحدهم، القانون كيتدار بعدا للمواطنات والمواطنين ديالنا باش يستافدو منو.

إذن نحن عازمون إن شاء الله في بداية السنة على فتح هذا الورش بشكل تشاوري مع النقابات ومع أرباب العمل وكذلك مع تمثلات المجتمع المدني في هذا المجال باش نتأكدو على أننا غادي نوصلو لواحد النتيجة اللي كترجم الواقع ديالنا ديال المغرب وتترجم الطموحات ديالنا في هذا المجال والطموحات قوية في علاقة مع الاستثمار، اسمح لي السيد الرئيس إذا أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق؟ ما كايين تعقيب.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "تنزيل برنامج أوراش".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السبي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعود مرة أخرى لنسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن جدوى "أوراش" في غياب حلول لتأمين شغل مستدام والوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي وفي ظل أوراش غير مؤطر بقواعد الحكامة الجيدة ومعايير استحقاق المجال الاجتماعي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

شكرا على طرح هذا السؤال.

برنامج "أوراش" كيف ما عرفتو في الصيغة ديالو الأولى كان ناجح، لأنه حقق الأهداف ديالو اللي هي 104.000 منصب شغل، تقريبا 98.000 فيها هي مناصب شغل مؤقتة، الناس تخلصو والأوراش تدارت في الميدان وطلقنا الجزء الثاني أو النسختين برنامج "أوراش" في هاذ

درنا 4000 توظيف، ولهذا، السيد الوزير، احنا دابا في الميزانية الحالية المقبلة اللي احنا تنداولو فيها دابا، فيها 30.000 منصب آخر ديال.. واش هاذ المصير ديال هاذ 29.000 غادي توصل حتى هو هاذ نفس الشئ؟

هذا هو علاش تنتساء لو، احنا نتعرفو بأن هو واحد العمل جبار تيدار، ولكن للأسف ماشي مستمر، راه الناس باغيين واحد الكرامة، باغيين واحد الحياة مستقرة، السيد الوزير، أما إلى غادي غير نخدمو كيفما كنا خدامين مثلا في الإنعاش الوطني، هذا هو المشكل اللي تنضاربو عليه، السيد الوزير، هذا راه عدة مرات غادي نقولوها.

ولهذا احنا تنتمناو هاذ 30.000 منصب شغل اللي جات في هاذ العدد ديال الطلبة وديال الشواهد العليا اللي تيدورو في الشارع، بغيناكم تشوفو حل لهاذ المعضلة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أنا متفق معك في جزء من الكلام ديك هو أنه بطبيعة الحال الواجب ديال كل حكومة هو أنها تعمل ليل نهار لتوفير ما يسمى بـ "الشغل اللائق"، شنو هو الشغل اللائق؟

واحد الشغل بعدا خصو يكون طويل الأمد؛

ثانيا، خص يكون فيه الأجرة على الأقل الحد الأدنى للأجور؛

ثالثا، خص يكون فيه التصريح للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبغيت غير نقول ليك على أنه الأرقام اللي اعطاتنا المندوبية السامية للتخطيط في جزء منها جد إيجابية في هذا الموضوع، فالعمل المأجور (le travail salarié) راه الرقم اللي عندنا ديال المندوبية السامية للتخطيط هو 621.000 منصب شغل فهاذ السنة هاذي ديال العمل المأجور، عرفتي شحال كان العام اللي فات؟ دائما حسب المندوبية السامية للتخطيط كان 130.000، فقدنا مناصب شغل فعلا، ولكن ماشي فالعمل المأجور ماشي فالقطاع المهيكل، تفقدت فالعمل غير المؤدى عنه نتيجة العوامل المناخية اللي عانى منها المغرب تقريبا 230.000 منصب.

إذن، بغيت نقول ليك على أننا في تقدم في هذا المجال و"أوراش" راكم شفتو في جزء منه بدينا كنخدمو على العمل الطويل الأمد والنتائج

السنة هاذي ديال 2023، والحمد لله البرنامج كذلك يعرف تقديما ملحوظا، وصلنا تقريبا من 80.000 منصب شغل مؤقت باقي 20.000 إن شاء الله راه غادي نوصولها.

وفي الجديد كيف ما نتعرفو هو هاذ العام حاولنا ندعمو هذاك الشغل طويل الأمد اللي فيه على الأقل واحد العام، واللي تيقوم من طرف مقاولات اللي هو الجزء الجديد ديال برنامج ديال "أوراش" واللي الحمد لله كذلك اعطى النتيجة ديالو، هذا طلقناه فقط هاذي شهرين وعندنا واحد الهدف ديال 50.000 منصب شغل، وصلنا فيها لـ 15.000 منصب شغل، وأنا اجتمعت نهار الجمعة اللي فات مع 60 مقابلة.

احنا وقعنا مع 130 مقابلة، اجتمعت مع 60 مقابلة اللي كانت التزمت أنها تخدم تقريبا 50.000 مواطنة ومواطن مغربي، والحمد لله خدمت دابا 15.000 وهو فرحانين بزاف بالبرنامج، لأن اعطاهم واحد الإمكانية لتوظيف عدد كبير من المواطنين والمواطنات، والجديد هو أنه ماشي بالضرورة هاذ المواطنين والمواطنات يكونو حاصلين على دبلوم، لأن تنقدرو نديرو لهم واحد التكوين وتيدخلو يخدمو استجابة بطبيعة الحال لواحد العدد ديال الملاحظات اللي كانت على "أوراش" النسخة الأولى واللي طورناه في هاذ النسخة الثانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

تفاعلا مع جوابكم، نؤكد في الفريق الحركي ما يلي:

أمام ارتفاع كل الأرقام والمؤشرات الخاصة بالبطالة وإفلاس المقاولات، والتي طالما نهينا إلى ضرورة إيلائها الاهتمام، إلا أنها تشكل جوهر لخلق فرص التشغيل، لكن مع الأسف تأتي الحكومة إلى مواصلة الاستمرار في برنامج محدود أشبه بالدعم الاجتماعي غير المباشر.

المغاربة، السيد الوزير المحترم، اليوم هم في حاجة ماسة إلى شغل قار، لأن واحد العدد ديال الشباب، السيد الوزير اليوم، إلى خدمناهم واحد 5 شهور و6 شهور وبنوا على هاذيك الخدمة شي آمال وكاين اللي تزوج كاين اللي كرا، وكاين اللي ذاك ولكن احنا تنتأسفو، السيد الوزير، على هاذ.. لأن هو فعلا.. هوراه مجهود كبير تيدار، وكيفما قلتو، السيد الوزير، هذا كيخدم واحد العدد ديال اليد العاملة اللي ما عندها لا دبلوم لا حتى شي حاجة.

رغم هذا، السيد الوزير، عندكم في الميزانية ديال 2023.. الميزانية الحالية فيها 29.000 منصب شغل، خدمنا فيها 4000 ديال التوظيف،

العمل ديالهم ديما فواحد الظروف محترمة، أنا تنقولها، أنا الوزير ديالهم وتنقولها، وقال الكلام اللي كان معهم قلت لهم بما أن هاذ الحكومة هي حكومة إصلاح فمن ضمن الإصلاحات الكبرى اللي واضحة على الطاولة هي الإصلاح ديال مدونة الشغل، والباب الخامس في مدونة الشغل كيتكلم على التفتيش، إذن أشنو خصنا فالتفتيش؟ خصنا 3 ديال الحوايج:

1- خصنا العدد، احنا غادين فيه؛

2- خصنا، ثانيا، الظروف المادية اللي كيمارس بها، وهي حقو مفتش الشغل فالعمل ديالو واللي مازال دون المستوى، وأنا اعطيهم واحد الوعد أننا نحسنو النظام الأساسي ديالهم في إطار مدونة الشغل، علاش في إطار مدونة الشغل؟ باش يكون تحسين كبير جدا، لأن ملي غنحطو مدونة الشغل، غنقولها المهام الجديدة لمفتش الشغل راه ما يمكن لينا نحطو قبالتها الإمكانات الجديدة، رغم أننا غتكون نفقات ديال الدولة ولكن غنريحو اقتصاديا، غنريحو فالضرائب وغنريحو فالصحة د المقاولات وغنريحو فالتشغيل وغنريحو فشحال من حاجة؛

3- بطبيعة الحال القضية ديال المهام ديال التفتيش: الشغل اللي هي فوسط مدونة الشغل، اللي ما كيمكنش لينا نغيروها فقط بقرارات، ولكن رغم ذلك درنا واحد العدد ديال الإجراءات اللي حاولت تحسن نوعيا غير الطريقة ديال العمل ولى النظام المعلوماتي، واحد العدد ديال الأمور، وكان تجاوب ديال مفتشي الشغل.

إذن أنا تنظن سنة 2024 ستكون، بإذن الله، سنة مدونة الشغل وسنة مفتشي الشغل، والصبح راه قريب، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب للفريق المحترم، السي زيدو تفضل.

المستشار السيد محمد زيدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا يمكن لي نسجل بكل ارتياح، أولا اللقاء اللي كان عندكم مع المفتشين، وعلى رأسهم الرئيس، واللي كان حقيقة لقاء إيجابي، وشهدو هوما بأنفسهم وتنشهد أنا بأنه كان لقاء إيجابي وبأن تفاعلت مع المطالب ديالهم، وكان هذا شيء مهم.

ولكن، اسمح لي السيد الوزير، بغيت نتناقش معك غير واحد ثلاثة النقط، هو بأنه المفتش ديال الشغل راه أساسا عندو واحد الدور تصالحي في حل النزاعات، أولى واحد الدور رقابي، هاذو هوما النقط، إذن ملي تديرهاذ جوج النقط بدون حماية قانونية راه صعب عليه.

إذن لابد نشوفو الحماية القانونية فهاذ الإطار ونعطيو.. لأن حتى التقارير ديالو غير ملزمة في القضاء، يعني راه للاستئناس، في حين هوراه

جد إيجابية، كنعاولو ناخذو موعد من دابا بضعة أشهر إن شاء الله باش نديرو التقييم ديال هاذ 50.000 اللي درنا، وراه غتشوفو نتائج مزبانة ونقدرو نوسعوها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الموالي هو للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، موضوعه "الاعتناء بجهاز تفتيش الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل الدكتور زيدو.

المستشار السيد محمد زيدو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين والمستشارات،

السؤال ديالي: ما هي التدابير، السيد الوزير، اللي اتخذت وزارتك من أجل الاعتناء بجهاز مفتش الشغل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الجهاز ديال تفتيش الشغل هو جهاز مهم ماشي غير فالوزارة فقط، ولكن هو مهم بالنسبة للبلاد وبالنسبة للمغرب كله، ديما كنديرو واحد الأرقام، كنعاولو نشوفو العدد ديال المفتشين ديال الشغل بالنسبة لعدد المقاولات، كنعاولو شنو هي نسبة التأطير باش نتكلمو على المستوى الكمي ومن بعد نتكلمو على المستوى الكيفي.

المستوى الكمي: في عام 2022 غير العام اللي فات، كان عندنا واحد مفتش ديال الشغل لكل 727 مقولة، رفعنا من العدد ديال المفتشين ديال الشغل في سنة واحدة ب 30% في سنة واحدة، وأصبح عندنا مفتش شغل لكل 560 مقولة، والعدد الإجمالي ديال مفتشي الشغل هو 588 بما فيهم المديرين ورؤساء المصالح.

ولكن هاذ المجهودات تبقى غير كافية، علاش؟ لأن الاحتياجات اللي عندنا احتياجات كبيرة، ولأن المفتشين ديال الشغل ما تيمارسوش

تقوم بواحد العمل اللي هو أساسي.

النقطة الثانية، النظام الأساسي، وأنت تكلمت عليه، السيد الوزير، بأنه بشرت الإخوان من خلال هاذ السؤال بأن راه كايين واحد الانفراج غادي يكون، إن شاء الله، نتعرفو بأن هاذ النظام الأساسي من 2008 ما تراجعش، وهاذ النظام الأساسي خصوي يكون فيه جوج نقط اللي نتعتبرها هو تحسين طريقة العمل ديالهم، وكذلك التحفيز المالي، هاذو هما جوج النقط اللي تيشغلو فيها، لأن اليوم ملي تنشوفو التحفيز المالي فهاذ الإطار كان غير 2000 درهم، من 2008 راه كان المازوط ذيك الساعة غير بـ 6 دراهم أو 7 دراهم، اليوم راه 14 درهم، يعني حتى باش يقوم بهاذ العمل ولاسيما عندهم واحد الدور ديال 20 مراقبة في كل شهر، باش يمكن لهم يغطيو هاذ الخصاص اللي كايين.

كيفاش واحد السيد مسكين اللي عنده 2000 درهم والمازوط تغلا جوج المرات، وغادي يقوم بهاذ الدور ديالو ويديرو بواحد النزاهة؟ ومطلوب يكون نزيه، ومطلوب منو يكون مستقيم، كما جاء في الجواب ديالكم، صعيب الحال وأنا حقيقة فرحان لهاذ التضامن ديالك مع هاذ الفئة، وأتمنى بأن غادي يكون النتائج.

كذلك، بغيت نتكلم على واحد نقطة ثالثة، فيما يخص ملي تندخلو لهاذ مفتشي الشغل، تيدخلو بواحد الدرجة سواء الثالثة أو الثانية وملي تيوصلو لأعلى مستوى هو (Hors echelle) في حين كايين قطاعات أخرى عندها درجة الامتياز اللي هي ممتازة، اللي تخرج منها بواحد الواجب شهري فالتقاعد ديالو تيكون محترم.

لايد، وربما فهاذ إطار مراجعة النظام الأساسي، ربما غتراعيو فيه، السيد الوزير، كذلك هاذ النقطة اللي نتعتبروها أساسية.

وشكرا لما تقومون به مع هذه الفئة ديال الوزارة ديالكم، وراه من خلالهم راه السيد الوزير تيشكروك على العناية اللي أعطيتهم، ولك جزيل الشكر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار التفاعل مع التعقيب، السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار على استحضار هاذ العملية المهمة.

على أية حال، كيف ما قلت لك، احنا متجندين، ومفتشي الشغل تيلعبو دور مهم، والواجب ديال الوزير ديالهم هو يحميمهم، وراه في كل دعوة قضائية تتحضر دابا الوزارة، ممنوع الوزارة تخلي بلاصتها خاوية

وانتداب بمحاميين، وراه شافو عدد منهم النتائج الإيجابية.

ولكن مازال، وأنا نتعترف ما زال خصصنا العمل فهاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاعكم"، السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لبسط السؤال.

الأستاذة لبنى تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاعكم، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة التي حضرت للحوار الاجتماعي القطاعي، كون غير طولت شوية فالسؤال، تقولي لنا، ما عيش.

إذن الحوار الاجتماعي القطاعي هو حوار مهم، لأن فيه شقين، فيه شق يتعلق بالوظيفة العمومية بصفة عامة، لأن الوزارة هي جزء لا يتجزأ من الوظيفة العمومية، وفيه شق يتعلق ببعض الأمور الخاصة اللي تتكون فالقطاع.

الشق اللي كيتعلق بالوظيفة العمومية راه أدرجناه وأدمجناه في الحوار الاجتماعي الوطني اللي فيه عدد من الأمور، اللي الحكومة تأجرؤها وفق واحد الأجندة، وكايين واحد الشق اللي كيتعلق بالأمور الخاصة، راه تكلمنا دابا على موضوع ديال المفتشين ديال الشغل وهو موضوع من المواضيع، وراكم عرفنو الالتزام ديالي فهذا المجال، وإن شاء الله غادي نترجموه قريبا إلى أرض الواقع.

كايين كذلك الرفع من التعويضات ديال المستخدمين اللي عندنا أو الموظفين اللي عندنا، وتم الرفع بشكل كامل لجميع الموظفين ديالنا.

كانت واحد الفكرة مهمة اللي خرجت هي المناصب ديال المسؤولية

سنويا، وكان قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاق في نهاية ولاية الحكومة لولا بعض الحسابات السياسية الضيقة، وأن حكومة الدكتور سعد الدين العثماني وقعت على اتفاق الحوار الاجتماعي سنة 2019 بما يناهز 10 مليارات درهم سنويا في انتظار تنفيذ التزامات الحكومة الحالية.

السيد الوزير المحترم،

لقد أقدمتم مؤخرا على إعفاء جماعي لكل مسؤولي الوزارة في سابقة من نوعها، وموظفي الوزارة وأطرها يتساءلون عما إذا كان الأمر يتعلق بعقاب جماعي لهؤلاء المسؤولين الذين بلغ عددهم 150 مسؤولا، وكان هناك مؤخرا إعفاء، كانوا رجعو تثبتوا بالمناصب ديالهم وكانو ناس مسؤولين هازين الوزارة رفضوا أنهم عاود ثاني يتقدمو مرة أخرى لتحمل المسؤولية.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب تصحيح مسار الحوار الاجتماعي بقطاعكم، لاسيما وأن الوزارة تتوفر على ملفات مطلوبة متراكمة، كما نطالبكم بضرورة الإسراع بتفعيل اللجان الثلاثية والنهوض بوضعية جميع موظفي القطاع، وبخاصة مفتشي الشغل، بجميع مكوناتهم، من خلال مراجعة مرسوم النظام الأساسي، ليكون أكثر إنصافا وتحفيزا والرفع من قيمة تعويضات الجولان، لاسيما في ظل استمرار ارتفاع أثمان المحروقات، وكذلك نظرا للأدوار الجسيمة الملقاة على عاتق مفتشي الشغل، يجب الرفع من العدد ديالهم وعدم ربط مراجعة مرسوم النظام الأساسي بمدونة الشغل والتي لا تبدو أن مراجعتها قريبة.

وأيا نطالبكم، السيد الوزير، بـ:

- مراجعة نظام المكافآت والتعويضات على غرار ما هو معمول به في بعض القطاعات الأخرى، وعملا بمبدأ المساواة، خصوصا مع مستخدمي المؤسسات الموضوعية تحت وصاية الوزارة؛

- تزويد دوائر مراقبة القوانين الاجتماعية في الفلاحة بسيارات ملائمة لطبيعة الميدان، لتسهيل القيام بزيارات التفتيش مع إقرار تعويض إضافي للمفتشين المكلفين بالقطاع الفلاحي، بسبب ارتفاع أثمان المحروقات، ولاسيما أننا نتابع الظروف الصعبة التي يعاني منها عمال وعاملات الفلاحة، كيصعب على المفتشين أنهم يوصلو؛

- وأخر حاجة، إطلاق برنامج للتكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة سيما في مجال الصحة والسلامة المهنية ومعالجة اختلالات الحركة الانتقالية وإنصاف شغيلة التكوين المهني وفتح حوار مع نقابات القطاع؛

- في الأخير، السيد الوزير، نطالبكم بإيفاد لجنة وزارية بشكل مستعجل والوقوف على المديرية الجهوية بفاس- مكناس، خصوصا أن الموظفين بمختلف فئاتهم سائرون بطريقة المدير الجهوي في التدبير.

شكرا.

اللي كانت فيها واحد الركود، لأن واحد العدد ديال الناس بقاو في مناصب المسؤولية طويلا، واحد العدد ديال المناصب بقات فارغة كذلك، فجرينا حركية واسعة لا على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الجهوي ولا على المستوى الوطني، راه احنا فعليا باش كنعطيو واحد التجديد للدماء اللي كاينة فالوزارة والكفاءات اللي فيها.

وبالتالي، بقى استئناف الجولات ديال الحوار القطاعي، نحن دابا على مشارف الانتهاء من هاذ الشئ ديال تجديد مناصب المسؤولية، بمجرد ما تنتهي مناصب المسؤولية غادي ننطلقو إن شاء الله في الجولة ديالنا باش نكونو عند حسن ظن الموظفين والموظفات ديالنا والشركاء الاجتماعيين ديالنا والنقابات الأكثر تمثيلية في القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الذي تم إقصاؤه من الحوار الاجتماعي ومن التمثيلية في عدد من المؤسسات الدستورية دون أي مبرر قانوني، فقد تجاوزنا عتبة 6% المنصوص عليها في مدونة الشغل، بل نحن النقابة الثالثة في القطاع الخاص، أما في القطاع العام فلا وجود لأي قانون يحدد عتبة التمثيلية، هذا من جهة.

لذلك، فإن الحكومة مرتبكة فيما يتعلق بالعلاقة مع الشركاء النقابيين ونحن نتساءل كيف الحوار المركزي أو الحوار في قطاع حكومي آخري حين أن الحوار الاجتماعي لازال متعثرا في القطاع ديال الإدماج الاقتصادي، وحاليا راه كاين واحد الإضراب فالقطاع ديالكم، السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الحكومة تفضل الاستماع لنفسها ويضيق صدرها بالنقد حتى ولو كان بناء، فالعبرة ليست بكثرة الكلام ولا بتوقيع اتفاقات، بل في تنفيذها.

وفي هذا السياق، نذكركم أن حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران هي التي التزمت بتنفيذ الاتفاق الموقع مع عباس الفاسي 13 مليار درهم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة.

انا والله ما عرفتش أشنو هو السؤال دابا اللي طرحتي، واش على الحوار الاجتماعي فالقطاع؟ ولا الحوار الاجتماعي الوطني؟ يمكن لكم تطرحوجوج ديال الأسئلة باش نجاوبكم، ما كاين حتى مشكل، زعما كل سؤال عندو الجواب ديالو.

وثانيا، بانولي خصك السيدة المستشارة، التحيين ديال المعطيات اللي عندك، لأن جزء كبير من هاذ الشي يمكن هاذي ثلاث سنين، ملي كنتو أنتوما فالتهيير، هو هاذ الهضرة اللي كتقولي ديال الناس اللي ما كانوش معينين ومقصبين، هاذ الشي فالعهد ديالكم فتسيير فالوزارة، أنا فالعهد اللي جيت أشنو درت؟ حليت المناصب ديال المسؤولية، ما كنغشش، حليت 100 منصب مسؤولية، جميع المسؤولين باش ما يكونش الغش، قلت لهم ما تحشموش، اللي بغا يقدم المنصب ديالو للترشيح يقدمو، ما درتوش هاذ الشي، شكون اللي خلاني أن الناس 13 العام وهو ما فالمسؤولية، شكون؟ الناس اللي كانوا فالمسؤولية قبل راه هما أنوتما.

السيد رئيس الجلسة:

السي خالد، رجاء السي السطي.

السي خالد.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

هاذي هي الحقيقة، ولهذا ما تعطيناش الدروس، الله يخليكم فالأسئلة ديالكم، بينولي كاين مشاكل، راه قلت لكم راه احنا كنحلوها واحد بواحد، ولكن كونوا واضحين، ولا اعطيو الحقيقة ديال الناس، راه اللي سمعكم كيقول راه احنا فشني بلاد أخرى، بعد هاذ السؤال أنا فنظري ديال 2018، ماشي د 2023، بكل صدق.

لأن هاذ الشي اللي كتقولوه لا علاقة له بالواقع، (les indemnités) طلعتناهم، الحركة الانتقالية درناها 100%، التعيينات حليناهاهم للجميع، للموظفين اللي كاينين تما، وعدد ديال الناس كانوا (cadres) وطلعو، وكان رؤساء مصالح طلعو، و100 منصب فنفس الوقت باش ما نديرش الغش وما نديرش... وبقى ندير التواء فالتهيير فالمنصب،

باش كلشي يكون شفاف، واللي بغا شي حاجة باش نعطيو الأمل للناس، وهاذ الشي اللي فقدوه الناس فالحقبة السابقة، وها هما كيلقاوها اليوم رغم الصعوبات ورغم الإشكاليات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤالين المواليين تجمعهما وحدة الموضوع، ولذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل".
تفضل السي الحسن اوي.

المستشار السيد لحسن الحسن اوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي قمتم بها من أجل ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام لمقاوالات المغرب.

السي عزيز تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لتحديث منظومة التكوين المهني ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

رد السيد الوزير على السؤالين معا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم السؤال حول يعني التوفيق ما بين التكوين وسوق الشغل.

الموضوع عندو علاقة بطبيعة الحال بالتكوين المهني، اللي نسبة الإدماج فيه تفوق 80% مقارنة مع بعض المسالك الأخرى.

التكوين المهني كيفما كتعرفو فيه خارطة ملكية، تقدمت قدام سيدنا الله ينصرو، والحكومات المتعاقبة تعمل على أجرتها.

أول حاجة كاين مدن المهن والكفاءات، 4 د المدن ديال المهن والكفاءات ها هي الحمد لله خدامة، وواحد 4 آخرين غيكونو واجدين فالأسابيع القليلة المقبلة، والبقية غتكون واجدة إن شاء الله بالنسبة للموسم المقبل؛

ثانيا، العدد ديال المؤسسات الجديدة، 18 مؤسسة جديدة، كانت هاذ العام، العدد ديال الداخليات ارتفع راه وصلنا لتقريبا 20.000 واحد اللي كاين فهاذ الشيء؛

وثالثا العدد ديال المنح، راه تقريبا 40.000 منحة، والعدد ديال المسجلين راه وصل لـ 667.000 واحد اللي كاين فالقطاع ديال التكوين المهني.

دابا ملي كنبغيو نديرو التوفيق ما بين التكوين المهني وما بين سوق الشغل، كندخلو للتخصصات أو الشعب، كاين واحد العدد مهم ديال الشعب اللي تمت الإعادة ديال النظر فيه، غنعطيكم الأرقام 775 شعبة، هذا هو العرض التكويني بصفة عامة، 54% منها (417 شعبة) هي شعب جديدة.

أشنو هي الشعب الجديدة؟ هي ذاك الشيء اللي كتهضرو عليه ديما، واش الشعب التي توافق سوق الشغل؟

249 شعبة محينة (32%)، و109 ديال الشعب تم الاحتفاظ بها، ولكن هاذ الشعب راه تتكون واحد المساطر باش كتتم سميته ديالها.

دابا احنا ما توقفناش فهاذ الشيء باش نقدر نووفقو فسوق الشغل، مشينا تنشوفو واحد الشريحة اللي التكوين المهني ما كانش كيتطرق لها قبل، هي الناس اللي ما عندهموش دبلومات، لأن اللي عندو الباك باش ياخذ تقني متخصص ولا غير التقني، هذا تيجيب الله التيسير، تتكون نسبة الإدماج كبيرة.

ولكن بالنسبة للناس اللي ما عندهموش الدبلومات واللي هوما فالخزان ديال الناس اللي (les NEET⁸) اللي كنسميوهم بدون تعلم وبدون شغل وبدون تعليم، هاذ الناس هاذوراه خصنا لهم حل.

ملي جينا كنشوفو لقينا على أنه الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط كتعطي تقريبا غير من العام اللي فات نتيجة التقلبات المناخية والإشكالية اللي كاينة فالفلاحة اللي عرفتو، جعلت أنه 232 ألف واحد جاو من العالم القروي وما عندهموش الخدمة، هوما ما كانش عندهم الخدمة قبل، كان كيتسنا شغل غير مؤدى عنه، بمعنى كان خدامين كيعاونو والديهم، ولكن راه هاذو مغاربة وخصنا نهموهم.

إذن هاذ الناس هاذو خصنا نوجدو لهم فالتكوين المهني ما يسي بالتكوين التأهيلي، أشنو هي الطاقة الاستيعابية اللي عندنا فالتكوين التأهيلي؟ كانت 50.000 مقعد بيداغوجي، لأن ذاك الشيء خصوصيتار بقواعده، خاصو يقرا 3 أشهر ولا يقرا 6 أشهر ولا 9 أشهر، إذن رفعنا الطاقة فعام واحد من 50.000 تقريبا إلى 77.000، راه تقريبا احنا واصلين لـ 80.000، ولكن كتبقى غير كافية، وكيبقى عندنا واحد الراهن احنا طارحينو فالحكومة اليوم هو الرهان ديال المنح بالنسبة لغير حاملي الشهادات.

لأن دابا خصكم تعرفو القانون ديالنا كيقول أن ما يمكن لك تستافد من منحة فالمغرب حتى يكون عندك الباك، وعاد الشروط الأخرى منهم أنه تكون مقيد في (RSU⁹): السجل الاجتماعي الموحد.

إيه، ولكن هاذ الشريحة هاذي اللي ما عندهاش الباك واللي ما عندهاش الخدمة، راه ما كيقدرش يدير التكوين لكثير من.. هذا راه 3 أشهر بالنسبة ليه راه كثيرة، خصوص كل صباح يفيق، فلوس الطوبيس، فلوس الماكلة ويمشي وإلى ما غيديرش التكوين فالدوار ديالو، لأن ما كاينش تكوين مهني فكل شيء، واخا راه عندنا عدد كبير ديال المؤسسات ما يمكنش نديرو فجميع الجماعات الترابية، راه 1503 ديال الجماعات. إذن هاذ الناس هاذو خصنا نديرو لهم واحد الدعم اجتماعي.

أشنو درنا؟ توجهنا للجهات، وأنا تكلمت مع رؤساء الجهات كلهم باش نحاولو نديرو واحد الصناديق جهوية اللي كتعاون فالحركية ديال هاذ الشباب من كل جهة (la mobilité)، لأن الكلفة الاجتماعية ديال التكوين حتى هي كلفة مهمة.

زيد على هاذ الشيء أنه حاولنا فالبرنامج ديال "أوراش 2" هاذوك 50.000 اللي درناهم مع 130 مقولة، قلت لكم راه احنا خدامين راه وصلنا لـ 15.000 في شهرين فقط، كنعطيهم 1500 درهم للشهر كمنحة للتشغيل، أنا جمعت قلت لكم الأسبوع الماضي 60 مقولة، وذاك الشيء راه غادي من ذاك الشيء الرفيع، باش تنعاونوهم على (les salaires) لمدة 9 شهور، ولكن (quand même) يخدمو على الأقل عام، واللي خدم عام راه عندو فرصة باش يكمل.

إذن أشنو درنا؟ فتحنا تكوين بالنسبة لهاذ الناس، إذن الدولة أشنو تدير فهاذ البرنامج؟ تتخلص هاذك 1500 درهم ديال (salaire) ف 9

⁹ Registre Social Unifié

⁸ Not in Education, Employment or Training

زد على ذلك، السيد الوزير، أن قطاعات الإنتاج داخل النسيج الاقتصادي هي بدورها عرفت واحد التطور متسارع، هاذ الواقع، السيد الوزير، كيفرض علينا وبكل استعجال إعادة تأهيل الكفاءات وتمكينها من مهارات ومعارف تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق الشغل.

وأنتوما، السيد الوزير، واعون بهاذ الأمور هاذي، وهذا هو اللي جعلكم باش توقفوا واحد المجموعة، وكما جاء في عرضكم قبل قليل واحد المجموعة من الشعب اللي أصبحت متجاوزة وخلقتموشعبا بديلة اللي هي ما كانتش موجودة من قبل، وهذا من طبيعة الحال، السيد الوزير، هذا إصلاح ينضم إلى الإصلاحات الكبرى التي قمتم بها سابقا وكيتمعتبر إنجاز مهم اللي غادي يسجلولكم التاريخ.

السيد الوزير،

بغيت كذلك نغتنم هاذ المناسبة باش نهنيكم على التنزيل الموفق للورش الملكي المتعلق بمدن المهن والكفاءات الذي يعتبر خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، هاذ البرنامج اللي عم واحد المجموعة ديال الأقاليم والعمالات واللي إن شاء الله كما جاء في عرضكم سيعم باقي الجهات.

السيد الوزير،

فهاذ الصدد، بغينا ندعوكم إلى التركيز على تعميم اللغات وخاصة اللغة الإنجليزية، لأن هاذ اللغة كتيح واحد الفرص كبيرة لولوج سوق الشغل.

وفي الأخير، ندعوكم كذلك، السيد الوزير، للمزيد من إيلاء الاهتمام والعناية للعالم القروي وذلك من خلال دراسة إمكانية إحداث مراكز تكوين فهاذ المناطق الجبلية والقروية البعيدة عن عواصم الجهات التي تستفيد من إحداث هذه المدن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلوا السبي خالد.

المستشار السيد خالد السطي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التسيير السيد الرئيس.

السيد الوزير عندو الحق يجاوبنا كما يشاء لكن أن يوجه الخطاب مباشرة على أننا كنا في التدبير، وأنا فشلنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب فهاذ غير مقبول.

إن كان السيد الوزير عندو حساب مع هيئة سياسية يمشي لمجلس

شهور، ولكن تتأخذ على عاتقها الميزانية ديال التكوين فهاذ العام كله من خلال البرنامج ديال "تأهيل".

إذن نتحاولو نديرو انسجام بعض السياسات العمومية باش نتحاولو هاذ الشي يعطي النتيجة ديالو، وراه غادي في الطريق الصواب، بطبيعة الحال الأعداد كبيرة جدا ولكن كذلك العزيمة ديالنا قوية جدا فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

السبي الحسنواوي، تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

خليك مازال ما زال أسيدي خالد راه غادي جاي أنا اعطيتو الكلمة خليك، أنا اعطيتو الكلمة من بعد خوذ نقطة نظام الله يجازيك بخير.

تفضل السبي الحسنواوي، تفضل، تفضل، سنحتفظ بحقك كاملا في التعقيب.

السبي الحسنواوي، تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا، شكرا.

بداية أهنتكم، السيد الوزير، على جوابكم القيم والذي من خلاله وضحتم مجموعة من الإجراءات التي قمتم بها من أجل ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

هاذي مناسبة كذلك لا بد من أن نشكركم فيها على الزيادة المهمة اللي طالت عدد المستفيدين من التكوين المهني، بحيث وصل عدد المستفيدين خلال الموسم 2023-2024 ما مجموعه 23.870، مقابل 22.370 بالنسبة للموسم الفارط أي 2022-2023، لذلك نسجل واحد الزيادة كتقدر بـ 1500 مستفيد، هذا من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، الآن كلنا نعلم على أن العالم كيشهد واحد الثورة رقمية على جميع الأصعدة، خاصة بعد ظهور مهن جديدة اللي عندها ارتباط بالذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، واللي يمكن هاذ التكوينات التقليدية ما يمكنلهاش تواكب هاذ المهن الجديدة.

إذن تعقيب الفريق المحترم السي عزيز، تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى الجهود الجبارة التي تبذلونها داخل القطاع من أجل ضمان إعادة هيكلة العرض التكويني، عبر اعتماد هندسة جديدة ترمي إلى ضمان تكوين محين من شأنه تلبية الحاجيات من الكفاءات.

كما ننوه بالمناسبة بالعمل الجبار والمستمر من أجل تنزيل جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني لخدمة التميز والابتكار، خصوصا المهين والكفاءات (CMC¹⁰) التي تم إنجازها على مستوى مختلف جهات المملكة، امتثالا للتوجهات الملكية، واستكمالاً لتنزيل خارطة الطريق التي سطرها جلالته.

السيد الوزير المحترم،

منذ سنة 2007 ما فتى الاتحاد العام لمقاولات المغرب يدعو إلى إصلاح النظام الحالي للتكوين المهني المستمر الذي يتسم بالتعقيد وعدم الفعالية، والذي لا يليق بأي حال من الأحوال توقعات المقاولات للتحسين والتطوير المستمر للكفاءات، والاعتماد بشكل أكبر على قطاع التكوين المهني الخاص، بصفته شريكا حقيقيا للقطاع العام من خلال قدرته الحركية والفعالة للتشغيل وإعداد الرأسمال البشري المؤهل.

السيد الوزير المحترم،

لقد حان الوقت اليوم لضرورة تقوية العمل المشترك لأجل كسب رهان تكوين جيل جديد من الأطر المهنية التي يسهل إدماجها في سوق الشغل، والعمل معا لضمان توافق عائدات التكوين مع حاجيات سوق الشغل بصورة دينامية ومرنة، من خلال:

- تعديل القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة إجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والذي التزمتم بإخراجه قبل متم سنة 2023؛

- تحيين القوانين المؤطرة للتكوين المهني والتي أصبحت متجاوزة بشكل كبير، القانون 13.00 المتعلق بالنظام الأساسي للتكوين المهني الخاص، والقانون 12.00 المتعلق بالتدرج المهني، والقانون رقم 36.96 المتعلق بالتمرس المهني، وتجميعها في قانون واحد يكون بمثابة مدونة للتكوين المهني، تتميز بالوضوح والتناغم مع الأخذ بتوصيات الاتحاد العام لمقاولات المغرب والفيديريالات الممثلة للقطاع وملاحظاتهم؛

- استكمال تنزيل مشروع خلق 12 مدينة للمهين والكفاءات والتي تم إنجاز 4 مدن منها: أكادير، العيون، الرباط، الناظور، و8 مدن متعثرة ننتظر خروجها للوجود؛

النواب ويتحاسب معهم.

لكن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لا يدبر العمل الحكومي ولا علاقة لنا بالتدبير في الشأن الحكومي، إن كان له حسابات مع حزب العدالة والتنمية باش نكونوا واضحين يمشي عندهم..

ما يقولش بلي احنا كنا في التدبير، السيد المستشار على أنها كانت فالتدبير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد خالد.

رجاء السيد خالد.

أنا مرن ولكفي مرونتي لا تمتحن من فراغ.

أنا كنت مرنا ومتجاوزا وكريما وسخيا مع السيدة المستشارة بحال جميع المستشارين، لم أفرق بين الوزير والبرلماني، وداخل البرلمان لا أميز بين البرلماني المعارض والموالي.

سمحت لها وتكلمت ولم أقطعها ولو قطعها الوزير لما سمحت له. ولكن السيد الوزير أخذ الكلمة جاوبا، رجاء، الله يخليكم في إطار التوازن، خليوننا ندبرو هاذ الجلسة.

شكرا.

تعقيب الفريق المحترم، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي عبد القادر.

أنا من يسير وليس أنت السي اللبار.

تفضل السي.. الله يخليك السي اللبار.

المستشار السيد عبد القادر لكيجل:

السيد الرئيس،

احنا عارفين أشنو المجموعات والفرق اللي كاينة فالمجلس.

السيدة اللي وضعت السؤال هي غير منتسبة، إذن ما كاينش شي حاجة سميتها الاتحاد الوطني للشغل كمؤسسة فهاذ المجلس، وبالتالي باش نخليو الأمور غير فإطار النظام الداخلي.

إذن نتكلم إما باسم الفرق أو المجموعات إذا كان العضو غير منتسبا فهو يسأل بنفسه، وبالتالي كانت السيدة المستشارة هي اللي دير نقطة نظام لتدافع عن نفسها، إذن ما كاينش شي عملية اللي كيمكن لها تجمع بين العضوين غير المنتسبين، هذا فإطار النظام الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

كما نشكركم على مساهمتكم القيمة في هاذ الجلسة.

نرحب بالسيد وزير العدل.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاعه وموضوعه "تضرر المواطنين بسبب نزاع الملكية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

الأستاذة مريم تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لمعالجة مشكل تضرر المواطنين بسبب نزاع الملكية لفائدة المنفعة العامة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير المحترم.

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أشهو هي الإجراءات التي يمكن تدير الوزارة ديالنا؟

نلتجؤ للقضاء، نشوفو وزارة المالية، عندنا التشريع، هاذ الشئ الذي عندنا، نشرعو، كاي شئ حاجة أخرى ما نديرو، ما عندي ما ندير، غير ننخطبو.

هاذ الأمور هادي التي درنا الآن درنا واحد العملية ما عرفتش واش غتاخذ الأبعاد ديالها، هو أنه أسسنا واحد (plateforme) ديال جميع الديون التي كايينة على الدولة باش نطلبو من وزارة المالية أنها تتعاون معنا، باش نديرو شئ (programme) وشئ اتفاق باش نخلصو أموال الدولة.

بحال المسطرة المدنية الجديد ما يمكنلوش يلغي واحد المادة كايينة فالقانون المالي ديال عدم الحجز على مؤسسات الدولة، ولكن تمسكنا فالنقاش التي كان بيننا فمجلس الحكومة أنه المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية ما يمكنلوش نطبق عليها هاذك النص، هادي

- إرساء نموذج فعال مشترك بين القطاع العام والخاص من شأنه تمكين الجميع من اغتنام فرصة جعل التكوين رافعة إستراتيجية.

وفي الأخير، نجدد لكم عن استعدادنا، السيد الوزير، الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم للهبوض بالتشغيل وتحقيق الإدماج الاقتصادي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السيد الوزير التفاعل مع الردود في حدود ما تبقى من الوقت.

تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا.

اسمح لي السيد الرئيس، فين هو السيد المستشار مشئ؟

السيد رئيس الجلسة:

كايينة السيدة المستشارة.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

كايينة السيدة المستشارة.

لا، خص تكون عندنا شوية ديال الروح الرياضية، ملي تنتقدو خصنا نقبلو الجواب على ذاك الشئ الذي نتقدتو عليه.

السيد المستشار المحترم،

هذا حزب العدالة والتنمية، أنا بعد ما عندي معه حتى شئ مشكل، بالعكس حزب عتيد، وطني ومحترم وعندي صداقات مع القيادات ديالو، والسيد المستشار راه كان مستشار الوزير الأسبق، ما يقولي باش أنا، وحشومة عليكم، قولو الحقيقة للناس، كان مستشار للوزير الأسبق.

إذن السيد الرئيس، أنا تنظن أعطيت ما يكفي من المعطيات بالنسبة للإخوان بالنسبة للسؤال ديالك، وهاذ الغرفة هي غرفة ديال السجال السياسي، وبالتالي من الطبيعي أنه نتقدو بعضيتنا، المهم هو يكون هاذ الشئ لمصلحة البلاد، هذا هو المهم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ما مصير الأراضي المنزوعة بهذه المسطرة دون أن تستغل في الغرض الذي انتزعت من أجله؟

وما ذنب المواطن ضحية نزع ملكية الأرض التي ظلت معلقة لسنوات دون أن يبقى له الحق في استغلالها؟

وكم هي الملفات التي تعتمد فيها المسطرة الودية وكم هي تكلفة المسطرة القضائية؟

هل قمنا بدراسة الآثار لنزع الملكية، خاصة الأراضي الفلاحية، حيث ماشي من المعقول أن يتم التعويض بمقابل مادي دون مراعاة مصلحة صاحب الأرض الذي يضطر إلى الهجرة؟

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نأمل أن يتم التسريع أو إخراج قانون يساعد فحل هاذ المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

على كل تكلمت على ما ذنب المواطن وما ذنب هذا.

وما ذنب الوزير الذي لا علاقة له بهاذ الموضوع؟

هو كايين السلطة القضائية تصدر أحكاما وكاينة المالية التي تؤدي، وكاين نازع الملكية، راه كاينة واحد اللجنة تدارت مع السيد وزير التجيز لإعادة وضع قانون ديال نزع الملكية، احنا الآن تناقشوا هاذ المواضيع هاذي.

ولكن نزع الملكية لا يتم بشكل اعتباطي، راه كيتم بواحد الطريقة ديال ونزعو لفلان، لا، لأن الاحتياج ديال المواطن والاحتياج ديال الخدمات العمومية، هاذي كتقول.

ولكن عندي واحد السؤال دائما تنطرحو على نفسي، تنمشيو لواحد السيد تنديرو ليه نزع الملكية، تيقول لك الأراضي تما غالية وخصنا ما نديروش 3000 درهم نديرو 5000 درهم، وتنديرو ذاك التقييم الأولي، ثم تنطعنوه عند رئيس المحكمة الإدارية وكذا، وتيقول هاذ الثمن قليل خص على الأقل يعطيو ليه هاذ المبلغ، لأنه هذا هو الثمن الأرض تمايا، حيث تنمشيو لحداه ويبغي يدير شي مشروع ويدير شي.. ويطلب الأرض ونحدد لوالقيمة ديالو، حتى هو كثر تو علينا هاذ الثمن، خصكم تديرو ثمن قليل، لأن أنا مستثمر وأنا خصني وأنا خصني.

راه خصنا نتافقو، واش نديرو الأثمنة اللي تنبوعو؟ إيلا درت فيه

شركات واخا هي ديال الدولة ولكن تتعمل فالمجال الخاص، وبناء عليه عندها ميزانية، عندها كلشي، لهذا خرجناها، هاذ الشي اللي أعطى الله، لو كان شي حاجة أخرى ما نديرو لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب الفريق المحترم، الأستاذة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

الكثير من الملفات المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة فيها بزاف دالمشاكل، سواء على مستوى التدبير الإداري أو أوالا القضائي، حيث تتضرر مصالح المواطنين اللي طبقت في حقهم هذه المسطرة، اللي حاول المشرع يقيدها بقيود مسطرية، لكن الواقع عكس ذلك.

إما لأن الدولة لم تعوضهم عن أملاكهم أو تأخرت في عملية التعويض لسنوات أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، أو ما تراعتش مصلحة المواطن اللي انتزعت منه الملكية.

في حين حق الملكية فالأصل محمي قانونيا ودستوريا ومضمون بقوة القانون، فصل 35 من الدستور، إلا إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتنزيل هاذ المسطرة خص يكون تنزيل سليم وفق ما تقتضيه القوانين وأعراف العدالة والإنصاف، وهو ما أكده صاحب الجلالة نصره الله وأيده في خطابه السامي سنة 2016، عندما قال: "فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكما قضائيا نهائي".

انتهى منطوق خطاب جلالته.

السيد الوزير،

إن واقع حال هاذ المسطرة يسائلنا جميعا وأنتم أدري وأعلم بإشكاليتها.

أين يبدأ وأين ينتهي مفهوم المنفعة العامة، السيد الوزير؟

هل يتم دائما نزع الملكية لضرورة المنفعة العامة كما تشترط القاعدة القانونية؟

هل يتسوى جميع المواطنين بالخضوع لمسطرة نزع الملكية أم أن الأمر بهم بالأساس المواطن البسيط لعدم قدرته لمواجهة الإدارة؟

هل يتم التعويض طبقا للأسعار المعمول بها في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول على التعويض؟

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

هو فالحقيقة هذا موضوع اللي أساسي فالحقيقية ديال وزارة العدل وفي العملية ديال التبليغ، هادي واحد الأسبوع مع السيد رئيس الحكومة طرحنا ما يسمى بالرقم الوطني، المواطن عندو واحد الرقم ديال الهاتف، واحد ديالو يدير حتى 10 أرقام آخرين، ولكن هاذك ديالو يبلغ فيه ويصفت لو (les messages) ويبلغو بالرسائل ونبلغو بكل شي، واش يمكن هاذ العملية؟ كايينة فالدول العربية، المغرب ما فهمش.

دبا الآن غادي يتطرح لأنه في إطار الدعم الاجتماعي المباشر، يصبح الهاتف وسيلة باش نصيفطو المبالغ وباش يجيبو المبالغ، قلنا لهم ميزان غتديروها على الدعم الاجتماعي دخلونا فيه حتى احنا باش نبلغو الاستدعاءات ونبلغو.

قلنا بأنه المؤسسات العمومية غتعطيه بعدا قانون المسطرة المدنية فيه الجديد على أنه غنلزموها تعطي واحد العنوان ديال الإدارة فاش نبلغوها الاستدعاءات والأحكام، ما غاديش يخرج المفوض القضائي بالاستدعاء من الوزارة.

عفوا، نسييت.

ما غاديش نمشيو لوزارة الداخلية نعطيوها الاستدعاء، نسيفطوها لها (par e-mail)، يكون واحد العنوان (e-mail) إلزامي وقانوني يتبلغ بالمذكرات، إلى غير ذلك.

كاين دبا الآن جميع الوسائل ديال التواصل الجديدة فجميع الدول ولات تستعمل، فرنسا أكثر من هكذا، واحد الحكم صادر فواحد المحكمة أوروبية، ماشي فرنسا، واحد المحكمة أوروبية، يعتبر أنه تبليغ الزوجة للزوج برغبتها في الطلاق هو تعبير عن الإرادة ويجوز الاستناد على "الواتساب" باش يطلقوها، اعتبرو أن هاذيك ديال "الواتساب" وسيلة للتواصل وسيلة للمراسلة.

احنا مازال باقيين كنديو ذوك الأوراق وذيك الاستدعاء ونمشيو عند المقدم والشيخ ونمشيو لها ونمشيو لها ونبداو نبلغو.

دبا، الآن باش نمشيو للوسائل الحديثة، معناه كل مواطن يكون عندو عنوان إلكتروني، شحال غيكونو هاذ المواطنين اللي عندهم عنوان إلكتروني؟ واش نسيفطو؟ إلى آخره، واحد المجموعة نتاع المشاكل تطرح نفسها، وهذا كيتطلب يعني ناخذو إجراءات، غناخذو إجراءات فالمسطرة المدنية، ولكن غتبقى مطروحة قضايا أخرى.

درنا واحد الدراسة فهاذ الموضوع.. السيد المستشار نعطيكم هاذ الدراسة اللي درنا واللي كتطلب واحد المجموعة د الوسائل باش ننفذوها.

كنتمنى نوصلو غير للتليفون، إلى وصلنا للتليفون الشخصي ويكون

نزع الملكية هي الأثمنة اللي كنعطيو للاستثمارات بالنسبة للأراضي باش يديرو فيها مشاريع، نديرو التوازن.

بغيتو الأرض للاستثمار، هادي نفس الثمن ديال الأرض اللي غادي نديرو فيها نزع الملكية، باش نحفظو حقوق الدولة، نحفظو حقوق الخواص، كايين هاذ النقاش وكايين نقاش آخر.

هاذ نزع الملكية درنا واحد اللجنة مشتركة مع السيد مدير التجهيز باش نوصلو معه لواحد التصور حول إصلاح هاذ القانون ديال نزع الملكية، يبقى في آخر المطاف المحكمة تدير التقييم وكتصدر حكم، ما عنديش سلطة أنا على المحكمة، ولا أمثلها في مجلس المستشارين.

وزارة المالية كتجي كتنازك وكتأدي ليك المبالغ أو كتأخر الأداء، ما عندي سلطة على وزارة المالية ولا أمثلها، هذا مشكل فالأحكام القضائية، عندكم مشكل فالتنفيذ، أنا أسهر على التنفيذ، هادي السلطة الوحيدة اللي عندي، وداخل دائما فهاذ النقاش ودائما داخلين فهاذ المواجهة ديال أنه يجب تنفيذ الأحكام القضائية.. لا، كتخرج فكل ميزانيات كل السنة، المبالغ ولكن هاذ المبالغ خصنا نظموها، ماشي غير تخرج المبالغ هكذا وكتصيفطها ويتلاعب فيها البعض، كينفذ شي وشي حاجة ما كينفذها، هذا هو الإشكال اللي كايين، ولكن التنفيذ معناه العدالة في تنفيذ الأحكام القضائية لدى الإدارة العمومية أصبحت إشكال يطرح نفسه داخل الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لضبط وتسريع إجراءات التبليغ".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد الخمار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستخضعونها من أجل اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لضبط وتسريع إجراءات التبليغ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الموضوع، وهو إصلاح يدخل ضمن توجهكم العام والجاد والفعال نحو تكريس رقمنة منظومة العدالة بإدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية الجديد، وذلك عبر تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

ومن تم يعني نثمن عاليا تصوركم حول دور وسائل الاتصال، كذلك الحديثة في ضبط وتسريع إجراءات التبليغ، لما لها من أهمية قصوى في محاربة هدر الزمن القضائي وتحقيق كذلك الأمن القضائي والقانوني.

السيد الوزير المحترم،

إننا نحبي فيكم كذلك، توجهكم نحو ضمان النجاعة في الأداء داخل مرفق العدالة، من أجل تجاوز كل ما يعيق تخليق عملية التقاضي، وذلك باعتماد مسطرة التبليغ الإلكترونية لمذكرات الأطراف والدفاع أثناء التقاضي، لما يعني تتسم به وسائل الاتصال الحديثة وخاصة البريد الإلكتروني من سرعة وقلة في التكاليف والسهولة في الاستعمال.

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن نثمن عاليا ونشيد بقوة كذلك، بالمقاربة الجديدة التي جئتم بها لإصلاح أعطاب التبليغ، حيث حسمت صعوبة تدقيق عنوان السكن بالنسبة للمدعين، من خلال ربطه بالعناوين المثبتة في البطاقة الوطنية لدى مصالح الإدارة العامة للأمن الوطني.

كما نحبي بحرارة، خطوتكم العمل على تثبيت كاميرات على الصدر كذلك لأعوان التبليغ لضبط العملية، وغيرها من الإصلاحات الشجاعة التي ستجد فينا خير داعم لها، لما فيه خير الوطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

بان ليا فيك قريتي مشروع قانون المسطرة المدنية قبل من الناس جميعا.

فعلا، نصينا على التبليغ القيم وعلى المضمون، لغيناهم من مشروع قانون المسطرة المدنية، ما بقاتش.

دابا أشنو العملية اللي تكلمت عليها باختصار، بسيطة، عندي إما عنوان الشركة كنبليغ عنوان الشركة أولا، عندي عنوان الشخص كنبليغ عنوان الشخص، إلى ما لقيتوش فالشركة ولا ما لقيتوش فعنوان الشخص، سد الشركة ولا بدل العنوان وما سجلوش.

خصني نمشي نبلغ، القاضي أعطيناه (la main) باتفاق مع الأمن الوطني، أنه يدخل ويجبد العنوان ديال الطرف المدعى عليه من البطاقة

مسجل في البطاقة الوطنية ديالو، ما بيناش حتى كتديرها عاد كيبان ليك الرقم ديالو، إلى وصلنا لهاذ المستوى هذا غادي نكونو سهلنا واحد المعطى د الأمور فالمحاكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

بداية، نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الشافي والكافي في قضية التبليغ التي تعتبر من أكبر الإشكالات التي تعيق تحقيق الإنصاف والعدالة وتسريع وثيرتها وإنجاح كذلك أحكامها.

كما نثمن ونقدر عاليا الجهود التي باشرتتموها لإصلاح هذا الاختلال وعلى مختلف الحلول التي تقترحونها في مشروع المسطرة المدنية الجديدة.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، نظم المشرع المغربي مسطرة التبليغ في نصوص قانونية متفرقة حسب نوع القضايا المطروحة، ليبقى الأساس هو ما نصت عليه المسطرة المدنية.

غير أن هذه المسطرة التي تعتبر إحدى أهم ضمانات المحاكمة العادلة، وكذلك من أهم ضمانات حق الدفاع، أصبحت مشكلا أساسيا في تعطيل القضاء وهدر الزمن القضائي كذلك، وضياح حقوق المتقاضين، وبالتالي أضحت الغاية من التبليغ لا تتحقق دائما فالواقع العملي، وأنتم صرحتم بذلك أكثر من مرة، أبان عن إشكالات وإكراهات عديدة، والتي تلحق بالغ الضرر بحقوق المتقاضين.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أن المقتضيات الخاصة بمسطرة القيم لم تحقق الغاية المرجوة منها، ونفس الشيء بخصوص التبليغ كذلك عن طريق البريد المضمون، حيث النتيجة تعذر التبليغ بسبب التغيير في العنوان أو غيرها من الأسباب التي تكون ناتجة في الكثير من الأحيان عما سميتومنه، السيد الوزير المحترم، مرارا وتكرارا، التقاضي بسوء النية.

السيد الوزير المحترم،

إننا نحبي فيكم جرأتكم في الطريقة التي قمتم بها بإصلاح هذا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

السياسة الجنائية تديرها البرلمان ماشي الحكومة، كما أقر قرار المحكمة الدستورية، هاذ القضية ديال الاعتقال الاحتياطي غادي تبقى ما دام المغرب كايين، لأن مسألة ما مرتبطاش بالقانون مرتبطة بالقرار، هذالك الوكيل العام ولا وكيل الملك واش عندو القرار باش ياخذ القرار، واش عندو الشجاعة باش ياخذ القرار، حيث تنشده واحد وتنديه للحبس معناه أنه هال ملف ديالو خريناه (en instance)، ما يمكنش 110 ألف هاذو كلهم واللي فيهم 50% ديال المعتقلين الاحتياطين ما فيهمش الضمانات، 50% وتتلقى وزير ما فيهمش الضمانات ونائب برلماني ما فيهمش الضمانات، ورجل أعمال ما فيهمش الضمانات، وموظف كبير ما فيهمش الضمانات، وشكون اللي فيه الضمانات؟

المسألة مسألة تصور، مسألة ممارسة، مسألة ناخذو قرار.

دنا (le bracelet électronique)، على الأقل غتزيد اشوية، زيد شوية د الضمانات، نتمناو أنها تحول إلى ضمانة واخا اسمعت هضرة أخرى على أنها راه ما غتخلش المشكل، ولكن على الأقل غتكون بين يدي الوكلاء العامين ووكلاء الملك، إلى غنعتقل شي واحد نديرليه (le bracelet électronique) ونخليه حتى يصدر فيه حكم نهائي.

أنا قلتها شحال من خطرة، تنقولها لكم، اللي خصو يكون فالحبس على برا، واللي خصو يكون على برا كايين فالحبس، هذا هو المغرب، اللي على برا محكوم بأحكام نهائية وما عندنا فين نديره راه جالس تيدور، مازال ما شديناه دخلناه للحبس، مازال ما نفذنا عليه، حتى إلى بغيت تنفذ عليه فين غديرو، واللي ما زال ما تحكم 50% من هاذو اللي فالحبس اللي خصهم يكونو على برا حتى تكون عندهم أحكام نهائية راه دخلناهم للداخل، شرحوليا أما أنا ما فهمت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

إذن جوابا على سؤال السيد الوزير، نتعتبرو أنه هادي معضلة وطنية ما مرتبطاش لا بحكومة ولا ببرلمان ولا بسلطة، هي مرتبطة بالمغرب بشكل عام، وبالتالي تيخصنا واحد المسؤولية جماعية، لأنه أصعب قرار هو تدخل واحد الإنسان للسجن، وكان ممكن تجنبدو دخل

الوطنية، ونبلغوه، إلى مشينا بلغناه فالعنوان اللي عندو فالبطاقة الوطنية لقيناه مزيان، ما لقيناه مزيان، فجميع الحالات يعتبر التبليغ صحيحا، واخا ما تبليغش، لأنه التزم مع الدولة وأدلى بواحد العنوان، إلى أخويا ما احتراموش هذا شغلوه، ماشي غنقلبو عليه والمدعي كيتعجب فين غادي يلقاه، يعني دائما المدعي عليه عندو مشكل فالتبليغ، أما المدعي راه كيدير المقال نهار الأول كيكون كيغطيوه الاستدعاء.

لهذا مشينا فهاذ الاتجاه على أنه البطاقة الوطنية غادي تولى مصدرا للتبليغ، وكيفما كانت النتيجة ديال التبليغ، غادي نمشيو نديرهوا، وباش نضبطو العملية أكثر، درنا هاذ العملية ديال ذوك الكاميرات اللي كايينة عند الأمن، يمكن لنا نديرهوا للمفوضين القضائيين، باش بصور لنا أشنو كيدير، باش غدا إلى جا طعن فيه شي واحد ولا شي حاجة غادي نجبدو الصورة.

كان نقاش، كان نقاش، احنا فذيك الهيئة ديال المعطيات الشخصية، كيقولك لا، المعلومات فين غادي تمشي، احنا فضينا معه، فتحنا معه نقاش، مدة دوزنا فهاذ النقاش عام.

شكرا، اسمح لي إيلا طولت.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "ترشيد تدابير الاعتقال الاحتياطي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لبسط السؤال.

السي عبد القادر، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال يرتبط بترشيد الاعتقال الاحتياطي، سؤال قديم جديد، لكن إعادة طرحه اليوم هو أننا تجاوزنا عتبة 100 ألف سجين، وهذا رقم غير طبيعي وغير عادي، يسائل السياسة الجنائية، وبالتالي يقدر يقول لنا، السيد الوزير، أن الموضوع يرتبط بالسلطة القضائية، ولكن نسائل من حيث توجيه السياسة الجنائية ومسؤولية السياسة الجنائية، لأنه فعلا أزيد من 40% ديال السجناء هم معتقلين احتياطين، كايين قرينة البراءة واللي كتأكد عليها الدساتير بالمغرب كاملة وبما فيها الدستور ديال 2011، وعندنا إشكالية اليوم هو ديال البرامج الإصلاحية، ما يمكنش تطبق فهاذ الوضعية ديال الاختلاط ديال السجناء المدانين مع المعتقلين الاحتياطين.

للسجن لأنه تيولي في محاكاة مع العتاة وتتولي الدخول إلى السجن مسألة بسيطة.

يجب أن تبقى مؤسسة السجن مؤسسة فعلا رمز للعقاب، وما تيدخل لها إلا اللي يستاهل العقوبة، وبالتالي البدائل، ومشكور السيد الوزير على المبادرة ديالو فهاذ المواضيع التشريعية اللي جابت لنا القانون المتعلق ببدائل العقوبات السالبة للحرية، هي مسألة باش نجنبو الناس اللي غيدانو ماشي اللي باقي ما تدانش، اللي عندو قرينة البراءة واللي تيمشي في إطار الاعتقال الاحتياطي.

هاذي دعوة إلى كل القضاة وإلى السلطة القضائية وإلى كل المسؤولين القضائين، ماشي بالضرورة نديو الناس للحبس اللي ما خصهمش يمشيو للحبس، لأنه هاذ الشئ تيأثر على السياسة ديال الإصلاح داخل المؤسسة السجنية، ما تيبقاش السجن تدير الدور ديالو، وما تيبقاش السجن فعلا مؤسسة ديال التأهيل والإصلاح، لأنه ما تيمكنش نديرو التأهيل والإصلاح أمام 40.000 سجين، معتقل إحتياطي تيمكن بقات لويومين، تيمكن بقات لو شهر..

بالإضافة للاكتظاظ اللي كاين فالقضاء تيولي الطول ديال المسطرة القضائية وتنخلىو الناس لمدة 6 شهور، 7 شهور، وتيمكن من بعد يمشيو بالبراءة، وهذا موضوع اللي تنساء لو حتى هاذ الناس هاذ المدة اللي دوزوها.

وتنظن أنه في التعديلات اللي غتجي، تيبخش هاذ الناس، الدولة تتكلف بالتعويض ديالهم على الأضرار اللاحقة من خلال هاذ الاعتقال الاحتياطي.

لهذا، أعتقد أن هذا موضوع ماشي بسيط، فعلا تطرح السؤال ماشي احنا ما عارفينش أشنو هو المشكل، ولكن ملي تنطرحو السؤال ونعاودو نطرحو السؤال، وتكررو دائما هاذ السؤال باش أنه الناس تفهم بأنه راه اليوم كاين توجهات جديدة، لم تعد العقوبة السالبة للحرية بوحدها كفيلا بمحاربة الإجرام، ما بقاش العقوبة السالبة للحرية قادرة على أنها تحد من الإجرام، وبالتالي بعض المرات الناس تنديهم للحبس تيوليو يخرجو يزيدو جرائم أكبر بكثير لأنهم اعتادو على حياة السجن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير العدل:

أنا متفق معك، ولكن ما.. (كلام غير واضح)، خلينا المعارضة تقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الموالي موضوعه "قافلة الإعمار القانوني لإثبات ملكية عقارات ضحايا زلزال الحوز".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي محمد البكوري، السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد أطلقتم مشكورين عملية إعادة الإعمار القانوني لمساعدة ضحايا زلزال الحوز على استخراج مختلف الوثائق الثبوتية للأسر التي ضاعت تحت ردم فاجعة الزلزال المهول الذي ضرب الأقاليم الست.

السيد الوزير، نساثلكم عن أهمية هذا الإجراء وأين وصلتكم في هذه العملية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

هو في الحقيقة هذا قرار ماشي أنا اللي اخذتو، اخذاهو المساعدان الاجتماعيين اللي فوزارة العدل، هوما واحد النهار تجمعو وجاوا لعندي قالولي بغينا نديرو واحد الحملة سماوها "إعادة الإعمار القانوني"، قلت لهم مرحبا الله يكمل عليكم، يلاه، واعطيتهم السيارات واعطيتهم الشوافر واعطيتهم الإمكانات المادية، وفعلا مشاوا دارو واحد الزيارة 7 د الجماعات فالحوز، و37 دوار، وكذلك دارو 14 جماعة فتارودانت و46 دوار، ولقاو 372 وثيقة ضاعو فيها الناس و516 وثيقة إدارية، شهادة علمية، رخص السياقة، بطاقة التعريف الوطنية، ودارو معهم الإجراءات، ومن بعدما دارو معهم الإجراءات وشافو أشنو هي الاحتياجات ديالهم، شي فقد عقد الزواج، شي فقد عقد الطلاق، شي فقد البطاقة الوطنية، شي فقد الحالة المدينة، كل واحد واش.

هياو عليهم ملفات ومن بعد مشاوا دارو.. جاو رجعو للوزارة تلاقو مع واحد السادة المديرين، وقالولي احنا بغينا نديرو نوجدولهاذ الناس هاذ الوثائق، استدعاو العدول ودارو اجتماع مع العدول وقالولهم صابو

تدخل في نطاق اختصاصكم.

هذه العملية التي ساهمت بدورها في التخفيف من هول هذه الكارثة، وأثارها المفزعة على الضحايا، فكل ما يقدر أهمية الملكية العقارية لكونها توثق رابطة استثنائية لدى الإنسان بالأرض أو بشكل خاص لدى المواطنين بالوسط القروي في تشبث وجداني كبير ومتأصل. ما قد يتبادر معه التساؤل معكم، السيد الوزير المحترم، أمام شساعة الرقعة الجغرافية للنكبة وعدد الساكنة المتضررة حول قدرة فرق العمل التي جندت لذلك، على أداء مهامها داخل آجال معقولة ومن أجل المساعدة على استئناف الحياة العادية لهؤلاء.

فلما نتحدث عن العقار ووثائق الملكية المتعلقة به، فإننا نكون بصدد نبش أحد المواضيع الأكثر إثارة للمنازعات، وأحد الحقوق الأكثر عرضة للانتهاك والنصب.

وعليه، ندعوكم من موقعنا داخل فرق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، لمضاعفة الجهود مع هؤلاء المتطوعين لضمان الأمن القانوني والعقاري لفائدة هؤلاء الضحايا، ونشكرهم جميعا على هذا التصرف الذي جاء من خلال هذا العمل التطوعي.

إن الذي حدث وصعوبة ما قد يعتري عملية إعادة الإعمار القانوني من صعوبات، يؤكد بالملح أهمية بعد الرقمنة، الذي خصته هذه الحكومة بعناية فريدة في برنامجها الحكومي، والتي هي اليوم بصدد أجرأتها عبر مضاعفات الاعتمادات المالية المرصودة للانتقال الرقمي خلال السنتين الأخيرتين، بحوالي 22 مرة مقارنة بالفترات السابقة لهذه الولاية.

هذا الموضوع يحيلنا أيضا لأهمية تسريع ورش الأرشفة بشكل عام والإلكترونية على وجه الخصوص، الذي أنتم اليوم بصدد تنفيذه وفق ما تفضلتم بشرحه أثناء عرضكم لمشروع ميزانية القطاع بلجنة العدل بهذا المجلس الموقر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

الموضوع ديال العقار كان عندي اتصال بالسي التجمعي، المدير الرئيس ديال المحافظة العقارية وقال لي الآتي، أنا تنبلغك ما قيل بيننا في نقاش، قلت الوضعية العقارية ديال هاذ الناس اللي كان عندهم الزلزال، لأنه خصنا نحميو الملكية العقارية ديالهم، قال لي حينما يتم

لهاذ الناس الوثائق، والموثقين، ولكن ما تخلصوش منهم، ديروهم مجانا، وافقو العدول والموثقين، وفعلا بدوا فهاذ العملية، هاذ واحد العمل داروه الموظفين ديال وزارة العدل مشكورين.

وكتخيل بأن مساعدة اجتماعية فالدار البيضاء ولا فالرباط ولا فطنجة ولا ففتوان ولا فمراكش مشاو حتى للجبل تما فالحوز ومشاو حتى للجبل فسوس، بالنسبة لي أنا مفيد جدا وكلهم شباب واشتاغلو على هاذ الملف هذا، واستمعولواحد المجموعة ديال الناس، أنا مشيت التحقت بهم في الجبل تما باش جلست معهم، باش نشعرهم بالاهتمام ديالي للموضوع.

ولكن بقى هاذ شي عمل إداري ديال وزارة العدل، ولكن بشكل مدني، بشكل تطوعي، ما طلبوحتى تعويضات، ما طلبوحتى شي حاجة، مشاو دارو هاذ العمل هكاك، البنات صغار وأولاد صغار مشاو، وموظفين ديالنا جداد مشاو دارو هاذ العمل هذا مشكورين، وكنشكرهم وهذا العمل هو الآن كان تقريبا تنتهي منو أنه كناحاولو نوفرو لهاذوك الناس الوثائق باش غيرنعرفوهم، كايينة شهادة الوفاة، كايينة شهادة.. كايين اللي مشا ليه البيرومي وتيخدم به، كايين اللي ما عندوش البطاقة الوطنية، فاستطعو، وأنا كنساعدهم في إطار العلاقة مع الإدارات باش نسيلو الأمور وخليتهم كيشغلوه فهاذ الشكل هكذا لحد الآن، مازال كيتبعو الملفات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم، السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

لا نخفيكم بأنه بقدر الألم والحزن الذي شعرنا به وتقاسمناه مع ساكنة المناطق المنكوبة، كان فخرنا واعتزازنا بقيم وروح وفضيلة القناعة والإيثار المتأصلة لدينا والحس التضامني الكبير الذي عبر عنه المغاربة داخل الوطن وخارجه، وبغناية خاصة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفي إطار التفاعل مع ما تفضلتم بالجواب عنه، فالمؤكد أن الملكية من الحقوق الأساسية التي أعطتها دستور المملكة من خلال أحكام الفصل 35 منه، بضمانات قانونية، لا من حيث الحق فيها أو الطرق أو الحد من نطاقها أو ممارستها أو نزعها.

وفي هذا المعطى، تبرز أهمية وضرورة مبادرتكم المتفردة، بإرسال فرق المساعدة الاجتماعية ممن يتقنون اللغة الأمازيغية لهذه المناطق، لمباشرة إجراءات الجرد الميداني للوثائق القانونية المفقودة، والتي

المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 (الأربعاء 6 دجنبر 2023)، غدا
إن شاء الله.

الجلسة العامة الأولى على الساعة العاشرة صباحا.

الجلسة العامة الثانية على الساعة الرابعة بعد الزوال.

ويعقبها مباشرة البت في الجزء الثاني من مشروع قانون المالية من
لدى لجنة المالية والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية.

بعد ذلك ننتقل إلى الجلسة العامة الثالثة: مناقشة مشاريع
الميزانيات الفرعية، التصويت على الجزء الثاني، التصويت على مشروع
قانون المالية برمته، ثم تفسير التصويت.

بهذا الخبر نكون قد بلغنا نهاية الجلسة.

شكرا لتفهمكم.

رفعت الجلسة.

الشروع في البناء ويتم بناء المنزل، فورا أنا فذلك اللحظة، وأنا أواكب
معهم البناء غادي نعطيهم شهادة المحافظة العقارية بملكيتهم، بتسجيله
وبتحفيظه بالمجان، هذا ما أخبرنا به السي التجمعتي.

معناه أن الدولة متتبعه الأمور بجميع مكوناتها، لأن الزلزال راه
أصاب المغرب ككل شي ديالو، حتى احنا راه كنا متضررين فوزارة
العدل، جوج د المحاكم طاحولنا، حتى احنا تنتسناو الدعم باش نعاودو
نبنيوهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

قبل رفع الجلسة، أذكركم، معشر الأخوات والإخوان، ببرنامج
الجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون